مدار
المنتهى الاسرائيلي

الثلاثاء ٢٠١٢/٢/٧م الموافق ١٥ ربيع الأول ١٤٣٣هـ العدد ٢٧٤ السنة العاشرة

ملحق نصف شهري يصدر عن

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

مؤتمر هرتسليا ٢٠١٢

المخاطر الكامنة في الهزّة التي تجتاح الشرق الأوسط برهنت على صحة التقديرات الإسرائيلية!

صفحـ(٥)ـة

واقع القدس مرتبك بين التقسيم والمثلث الأمني الإسرائيلي وتغير الميزان الديمغرافي وتبادل الأراضي!

صفحـ(٧)ـة

محلل عسكري: القائد الجديد لسلاح الجو الإسرائيلي يتابع منذ عدة أعوام المسألة الإيرانية من جميع جوانبها!

قرّر وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك، ورئيس هيئة الأركان العامة اللواء بيني غانتس، أول من أمس (الأحد)، تعيين الجنرال أمير إيشل قائداً مقبلاً لسلاح الجو الإسرائيلي. وقد تنافس إيشل (٥٢ عاماً) على هذا المنصب مع كل من الجنرال يوحنان لوكير، السكرتير العسكري لرئيس الحكومة الإسرائيلية، والعميد نمرود شافير.

وسيبدأ القائد الجديد ممارسة مهمات منصبه في أيار المقبل، وسيحل محل القائد الحالي لسلاح الجو الجنرال عيدو نحوشتان.

وشغل إيشل عدة مناصب في سلاح الجو منها رئيس قسم العمليات، وقائد قاعدة تال نوف الجوية، ورئيس هيئة أركان سلاح الجو.

وقال مصدر عسكري إسرائيلي رفيع المستوى إن إيشل يعتبر أكثر شخص ملائم لتسلم منصب قائد سلاح الجو في الوقت الحالي الذي يدور فيه الحديث على احتمال شن إسرائيل هجوماً عسكرياً على إيران لكبح برنامجها النووي.

وذكرت صحيفة «هآرتس» أن إيشل عقد قبل نحو شهر مؤتمراً صحافياً مع عدة مراسلين لوسائل الإعلام الأجنبية في إسرائيل تطرّق خلاله إلى البرنامج النووي الإيراني، وإلى آخر التطورات في سورية. وقد شدّد فيه على أن تحول إيران إلى دولة نووية من شأنه أن يسرّع سباق التسلح النووي في منطقة الشرق الأوسط، وأن يحدّ من قدرات إسرائيل العملانية ومن تفوقها العسكري.

وفيما يتعلق بسورية أكد أن نظام الرئيس بشار الأسد سيسقط عاجلاً أم آجلاً، وأن أكثر ما تتخوف إسرائيل منه هو أن تنتقل الأسلحة الكيماوية والبيولوجية التي تملكها سورية إلى يد حزب الله في لبنان بعد سقوط هذا النظام.

ورأى المحلل السياسي والعسكري في صحيفة «معاريف»، عوفر شيلح، أن إيشل يملك سجل طيران طويلا ومكثفا، فقد قام بمهمات رفيعة المستوى في شعبة العمليات في سلاح الجو المتخصصة بالتخطيط للعمليات التي يقوم بها سلاح الجو والتي ينفذها هذا السلاح منذ العام ١٩٨٢، وهي تشمل عمليات مركبة ومهمة تشمل أنواعاً مختلفة من الطائرات بدءاً من الطوافات مروراً بالطائرات من دون طيار وانتهاء بالطائرات الحربية المزودة بأنواع مختلفة من الصواريخ. وضمن إطار هذه الشعبة جرى في مطلع حرب لبنان الثانية تنفيذ عملية ضرب منظومة الصواريخ البعيدة والمتوسطة المدى التي يملكها حزب الله، وكذلك العمليات البعيدة المدى التي نفذها سلاح الجو والتي لم يكشف النقاب عنها رسمياً ويجري نقلها عن مصادر أجنبية (في إشارة إلى قصف سلاح الجو الإسرائيلي المنشأة السورية التي يقال إنها نووية في دير الزور في العام ٢٠٠٧).

وأضاف أنه منذ عدة أعوام يتابع إيشل المسألة الإيرانية من جوانبها كافة، ومن المفترض مثل كل قائد لسلاح الجو أن يعرض بأمانة المخاطر والفرص، «ونأمل بأن يقوم إيشل مع القيادة العليا في الجيش الإسرائيلي بوضع المعايير المهنية المطلوبة أمام القيادة السياسية التي حولت الموضوع الإيراني إلى موضوع مبتذل».

تجدر الإشارة إلى أن المسألة الإيرانية تتصدّر جدول أعمال وسائل الإعلام الإسرائيلية منذ عدة أسابيع.

وأعلن أول من أمس الأحد أن رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو سيزور الولايات المتحدة في بداية شهر آذار المقبل للاشتراك في المؤتمر السنوي لمنظمة اللوبي اليهودي الأميركي المؤيد لإسرائيل (إيباك)، ويبدو أنه سيلتقي الرئيس الأميركي باراك أوباما. وقالت مصادر في ديوان رئيس الحكومة إن لقاء نتنياهو-أوباما سيتناول آخر التطورات في منطقة الشرق الأوسط والعالم، وفي مقدمها موضوع البرنامج النووي الإيراني، والجمود المسيطر على العملية السياسية بين إسرائيل والفلسطينيين.

كما كانت المسألة الإيرانية محورًا مركزيًا في جدول أعمال مؤتمر هرتسليا حول ميزان المناعة والأمن القومي الإسرائيلي الذي عقد الأسبوع الفائت.

الجنرال أمير إيشل.

[طالع تقريرين مفصلين عن مؤتمر هرتسليا ص٢ وص ٥]

استطلاع جديد:

٧٠٪ من الإسرائيليين يؤمنون أن «اليهود شعب الله المختار»!

* نتائج الاستطلاع الذي جرى العام ٢٠٠٩ ونشرت تفاصيله في الأيام الأخيرة تدل على ازدياد تقرّب اليهود إلى الدين * ارتفاع نسبة الذين يؤمنون بوجود الله من ٧٤٪ إلى ٨٠٪ *

أظهر استطلاع جديد للرأي العام ازدياد تقرّب اليهود الإسرائيليين إلى الدين، مقارنة مع ما كان في العقد الأخير من القرن العشرين، وعلى الرغم من أن نسبة الذين يعتبرون أنفسهم علمانيين تبقى الأكبر، إلا أن هناك ارتفاعا متواصلا لنسبة من يعتبرون أنفسهم متدينين. ومن بين نتائج الاستطلاع أن ٧٠٪ من اليهود الاسرائيليين يؤمنون بأن «اليهود هم شعب الله المختار».

وقالت صحيفة «هآرتس» التي استعرضت الاستطلاع إنه الاستطلاع الثالث من نوعه الذي يجري في الأعوام العشرين الأخيرة، وقد أجراه «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» في العام ٢٠٠٩، واحتاج تحليل نتائجه إلى أكثر من عامين، ونشرت تفاصيله في الأيام الأخيرة، وكان عنوانه «الطابع اليهودي للمجتمع الإسرائيلي»، وشمل «عينة نموذجية» من اليهود الإسرائيليين ضمت ٢٨٠٣ أشخاص من شتى الفئات والأعمار.

ويظهر من نتائج الاستطلاع أن ٤٣٪ من اليهود الإسرائيليين يعتبرون أنفسهم علمانيين، بعد أن كانت هذه النسبة ٤٦٪ في استطلاع العام ١٩٩٩، فيما اعتبر ٣٢٪ أنفسهم محافظين، و٢٢٪ متدينين، وهذا يشمل متدينين ليبراليين دينيا، ومتدينين أصوليين، بعد أن كانت هذه النسبة ١٦٪ في استطلاع العام ١٩٩٩.

وفي تفاصيل الاستطلاع يظهر أن ثلث من اعتبروا أنفسهم متدينين هم أصوليون، أي حوالي ٧٪، وهذه النتيجة تتعارض مع واقع الإحصائيات والتقديرات الرسمية، التي تقول إن الأصوليين، أو «الحريديم» حسب التسمية العبرية، يشكلون اليوم حوالي ١٣٪ من السكان وحوالي ١٦٪ من اليهود، في حين أن اليهود المتدينين الليبراليين، أو كما يطلق عليهم في إسرائيل «التيار الديني الصهيوني»، في تزايد مستمر، من دون نسب واضحة لهم، ولكنهم يشكلون الجمهور الأكبر من بين مستوطني الضفة الغربية والقدس المحتلة.

ويقول الاستطلاع إن ٨٠٪ من اليهود يؤمنون بوجود الله مقابل ٧٤٪ في استطلاع العام ١٩٩٩ و٧٦٪ في استطلاع العام ١٩٩١، وأعلن ٧٠٪ أنهم يؤمنون بمقولة «شعب الله المختار»، وهي نسبة أيضا مرتفعة عن الاستطلاعين السابقين، ٦٢٪ و٦٩٪ على التوالي، و٦٩٪ يؤمنون بأن التوراة والوصايا العشر هي وصايا الله، بينما ٦٠٪ فقط يؤمنون بوجود حياة بعد الموت، وهذا أيضا يتناقض مع نسبة المؤمنين بوجود الله وأمره.

ويؤمن ٥٥٪ من المستطلعين بأن المسيح سيأتي لأول مرة إلى العالم، وكانت هذه النسبة في استطلاع العام ١٩٩٩ نحو ٤٥٪، وفي استطلاع العام ١٩٩١ كانت نحو ٥٣٪.

وأعلن ٥١٪ من المستطلعين أنهم يفضلون وصفهم بـ «اليهود»، و٤١٪ إسرائيليين، و٤٪ بحسب طوائفهم، و٤٪ بين متدين وعلماني. وفي رد حول أي نظام يجب إتباعه في حال كان هناك تناقض بين الشريعة اليهودية والمبادئ الديمقراطية، أيد ٤٤٪ الحفاظ على الديمقراطية في كل الأحوال، مقابل ٢٠٪ أيدوا الحفاظ على الشريعة وإعطاءها أولوية مطلقة.

وأعرب ٣٧٪ من المستطلعين عن اعتقادهم بأن اليهودي الذين لا يطبق وصايا الله يشكل خطرا على اليهود، في حين أن هذه النسبة كانت في الاستطلاعين السابقين ٣٠٪ و٣٥٪ على التوالي.

وفي المقابل، فقد أيد ٦١٪ من المستطلعين تسيير شؤون الحياة العامة وفق «التقاليد اليهودية»، وكانت هذه النسبة ٤٩٪ في استطلاع العام ١٩٩٩، و٤٤٪ في العام ١٩٩١، بينما أيد ٤٨٪ السماح بعقد زواج مدني، مقابل ٥٤٪ و٣٩٪ في الاستطلاعين السابقين.

لكن التناقض يظهر أيضا من تأييد ٦٨٪ فتح المقاهي والمطاعم أيام السبت، وهذا من أكثر المحظورات وفق الشريعة اليهودية، وكل مقهى أو مطعم أو محل لبيع الأغذية يفتح أيام السبت، فإنه يخسر شهادة «الحلال» التي تصدرها المؤسسة الدينية الرسمية، ومن يخسر شهادة كهذه يخسر عمليا القوة الشرائية لدى جمهور المتدينين.

وعلى الرغم من ذلك، فإن نسبة تأييد فتح المطاعم والمقاهي أيام السبت، باتت أقل مما كانت عليه في استطلاع العام ١٩٩٩، إذ أيد هذا الأمر في حينه نحو ٧٤٪. وما يعزز هذه النتائج، أن ٦٤٪ من المستطلعين أيدوا أيضا إجراء مباريات كرة القدم أيام السبت، مقابل نسبة ٧٤٪ في استطلاع العام ١٩٩٩.

ويظهر من الاستطلاع تشدد المتدينين في النظرة للمرأة، فقد قال ٦٧٪ من الأصوليين إنه من الأفضل بقاء المرأة في البيت، وأن يكون الرجل هو الذي يعمل وينفق على العائلة، وكانت هذه النسبة لدى المتدينين الليبراليين ٣٥٪، وهي أيضا تعتبر نسبة عالية، مقارنة مع حوالي ١٨٪ من العلمانيين. وقال ٦٠٪ من الأصوليين و٤٣٪ من المتدينين الليبراليين إنه لا حاجة لتغيير (رفع) مكانة المرأة في إسرائيل، ويجب أن تبقى في وضعها الحالي.

ويعتقد معدو ومحللو هذا التقرير في «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» أن استطلاع العام ١٩٩٩ كان متأثرا من موجات الهجرة اليهودية الضخمة في سنوات التسعين، وأن تغير نتائج استطلاع العام ٢٠٠٩، كان بالأساس نتيجة عاملين اثنين، وهما اندماج المهاجرين في المجتمع الإسرائيلي، وارتفاع نسبة المتدينين على أشكالهم بفعل كثرة الولادة.

ومن الجدير ذكره هنا أن نسبة التكاثر السكاني العامة في إسرائيل في الأعوام الأخيرة تتراوح ما بين ١٫٧٪ و١٫٨٪، ولكنها بين الفلسطينيين في إسرائيل تبلغ حوالي ٢٫٧٪، وبين المتدينين اليهود الأصوليين تبلغ أكثر من ٣٪، وبين المتدينين الليبراليين المتشددين سياسيا مثل المستوطنين تصل إلى حدود ٢٫٨٪، أما بين اليهود العلمانيين، فإنها لا تتخطى نسبة ١٫٥٪، وأدنى نسبة تكاثر نجدها في منطقة تل أبيب الكبرى، معقل العلمانية والعلمانيين.

وكما يبدو فإن لهذا التحليل ما يسنده، فمنذ العام ١٩٩٠ وحتى العام ١٩٩٩ تدفق على إسرائيل حوالي ٩٥٠ ألف مهاجر، وشكلوا في ذلك العام (٩٩) ما بين ٢٢٪ إلى ٢٤٪ من اليهود في إسرائيل، وكانت غالبية المهاجرين الساحقة من دول الاتحاد السوفياتي السابق، وجاءت من مجتمع علماني صرف، كما أن باقي المهاجرين جاء من دول تطغى عليها العلمانية، مثل دول أميركا اللاتينية وأوروبا والولايات المتحدة، ووجد المهاجرون صعوبة في التأقلم.

ويقول أحد المسؤولين في «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية»، البروفسور يديديا شتيرن: «إن الاستطلاع يُظهر أن الإلحادية هي أمر نادر في إسرائيل، فحتى العلمانيون يؤمنون بوجود الله، وهذا أمر مفاجئ، نظرا لوجود علاقات سيئة جدا بين العلمانيين والمتدينين».

ليفي: مجتمع فقد علمانيته...

وفي تعليقه على نتائج الاستطلاع يقول الكاتب التقدمي غدعون ليفي، في مقال انتقادي له نشر في صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية: «يمكن أن نرتب أمورنا على نحو ما مع هذا الإيمان المتقد الشامل بشأن لله، لكن ماذا نفعل مع تعاظم نسبة المؤمنين بـ «شعب الله المختار»، حيث أن ٧٠٪ من الإسرائيليين اليهود يؤمنون بحسب استطلاع الرأي أنهم أبناء الشعب المختار، وهذا المعطى المخيف في ارتفاع مطّرد».

ويتابع ليفي: «إن معطيات هذا الاستطلاع المدوي تشكل مفتاحًا لفهم المجتمع الإسرائيلي وسلوك حكوماته. فبهذا فقط يمكن أن نفهم الاحتلال والعنصرية والتحول إلى الأصولية والخضوع للمستوطنين. ونحن في أعماق قلوبنا نقول لهذا أعددنا. ومع أنه في كل مجتمع مستنير آخر كانوا يعاملون المستوطنين والحريديم على أنهم مجموعات هامشية غامضة ومسيانية، فإن معاملتهم في إسرائيل تنبع من مكان عميق جدا في المجتمع العلماني».

ويضيف: «ومع أن الاحتلال كان يثير في كل مجتمع مستنير احتجاجا وامتعاضا فإن النظرة إليه هنا تنبع من إيمان ديني يسوغ كل أفعاله. ولا شك في أن هذا الاستطلاع يبرهن على أننا جميعا «شبان التلال» (يقصد عصابات المستوطنين التي ترتكب الجرائم ضد الفلسطينيين)».

ويقول ليفي: «حتى أن الصبغة العامة للدولة دينية، وهي أقل علمانية بكثير مما يخيل إليها، ومظاهرها هي من غير حافلات في السبت، ومن غير زواج مدني، ومن غير فنادق ليست حلالا، ومع شركة الطيران إل- عال التي تعطل في السبت، وصلاة داخل البيت في كل شقة تقريبا ويزداد عدد المقبلين عليها على الدوام. وهذه المظاهر كلها يمكن أن نفسرها بواسطة معطيات استطلاع الرأي العام. وعلى ما يبدو يوجد قدر من الإكراه الديني أقل كثيرًا مما يخيل إلينا، وثمة قدر أكبر كثيرا من الاستسلام طوعا لحماقات الأصولية اليهودية».

ويختتم ليفي: «يجدر بنا أن نعترف بالحقيقة وهي أننا مجتمع متدين تقريبا ودولة شريعة تقريبا. ولا توجد أي حاجة إلى إحصاء عدد معتمري القبعات الدينية (الكيباه) وما أشبه، فالرؤوس الحاسرة مؤيدة أيضا. ومن الحقائق أنهم يقبلون صبغة دولتهم، حيث الدين هو الدولة والدولة هي الدين مختلطين معا. ولا توجد أي حاجة إلى الشعور بالزعزعة من التطرف الديني، فالتدين هو تدين سواء أكان متطرفا أم معتدلا، وهو من نصيب الأكثرية هنا».

كلمة في البداية

جدل جغرافي!

بقلم: أنطوان شلحت

(*) تجنّد «مركز بيغن- السادات للأبحاث الإستراتيجية» في جامعة بار إيلان لمصلحة تسويق مقاربة رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو بشأن ارتباط موضوعة «الحدود القابلة للدفاع عنها» بالحيّز الجغرافي، والتي يشتق منها مثلاً مطلبه فيما يتعلق بـ «ضرورة احتفاظ إسرائيل بوجود عسكري في غور الأردن لعشرات الأعوام».

وانعكس هذا التجنّد في دراسة بعنوان «ساحة القتال المستقبلية: التأثير التكنولوجي على العوامل الطوبوغرافية»، يعكف على كتابتها حاييم روزنبرغ، الرئيس السابق لقسم التخطيط البعيد المدى للمنظومات الدفاعية المتقدمة في رفائيل (مصلحة تطوير الوسائل القتالية)، والتي نشر المركز أخيرًا جزءًا منها في موقعه الإلكتروني تحت العنوان «حرب الصواريخ: تقدير موقف».

ومع أن الكاتب يرى أن التهديد بحرب الصواريخ الباليستية يعتبر «نقلة نوعيةً قادرة على تغيير قواعد الحرب الحديثة بصورة جذرية»، إلا إنه يحاجج الذين يعتقدون أن المعارك التي ستشهدها منطقة الشرق الأوسط في المستقبل ستتكوّن أساساً من هجمات صاروخية على المدن الإسرائيلية، وبأن مجرّد ذلك سوف يخفّف كثيرًا من أهمية دور القوات البرّية، وبأن العوامل الجغرافية والطوبوغرافية ستصبح بالتالي أقل أهمية.

ويؤكد أنه ما من حرب استخدمت فيها الصواريخ - بدءاً بالحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠) وصولاً إلى حرب لبنان الثانية (٢٠٠٦)- أمكن حسمها من دون استخدام إضافي للمناورة بالقوات البرية. وبتعبير آخر، لم يكن يومًا استخدام الصواريخ عاملاً حاسمًا في أي نزاع مسلح. كما يشدّد على أن هذه النتيجة ليست مصادفة، بل إنها ناجمة أساسًا عن محدوديات فعالية دور هذه الصواريخ والتي تمنع تحوّلها إلى سلاح حاسم، وفي طليعة ذلك عدم دقتها، حيث أن معظمها يسقط على بعد مئات الأمتار من الهدف المتوخى، ناهيك عن أن القوة التدميرية للرأس الحربية تنخفض بشكل حاد مع ازدياد المسافة الفاصلة بين الهدف المتوخى ومركز الانفجار.

ويشير هذا الخبير إلى أنه بالاستناد إلى القدرات والمحدوديات التكنولوجية الحالية للصواريخ التي يملكها «أعداء إسرائيل»، من المرجح أن يبقى الوضع الراهن لحرب الصواريخ على حاله لفترة من الزمن. كما أن أي محاولة لتغييره ستواجه بقيود، لا سيما الاعتبارات الاقتصادية، وما يتصل بسياسات بيع الصواريخ، بالإضافة إلى المعوّقات التنظيمية واللوجستيّة. فعلى سبيل المثال، يتكوّن مخزون سورية الحالي أساساً من صواريخ «سكود سي» و«سكود دي» التي تعمل بالوقود السائل، وحتى لو استطاعت سورية امتلاك صواريخ أكثر تطورًا في المستقبل، فإنها ستظل عاجزة عن تبديل مجمل ترسانتها من الصواريخ في فترة وجيزة، وستظل مقيّدة على صعيد القوة الصاروخية بمزيج من التقنيات القديمة والمتطوّرة.

وعلى الرغم من أنه لا يقفز على إمكان وصول صواريخ باليستية عالية الدقة إلى ساحة الشرق الأوسط، إلا إنه يرى أن الردّ الأنسب على صواريخ كهذه في حال وصولها يظل كامنًا في مزيج من الردع، والدفاع الفعّال، والحماية السلبية.

ويخلص إلى القول: ينبغي علينا أن نشرح خطر الصواريخ الباليستية للجمهور العريض بصورة واقعية، كما أن الاعتقاد بأن الأرض ونوع التضاريس لم تعد لهما أهمية في عصر الصواريخ يشكل مغالطة خطرة، فنحن لا نعرف شكل الحرب في المستقبل، في حين أن إطلاق الصواريخ على مدن إسرائيل ليس سوى أحد السيناريوهات الممكنة، لكن علينا ألا ننسى أن استخدام الصواريخ الباليستية لم يكن في يوم من الأيام عاملاً حاسمًا في أي نزاع مسلح.

يبدو أن هذه الدراسة جاءت أيضًا للرد على الوثيقة التي أصدرها في أيلول الفائت «المجلس الإسرائيلي للسلام والأمن»، وهو جمعية خبراء في مجال الأمن القومي أسسها الجنرال احتياط أهارن ياريف، والتي أكدت أنه عندما تبلور مفهوم الحاجة إلى «حدود قابلة للدفاع عنها»، وبالتالي ضرورة الاحتفاظ بسيطرة إسرائيلية على منطقة غور الأردن (كما وجد ذلك تعبيرا له مثلا في «مشروع ألون» من العام ١٩٦٧)، كان التهديد الرئيس المتربص بإسرائيل وقتئذ هو إمكان تعرضها لهجوم بريّ واسع النطاق مدعوم جويا من تحالف عربي. وهذا التهديد واجهته إسرائيل في حروب ١٩٤٨- ١٩٤٩، و١٩٦٧، و١٩٧٣، وكان تهديدًا مصيريا بسبب عدم التناظر بين إسرائيل والعالم العربي، ولأن أحد عوامل ذلك كان كامنًا في انعدام العمق الإستراتيجي. لكن منذ ذلك الوقت تغير كليا الميزان الإستراتيجي في الشرق الأوسط، واختفى تقريبا تهديد الهجوم البري الواسع، وأصبحت التهديدات العسكرية الرئيسة التي ستكون إسرائيل مضطرة إلى مواجهتها في الحاضر والمستقبل المنظور، منحصرة في مجالين رئيسيين آخرين:

الأول، مواجهة في مجال يقع دون الحرب النظامية الكلاسيكية، أي في مجال حرب العصابات والإرهاب، وهو ما يطلق عليه أحيانا مجال الحرب غير المتناظرة. وتعكس هذه التسمية السمتين الرئيسيتين لهذه الحرب وهما: أولاً، كونها حربا ليست بين دول، وإنما بين دولة وطرف غير دولاني؛ ثانيا، أنها تجري بطرق أخرى بغية موازنة التفوّق الكمي والتكنولوجي لدولة إسرائيل.

الثاني، خوض حرب ضد إسرائيل بأدوات وأسلحة إستراتيجية، وخصوصًا الصواريخ الباليستية وأسلحة الدمار الشامل، ويهدف استخدام هذه الوسائل أيضا إلى موازنة أفضليات ونواحي تفوّق إسرائيل في مجال الحرب النظامية وفي الوقت ذاته في المجال الإستراتيجي، حيث تعتبر إسرائيل، كما يرى خصومها، دولة ذات قدرة نووية عسكرية وقدرات صاروخية متطورة أيضا.

وبرأي الوثيقة ثمة عدة أمور مشتركة لهذين المجالين، أهمها:

أولا، أن الهدف الرئيس في كلا المجالين هو السكان المدنيون في إسرائيل.

ثانيا، يعتمد كلاهما، كسلاح رئيس، على قدرة إطلاق صاروخية، مثل الصواريخ الموجهة وقذائف صاروخية مختلفة المدى، قادرة على تغطية مساحة دولة إسرائيل كلها.

ثالثًا، لا يسعى كلاهما إلى تحقيق انتصار أو حسم عسكريين، وإنما إلى استنزاف قوى إسرائيل، وضرب المعنويات، وتحقيق مكاسب إعلامية وسياسية ومعنوية.

وبناء على ذلك تستنتج الوثيقة أن التهديد الرئيس لم يعد كامنًا في هجوم بري يهدف إلى تقويض إسرائيل إقليميا وجغرافيا، وإنما في تقويض الروح المعنوية للشعب الإسرائيلي، وتقويض مكانة إسرائيل في الساحة العالمية. وفي هذا الشأن لا تشكل منطقتا غور الأردن وغربي الضفة ردًا واقعيًا أو ذا صلة على هذين التهديدين الرئيسيين الجديدين، بينما يمكن لاتفاقات السلام التي تعقب الحروب وتهدف إلى تقديم حلول سياسية متفق عليها أن تشكل بديلا ملائما للسيطرة على أراضي الدولة التي كانت إسرائيل في حالة حرب معها.

وبطبيعة الحال فإن هذا الجدل بشأن الجغرافيا من شأنه أن يحيل إلى استخلاصات كثيرة، يبقى أهمها استخلاص فحواه أن موضوع التوصل إلى حلول سياسية غير مدرج في جدول أعمال الحكومة الحالية، بغض النظر عن الحجج التي يتم بواسطتها تسويغ هذا الأمر.

المشهد الاسرائيلي
مدار

أربعة أسباب لرفض «مخطط برافر» بشأن بدو النقب

بقلم: ثابت أبو راس وأورن يفتاحئيل (*)

مشروع قانون «ترتيب توطين البدو في النقب»، الذي نشرته الحكومة الإسرائيلية قبل أكثر من أسبوع، و«مخطط برافر» الذي أقرّته الحكومة في شهر أيلول ٢٠١١، يرسمان مخططًا مثيرًا للجدل، يذكرنا بخطة البلدات القديمة، حيث أنهما يسعيان إلى تركيز البدو في بلدات مكتظة بالسكان، ومصادرة معظم أراضيهم من خلال ذلك.

وبدلاً من قيادة النقب نحو عملية مصالحة وخطة تطوير متفق عليها فإن «مخطط برافر» يعمّق الصراع بين البدو والدولة.

وثمة أربعة أسباب تستدعي رفض القانون المقترح رفضاً قاطعًا.

أولاً: على الصعيد الخاص بالأراضي، وهو الأكثر أهمية في الحل المقترح، يتجاهل المخطط حقوق الملكية لمعظم البدو الذين كانوا أصحاب أراضٍ واسعة في النقب قبل ١٩٤٨. هذا القانون الجديد، وبشكل مختلف عن كل اقتراحات الدولة السابقة، يقصي جميع البدو الذين لا يحتفظون اليوم بأراضيهم، عن إمكانية حيازة الأرض؛ والحديث هنا يدور على أكثر من نصف المطالبين بالأرض الذين طُردوا من أراضيهم في غرب النقب وتلاله في سنوات الخمسينيات، وعلى مجموعات معينة في منطقة العراقيب واللقية. وبدلاً من إصلاح الغبن التاريخي يقترح القانون معاقبة هؤلاء المواطنين مرّتين: المرة الأولى حين طردوا من أراضيهم، والمرة الثانية برفض الاعتراف بدعاوى ملكيّتهم للأرض. وبالطبع، لن يقبل أحد تسوية مسيئة كهذه.

إضافة لذلك، بالرغم عن أن التسوية المقترحة للبدو الساكنين على أراضيهم تعرض عليهم نسب مبادلة أكثر قليلاً مما كان عليه الأمر في السابق، إلا أن شروط تسجيل الأراضي أصبحت أصعب، إضافة إلى شرط التنازل عن التعويضات. ووفق التقديرات الاولية المعقولة يبدو أن البدو لن يحصلوا بموجب التسوية المقترحة في القانون على أكثر من ٩٠ - ١٠٠ ألف دونم، أي أقل من ١٪ من أراضي النقب، أو ١٠٪ من مساحة الأراضي التي قدّموا الدعاوى بشأنها. وهذا ما يسمى «ضحك على الذقون».

ثانيًا: الوضع ليس أقلّ خطورة من ناحية التوطين. فبدلاً من التعامل بالاحترام المطلوب مع القرى البدوية، ومعظمها قائم قبل قيام الدولة، فإن مشروع القانون وقرارات الحكومة تطلق عليهم وباستخفاف «الشتات»، باعتبار ان ٤٦ قرية بدوية قائمة في المنطقة منذ عشرات ومئات السنين ليست قائمة. هذا المخطط تراجع عن تصريحات الحكومة في الماضي وعن تقرير غولدبرغ مثلاً، الذي طالب «بالاعتراف بالقرى كلّما أمكن ذلك»، والإشارة إلى أسمائها. وحسب التقرير الحالي فإن حقوق البدو في التخطيط مرهونة بإنجاز تسوية الأراضي المثيرة للجدل، مبقيًا باقي مجال التخطيط غامضًا وسرّيًا. ونتيجة لذلك لا يحظى المخطط إطلاقاً بثقة السكان البدو الذين يخشون الهدم والإجلاء. ونذكر على سبيل المثال قرية العراقيب التي أخليت من سكانها أول مرّة في سنوات الخمسينيات، والتي هُدمت مرّة ثانية العام ٢٠١٠ ، قد هُدمت ثلاثين مرّة. وثمّة مخاوف بأن الحكومة تهيّئ مستقبلاً مشابهًا لعشرات الآلاف من البدو وفق «مخطط برافر».

ثالثًا: الترتيب الإداري المقترح مركزيّ - تحكّمي وليس ديمقراطيًا. فعلى النقيض من مشاريع التخطيط المدنية الأخرى سيدير «حملة» تسوية أراضي البدو ديوان رئيس الحكومة، وسيتولى قيادة أركان الحملة الجنرال المتقاعد دورون ألموغ، وتعمل إلى جانبه هيئة خاصّة لتسوية توطين البدو برئاسة ضابط الشرطة المتقاعد البريغادير يهودا بخار. والسؤال: هل يدور الحديث على عملية عسكرية، أم على تخطيط مدنيّ؟. إضافة إلى ذلك فإن اللجنة المركزية التي ستبحث الدعاوى التي يقترحها القانون ستتكون من خبير قانوني رفيع المستوى رئيسًا لها، وأربعة ممثلين عن الحكومة، وممثل وحيد عن البدو يعيّنه رئيس الحكومة. وفي مثل هذا الترتيب الإداري حيث لا يوجد تمثيل مناسب لن يقبل السكان هذا الترتيب المتعلق بموضوع حسّاس وقابل للانفجار مثل موضوع الأرض والتوطين.

رابعًا: «مخطط برافر» موبوء بالعنصرية المحظورة. قبل سنة واحدة فقط اعترفت السلطات بعشرات المزارع التي أقيمت بشكل غير قانوني في النقب، في الوقت نفسه الذي تطالب الدولة وفي المناطق نفسها بإخلاء قرى بدوية يسكنها المئات والآلاف قائمة في أرض آبائهم وأجدادهم. كما أقرّت الحكومة في تشرين الأول ٢٠١١ إقامة ١٠ قرى يهودية في منطقة عراد، وهي المنطقة نفسها التي تطالب بإخلاء قرى بدوية منها. هذه سياسة تمييز عنصري، لا أكثر ولا أقلّ. ألا تدرك ذلك لجنة برافر والوزير بيني بيغن؟ هل يعتقدون بأن السكان سيقبلون مخططا قائمًا على التمييز؟

ما العمل إذن؟

لا بدّ، حسب رأينا، من التجميد الفوريّ لمشروع القانون ومخطط برافر. وفي المقابل يجب التباحث مع البدو العرب حول خطة بديلة أعدّها المجلس الإقليمي للقرى البدوية غير المعترف بها ومنظمة «بمكوم». وهي مقترحة للإقرار النهائي. هذه الخطة تعرض مخططًا يُظهر أنه بالإمكان ومن المناسب والمطلوب الاعتراف بجميع قراهم القائمة على أراضيهم التاريخية، وذلك وفق معايير المساواة بين العرب واليهود في النقب. فبالإمكان، وبدون مصاعب خاصة، الاعتراف بالقرى البدوية الـ٤٦ القائمة وقبول كلّ دعاوى الأراضي التي سيتبيّن أنها صحيحة، وذلك بدلاً من فرض خطة اقتلاع وتركيز قسريّ من المؤكد أنها ستعمّق الصراع في النقب.

هذه هي القاعدة الأساسية المنطقية والعادلة القائمة على المساواة للمصالحة التاريخية في النقب، وليس توطين البدو في بلدات جديدة في النقب.

(*) د. ثابت أبو راس هو مدير برنامج عدالة في النقب؛ والبروفسور أورن يفتاحئيل هو مستشار المجلس الإقليمي للقرى البدوية غير المعترف بها في النقب. وهما أستاذان في جامعة بن غوريون في بئر السبع.

بموجب وقائع مؤتمر هرتسليا ٢٠١٢

«خريطة التهديدات» الماثلة أمام إسرائيل تبدأ بإيران وتنتهي بحلفائها!

ايران بين المناورة والمواجهة.

استغل كبار المسؤولين السياسيين والعسكريين الإسرائيلية منصة مؤتمر هرتسليا السنوي الثاني عشر، الذي عقد الأسبوع الماضي، لإطلاق تهديدات، وللتلويح بشن هجوم عسكري ضد المنشآت النووية الإيرانية.

ويشار إلى أعمال مؤتمر هرتسليا حول «ميزان المناعة والأمن القومي الإسرائيلي» بدأت مساء الثلاثاء واختتمت مساء الخميس.

وعُقد المؤتمر هذا العام تحت عنوان «في عين العاصفة: إسرائيل والشرق الأوسط». وتناول المؤتمر «الربيع العربي» والتحولات الحاصلة في الشرق الأوسط، خاصة ما يتعلق بتغير أنظمة في دول عربية. لكن التصريحات الأبرز في المؤتمر تمحورت حول إيران وحزب الله وسورية. وسيتمحور هذا التقرير حول أبرز تصريحات التي تم إطلاقها في المؤتمر حول إيران، وحول ما تصفه إسرائيل بـ «التهديدات» الماثلة أمامها.

فقد اختتم المؤتمر بخطاب ألقاه وزير الدفاع الإسرائيلي، إيهود باراك، الذي حذر من أنه في حال تأجل توجيه ضربة لإيران فإن الوقت لاحقا سيصبح متأخرا.

وقال باراك إن «البرنامج النووي الإيراني يواصل تقدمه نحو مرحلة النضوج ويوشك على دخول حيز الحصانة، الذي سيتمكن النظام بعده من العمل على إنهاء البرنامج دون عائق فعّال وبتوقيت مريح». واعتبر أنه «خلافا للماضي، فإنه يوجد تفهم في العالم أنه في حال لم تحقق العقوبات النتائج المرجوة والمتمثلة بوقف البرنامج العسكري فإنه سيتم طرح الحاجة لدراسة شن عملية [عسكرية ضد إيران]».

وادعى باراك أن «محللين كثيرين يقدرون أن نتائج الانتظار بدون عمل ستؤدي بالضرورة إلى إيران نووية، وستكون المواجهة مع إيران نووية معقدة وستتم من خلال سفك الدماء. ومن يدعو إلى العمل بهذا الخصوص بعد ذلك، قد يجد أن الوقت بات متأخرا». ودعا إلى «إبقاء كافة الخيارات على الطاولة» في إشارة إلى الخيار العسكري.

وتطرق باراك إلى حزب الله وقال إن «حزب الله مرتدع، نتيجة لقوة الضربة التي تلقاها في حرب لبنان الثانية. ورغم ذلك فإنه مستمر في تقوية نفسه بالتسلح بصواريخ تغطي وسط إسرائيل وبضع مئات الصواريخ التي تغطي جنوب إسرائيل». لكنه أضاف أن حزب الله «منصت جدا لرغبة إيران. وبالنسبة لإسرائيل فإن حكومة لبنان تتحمل مسؤولية كل ما يأتي من أراضيها أو ما يحدث في داخل أراضيها. ونحن لا نريد سوى الهدوء في الجبهة الشمالية، لكن في حال التصعيد فإننا لن نتردد، بموجب القانون الدولي، في ضرب البنى التحتية اللبنانية».

وفيما يتعلق بالفلسطينيين قال باراك إن «حماس أيضا تتذكر قوة الجيش الإسرائيلي من خلال عملية الرصاص المصبوب. واحتمالات المواجهة مع حماس قائمة وليست مهملة». وتطرق إلى المصالحة الفلسطينية بين حركتي فتح وحماس، وقال وزير الدفاع الإسرائيلي إن «القاسم المشترك بين حماس وفتح أكبر بكثير مما اعتدنا على تقديره. فهاتان ذراعان للحركة [الوطنية] نفسها. وبإمكانهما التوصل إلى تسوية ومصالحة. وإسرائيل لا يمكنها أن تتقبل قيادة [فلسطينية] بمشاركة حركة حماس من دون أن توافق الحركة على قرارات الرباعية الدولية وأن تنزع سلاحها».

من جانبه قال وزير الشؤون الإستراتيجية الإسرائيلي، موشيه يعلون، في جلسة عُقدت الخميس الماضي، إن «إيران حاولت تطوير صاروخ بمدى ١٠ آلاف كيلومتر. وهذا ليس ضد إسرائيل وإنما ضد الغرب» في إشارة إلى الولايات المتحدة. وأضاف أن انفجارا وقع في قاعدة عسكرية إيرانية مؤخرا استهدف عرقلة تطوير صاروخ كهذا، لكنه لم يشر إلى مصدر معلوماته.

وتابع يعلون، وهو رئيس أركان الجيش الإسرائيلي الأسبق، أن بالإمكان تدمير المنشآت النووية الإيرانية كلها بواسطة هجوم عسكري، وأنه «من خبرتي العسكرية فإن أية منشأة يحميها إنسان بإمكان إنسان [آخر] أن يخترقها». واعتبر الوزير الإسرائيلي أن «التحدي الإيراني ضدنا هو تحد ضد الثقافة الغربية»، وأنه «يحظر على نظام غير تقليدي إلى هذه الدرجة أن تكون بحوزته قدرات غير تقليدية... وسيناريو امتلاك إيران سلاح نووي هو كابوس للعالم الغربي والدول العربية على حد سواء».

واعترض رئيس أركان الجيش الإسرائيلي الأسبق، دان حالوتس، في جلسة عقدت الخميس أيضا، على أن إيران نووية تشكل تهديدا وجوديا على إسرائيل، لكنه لم يعبر عن معارضته لهجوم ضدها.

وقال حالوتس إن «إيران نووية تشكل تهديدا خطيرا، لكن ليس تهديدا وجوديا. واستخدام تعابير كهذه هو أمر مضلل. وإذا كانت الغاية من ذلك توجيه رسالة بشن هجوم ضد إيران فإن هذا خطأ».

وأضاف أن «خيار ممارسة القوة هو مخرج أخير وينبغي تنفيذه فقط في حال عدم وجود خيار بديل وأن ينفذه آخرون. لكن في حال اضطررنا إلى شن هجوم فإنه يتعين علينا تنفيذ ذلك بشكل يفوق توقعات الطرف الآخر بكثير».

وشارك في مؤتمر هرتسليا، يوم الخميس، وزير الخارجية الفرنسي آلان جوبيه، الذي شدد على أن «الطريق الوحيدة لوقف مخططات إيران الرامية إلى الحصول على قنبلة نووية هي جلب طهران إلى طاولة المفاوضات مع المجتمع الدولي بواسطة تشديد العقوبات ضدها».

وحذر الوزير الفرنسي من عواقب عملية عسكرية ضد إيران، وأشار إلى أنه لا توجد إمكانية لتوقع نتائج عملية كهذه، مشددا على أن العقوبات أثمرت عن نتائج وأنه توجد الآن خلافات داخل النظام في إيران حول الموضوع النووي.

إيران أصبحت قادرة على صنع ٤ قنابل نووية!

من جانبه سعى رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية (أمان)، اللواء أفيف كوخافي، خلال خطابه أمام المؤتمر، الخميس، إلى التخويف من قدرات إيران وحلفائها العسكرية.

وقال إن «إيران مستمرة في دفع قدراتها وتطوير البرنامج النووي، الذي تهدف بواسطته إلى تطوير قدرات نووية عسكرية. وتسعى إيران إلى خلق هيمنة وردع وإلى أن تكون لاعبا مؤثرا في الحلبة الدولية. والمواد التي بحوزة إيران تكفي لأربع قنابل وتكاد تكون غير متعلقة بقدرات وإنما بإرادة».

وأضاف أنه يوجد بحوزة إيران قرابة ١٠٠ كيلوغرام من اليورانيوم المخصب بمستوى ٢٠٪. وأشار إلى أنه «توجد لدينا مجموعة معطيات تثبت بما لا يقبل الشك أن إيران مستمرة في التطوير والتقدم نحو سلاح نووي عسكري».

وأضاف كوخافي أن الحصول على سلاح نووي ليس مرتبطا بقدرات إيران، وإنما بقرار يتخذه المرشد العام للجمهورية الإسلامية، علي خامنئي، وأنه «عندما يتخذ خامنئي القرار بصنع أول رأس حربي [نووي] فإن تنفيذ قرار كهذا سيستغرق، في تقديرنا، مدة عام. وإذا أصدر تعليمات بصنع قنابل أو تسليح قنابل بقدرات نووية، فإن الأمر سيستغرق عاما آخر أو عامين آخرين». رغم ذلك، رأى كوخافي أن العقوبات الاقتصادية على إيران «أصبحت أشد وتعطي نتائج».

وقال كوخافي إن هناك «٢٠٠ ألف قذيفة صاروخية وصاروخ تهدد إسرائيل، وهي أكثر دقة [في إصابة الأهداف] وتغطي كل غوش دان [أي منطقة وسط إسرائيل]. ونصب العدو القذائف الصاروخية والصواريخ من أجل تقليل فاعلية القدرات العسكرية للجيش الإسرائيلي. وهو ينشر القذائف الصاروخية والصواريخ من أجل تقليص الأضرار».

وأضاف أن «الآلاف من هذه الصواريخ يصل مداها إلى مئات الكيلومترات، وهي موجودة في عمق أراضي العدو وتغطي عمق الأراضي الإسرائيلية وكل غوش دان»، وأنها موجودة في سورية ولبنان وإيران.

وتابع كوخافي أن «الرؤوس الحربية للصواريخ باتت فتاكة أكثر»، ويحمل كل رأس حربي «مئات وليس عشرات الكيلوغرامات» من المواد المتفجرة، «كما أن دقتها ازدادت وخاصة على مستوى الصواريخ الطويلة المدى».

ووفقا لكوخافي فإنه «في لبنان يتم تخبئة الصواريخ بالأساس في مناطق مأهولة بالمدنيين، وفي بيت من بين كل عشرة بيوت يوجد مخزن صواريخ أو موقع إطلاق صواريخ وهذا بُعد إستراتيجي يتعين على إسرائيل مواجهته».

أمّا رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي، اللواء بيني غانتس، فتطرّق خلال خطابه أمام مؤتمر هرتسليا، يوم الأربعاء الماضي، إلى سورية وقال إن «روسيا مستمرة في إرسال السلاح إلى سورية رغم أنه ليس واضحا من سيحكم فيها». وأضاف أن «الشرق الأوسط هو المنطقة الأكثر تسلحا في العالم ونحن الهدف». لكن غانتس رأى أنه «أخذ يتطور شرخ في المحور الراديكالي بين طهران ودمشق والضاحية الجنوبية في بيروت [معقل حزب الله] وهذه أخبار جيدة بالفعل». وخصص غانتس قسما كبيرا من حديثه حول إيران وقال إنه «يتعين على العالم والمنطقة مواصلة العمل على عزل إيران، ومن الصائب الاستمرار في ممارسة الضغوط الاقتصادية والعقوبات التي بدأت تعطي نتائج أولية في إيران». وأضاف أنه «لا شك في أن إيران تسعى إلى امتلاك سلاح نووي عسكري وهي مشكلة عالمية وإقليمية وإسرائيلية. وإسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم التي يوجد أحد ما يدعو إلى تدميرها ويعمل على حيازة أدوات لتحقيق ذلك، وهذا ليس أمرا بالإمكان تجاهله». وتطرق غانتس إلى الدول العربية في الخليج قائلا إنه «إذا أصغينا إلى ما يحدث في دول الخليج فإننا سنسمع قلقا ليس أقل من القلق الذي نشعر به».

على ماذا تراهن إسرائيل؟

ومع اختتام أعمال مؤتمر هرتسليا، أشار المحلل العسكري في صحيفة «يديعوت أحرونوت»، أليكس فيشمان، في مقال نشره أول من أمس الأحد، إلى التهديدات الإسرائيلية التي تعالت خلال المؤتمر، إلى جانب حدوث تصعيد في تصريحات مسؤولين أميركيين. ورجح المحلل أن يكون هذا التصعيد منسقا، ووصفه بأنه «رهان إسرائيلي».

وأشار المحلل إلى تصريحات مسؤولين في البنتاغون بأن «إسرائيل بدأت بالعد التنازلي استعدادا لتوجيه ضربة عسكرية» ضد إيران، وإلى أن شبكات تلفزيونية أميركية تشارك في وصف صورة الضربة الإسرائيلية ضد المنشآت النووية في إيران، مؤكدًا أن «إسرائيل ساهمت من قبلها في ذلك، من خلال مؤتمر هرتسليا مع شتى التصريحات التي أوحت جميعها بالقول: لا تُجربونا. فنحن نعلم ماذا نفعل، وإذا ما اضطررنا سنفعل».

ورأى فيشمان أن القيادة الإيرانية استوعبت التهديدات الإسرائيلية لكنها لم تخف منها، وإنما صعدت القيادة الإيرانية، بدورها، رهانها المضاد.

ووفقا للمحلل فإن الرسالة الإيرانية ردا على التهديدات الإسرائيلية كانت كالتالي: «إذا هاجمتمونا، فلن يعمل ضدكم حزب الله والجهاد الإسلامي وحماس فقط، بل إن كل منظمة إرهابية ندعمها بالمال على وجه البسيطة، من أميركا الجنوبية إلى الشرق الأقصى، لن تدعكم تستريحون».

وكتب فيشمان أن قائد سلاح الجو الإسرائيلي الأسبق، إيتان بن إلياهو، يتحدث في حلقات مغلقة عن أن الأزمة بين إسرائيل والغرب وبين إيران، «تعمل بحسب طراز أزمة الصواريخ في كوبا في العام ١٩٦٢. فاليوم، مثلما كانت الحال حينذاك، تقوم الأزمة على ثلاث أرجل: الأولى العقوبات الاقتصادية على إيران، والتي تشبه الحصار البحري على كوبا. والثانية تهديدات عسكرية على شكل زيادة الاستعداد العسكري الأميركي في الخليج الفارسي، والتي تشبه الاستعداد الأقصى الذي كان في الولايات المتحدة لشن هجوم محتمل ضد كوبا. والرجل الثالثة أنه كان بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في العام ١٩٦٢ قناة اتصال سرية دبلوماسية مكّنت الروس في نهاية الأمر من النزول عن الشجرة، وليس واضحا هذه المرة ما إذا كانت هناك قناة كهذه».

وأضاف أنه «بموجب هذا الطراز فإن إسرائيل والولايات المتحدة عززتا، في نهاية الأسبوع الماضي، 'رجل' التهديدات العسكرية. وقد اعتبر الروس خلال الأزمة الكوبية التهديد العسكري الأميركي أنه تهديد قد يتحقق. لكن الإيرانيين ما زالوا لا ينظرون النظرة نفسها حتى بعد نهاية الأسبوع الماضي. وتم الحديث في أثناء أزمة كوبا عن خطر حرب نووية عالمية في الأمد المباشر، لكن الحديث الآن هو عن احتمال مواجهة إقليمية تقليدية في زمن غير مباشر».

ولفت فيشمان إلى أن «الأميركيين غير مستعدين لأن تقود إسرائيل الأزمة. والولايات المتحدة وأوروبا لا تقبلان نظرية إسرائيل بأنه 'إما الآن وإما لا إلى الأبد'». وأشار إلى اجتماع مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، في آذار المقبل، «وسيناقش المجلس ما إذا كانت إيران قد استوفت المطالب التي عُرضت عليها. فإذا لم يُرض تقرير المراقبين الجديد المحافظين، فسيتم تمهيد الطريق لنقل معالجة البرنامج النووي الإيراني إلى مجلس الأمن. وكانت أجواء دولية مشابهة قد مهدت الطريق للهجوم الأميركي على العراق في العام ٢٠٠٣. وترى إسرائيل أن قرار المحافظين في آذار سيكون محطة أخرى في مسار اتخاذ القرارات في هذه الأزمة. ومن المحتمل جدا أن نفترض أن إسرائيل لن تضع آنذاك على المائدة تصريحات فحسب بل أيضًا ستعززها بشيء ما ملموس أكثر».

العلاقات الإسرائيلية - الأميركية

وانطلاقا من المواجهات المحتملة التي قد تخوضها إسرائيل، تناولت إحدى جلسات مؤتمر هرتسليا، يوم الأربعاء الماضي، موضوع العلاقات الإسرائيلية - الأميركية.

وعُقدت هذه الجلسة تحت عنوان «إسرائيل - هل ما زالت ذخرا إستراتيجيا بالنسبة للولايات المتحدة؟».

وقال رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي السابق، عوزي أراد، الذي كان يعتبر المستشار الأكثر قربا من رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، أن «قيمة إسرائيل كذخر بالنسبة للولايات المتحدة متعلقة بقوة إسرائيل، فكلما كانت إسرائيل قوية أكثر كلما كانت ذخرا هاما أكثر. وقد أصبحنا دولة عظمى من النواحي الأمنية والتكنولوجية والإستراتيجية».

وتطرق أراد إلى العلاقات بين نتنياهو والرئيس الأميركي، باراك أوباما، التي تفيد التقارير الإسرائيلية بأنها متوترة. وقال أراد إنه «لا شك في أن البعد الشخصي هام. وهذا يستوجب مصداقية بالغة وقنوات اتصال جوهرية وتنسيق». لكنه ألمح إلى توتر العلاقات بين أوباما ونتنياهو بالقول إنه «لن يُمتحن الزعماء في الماضي والمستقبل من خلال العامل الشخصي».

من جانبه قال نائب وزير الخارجية الإسرائيلية، داني أيالون، إن «إسرائيل هي الحليفة الوحيدة للولايات المتحدة التي لن تطلب إرسال جنود ليحاربوا هنا مكانها. فنحن ندافع عن أنفسنا».

وقال السفير الأميركي لدى إسرائيل، دان شابيرو، إن «الحلف بين إسرائيل والولايات هو مزيج مميز من المصالح. وليس لدينا هنا [في منطقة الشرق الأوسط] شريك أفضل».

وشدد السفير الأميركي على مساهمة إسرائيل في قدرة الولايات المتحدة على ممارسة ضغوط على إيران وأن «كل هذه الجهود ناجحة بسبب ما وضعته إسرائيل على الطاولة. وفهمنا للتهديد [الإيراني] هو أن جزءا منه معاد لكلينا وأنه أنتم بشكل عام موجودون في خط النار الأول». وتابع أنه يوجد في كيبوتس «سعسع»، في الجليل الأعلى، شركة تنتج دروعا واقية يتم وضعها على السيارات العسكرية لحمايتها. وقال إن «هذه تكنولوجيا أدت إلى إنقاذ الكثير من جنود الأميركيين، ولو لم تكن هناك دولة هاي- تك مثلكم لكنا محتاجين إلى اختراعكم».

وأشار الدبلوماسي الأميركي روبرت بلاكوال، وهو باحث في مجلس السياسات والعلاقات الخارجية الأميركية، إلى أن «إسرائيل، اليوم، هي ذخر [بالنسبة للولايات المتحدة] أكثر مما كانت عليه في أي وقت مضى بسبب الوضع هنا في المنطقة».

وأكد على أنه «منذ حظر النفط في العام ١٩٧٣ [ووقف تصديره إلى الغرب] فإن الولايات المتحدة لم تدفع ثمنا هاما بسبب حلفها مع إسرائيل».

من جانبه عبر القنصل الإسرائيلي السابق في نيويورك، ألون بينكاس، عن تحفظه من طبيعة العلاقة بين إسرائيل والولايات المتحدة، ودعا إلى التفريق بين كون إسرائيل ذخرا أو حليفة لأميركا. وقال إن «إسرائيل ليست ذخرا مثلما تعتقد، لكنها بعيدة عن أن تكون عبئا على الولايات المتحدة. وفي اليوم الذي تفكك فيه الاتحاد السوفياتي، فقدت إسرائيل مكانتها كذخر إستراتيجي واليوم أصبحت تُعتبر حليفة لولايات المتحدة».

وأضاف بينكاس أن «الولايات المتحدة هي ذخر إستراتيجي لإسرائيل وليس العكس. ولم يكن هناك أبدا رئيس أميركي وصف علاقات إسرائيل والولايات المتحدة كذخر إستراتيجي. وليس لدينا إنجاز أكبر من العلاقات الخاصة مع أميركا. فهذا ذخر ينبغي علينا الحفاظ عليه، ومن يتعين عليه أن ينظم الأمور وأن يكون حساسا أكثر [تجاه هذه العلاقة] هو إسرائيل تجاه أميركا وليس العكس»، وأردف «لكني لست مقتنعا بأن إسرائيل تبذل جهدا خاصا في هذا السياق» في إشارة إلى توتر العلاقات بين حكومة إسرائيل الحالية وبين إدارة أوباما الأميركية.

نتنياهو ربح رئاسة الليكود.. وخسر نفوذه المطلق في هيئات الحزب!

رئيس الحكومة حظي بأغلبية ٧٧٪ لرئاسة الليكود وكان هدفه الفوز بـ ٨٠٪ * المستوطنون يحققون قوة تنظيمية في هيئات الليكود أكثر مما أراد نتنياهو ولا يستطيع تجاهلها * قلق نتنياهو نابع من سعيه الدائم للسيطرة الكاملة على حزب الليكود بدون أي أصوات معارضة له تنظيميًا

كتب برهوم جرايسي:

على الرغم من أن رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو فاز بأغلبية ٧٧٪ من أصوات حزب الليكود، وبولاية جديدة في رئاسة الحزب، كما بينت نتائج الانتخابات التمهيدية لهذا الحزب التي جرت يوم ٣١ كانون الثاني الفائت، إلا أن أمرين اثنين «عكّرا» صفو فرحته بهذه النسبة العالية، أولهما أنه لم يجتز نسبة ٨٠٪ كما رغب بذلك جهازا، وثانيهما أن كل محاولاته للجم المعسكر «الإشكالي» من ناحية تنظيمية بالنسبة له، وهو معسكر جمهور عصابات المستوطنين، لم تنجح، وسجل هذا المعسكر لنفسه قوة ذات وزن كبير في المجلس المركزي للحزب، بسيطرته على نحو ٢٠٪ من أعضاء المركز وفقًا للتقديرات.

وكان نتنياهو قد بادر قبل نحو شهرين إلى انتخابات سريعة لرئاسة الحزب، بذريعة التوفير على الحزب، لتكون الانتخابات سوية مع انتخاب هيئات الحزب العليا وقيادات الفروع، وقبل ذلك، كان نتنياهو قد بادر إلى تغيير تنظيمي في هيئات الحزب بهدف لجم قطاع المستوطنين في الحزب، الذين يرمون بثقلهم في كل انتخابات داخلية لتشكيل لائحة الحزب البرلمانية، وبشكل لا يتلاءم مع انتشار قوة الحزب في البلاد.

وقد أقرت السكرتارية القطرية لحزب الليكود اقتراحات نتنياهو بشأن تركيبة المجلس العام للحزب، ومنه السكرتارية القطرية للحزب، وبفعل هذه التغييرات كان من المفروض أن يتم لجم تمثيل ممثلي المستوطنين، ليهبط من ١٨٪ في المجلس السابق إلى ١٠٪ في المجلس الجديد، ولكن هذا لم يتحقق، وكان في صلب التغيير، ضمان تمثيل جميع منتخبي الجمهور لحزب الليكود في مجلس الحزب، وإعطاء وزن أكبر لفروع الحزب، بحسب كمية الأصوات التي حققتها كل بلدة ومدينة للحزب في الانتخابات البرلمانية، كما تم رفع عدد أعضاء المجلس المركزي من ٢٥٠٠ عضو إلى ٣٥٠٠ عضو، وهناك من يتحدث عن ٤ آلاف عضو.

وفور صدور النتائج، ألقى نتنياهو خطابا أعرب فيه عن رضاه من نسبة التصويت العامة التي اعتبرها جيدة في ظروف غياب أجواء انتخابية عامة، إذ بلغت نسبة التصويت ٥٠٪، ولكنه في نفس الوقت سعى إلى خلق بلبلة في ما يتعلق باحتمالات إجراء انتخابات برلمانية مبكرة في العام الجاري، ففي حين صدرت كبرى الصحف الإسرائيلية في اليوم التالي لانتخابات الليكود تنقل أقوال «مصادر» في محيط نتنياهو وفيها أن الأخير يستعد لانتخابات مبكرة، ليستغل ما وصفوه بـ «حالة الرضا» في الجمهور عن حكومته، وكي يضبط المعارضة وهي ليست مهيأة بشكل كامل لانتخابات مبكرة، وأيضا كي يتفادى الضغوط الائتلافية لدى إعداد الموازنة العامة للعام ٢٠١٣، وربما أيضا موازنة ٢٠١٤ في نفس الوقت، فإن نتنياهو ذاته وقبل صدور تلك الصحف بساعات قليلة، قال لأنصاره إنه ما زال وقت كبير للانتخابات البرلمانية.

واعتبر نتنياهو في خطاب له أمام مناصريه بعد صدور النتيجة أن «حزب الليكود الحقيقي قد انتصر»، في إشارة إلى هزيمة المستوطن المتطرف موشيه فايغلين. وتابع قائلا إن الليكود يعبر اليوم عن وحدته، فليس من المألوف أن يتجه عشرات الآلاف إلى صناديق الاقتراع في انتخابات حزبية داخلية، «في ظل غياب أجواء انتخابات برلمانية لا تزال بعيدة».

أما فايغلين فقد اعتبر نفسه منتصرا في هذه الانتخابات، لكونه تجاوز حاجز الـ ٢٠٪ الذي فرضه نتنياهو، واعتبر نفسه أنه يتقدم في الحزب، خاصة وأن نتنياهو بادر إلى تغيير أنظمة قبيل الانتخابات البرلمانية السابقة في العام ٢٠٠٩، كي يبعد فايغلين عن الفوز بمقعد برلماني ضمن كتلة الليكود.

المستوطنون يحققون قوة جدية

بعد يومين من الانتخابات في حزب الليكود بدأت تتكشف حقائق عن حجم تأثير المستوطنين، وقبل ذلك تحدثت وسائل إعلام إسرائيلية عن أن ٣٠٪ من الذين انتسبوا لحزب الليكود في العام الماضي كانوا من جمهور المستوطنين، وبذلك باتت نسبتهم العامة من بين ١٢٦ ألف منتسب لليكود في السنوات الأخيرة حوالي ٩٪.

وقالت «هآرتس» إن قسما كبيرا من المنتسبين هم من التيار العنصري الأيديولوجي، وأن هناك طاقما، يسمى «الطاقم القومي»، شرع بحملة من أجل جمع أكبر عدد من المستوطنين للانضمام إلى حزب الليكود، من أجل التأثير عليه وضمان انتخاب مناصرين للمستوطنين كمرشحين على لائحة الحزب للانتخابات البرلمانية لدى تشكيلها.

وجاء في موقع «الطاقم القومي» في شبكة الانترنت: «إننا لا ندعوكم للتصويت لحزب الليكود، وإنما فقط الانتساب له». وجاء أيضا: «إن قسما من أعضاء الكنيست من حزب الليكود ينشط بهدف الحفاظ على موقعه السياسي، ولذا يجب فرض تسعيرة سياسية أمامه، فإذا عرف عضو كنيست أو وزير أنه قد يفقد مستقبله السياسي في الانتخابات الداخلية للحزب، فإنه سيحسب عشر مرات قبل كل تصويت»، بمعنى أن يبقى مؤيدا لقضايا المستوطنين في الكنيست والحكومة، كي لا يُعاقب في الانتخابات الداخلية في الحزب.

لكن من ضمن سلسلة التقارير التي ظهرت لاحقا، قالت صحيفة «معاريف» إن جمهور المستوطنين جند ٢٧ ألف عضو لحزب الليكود، وقد يكون ضمن هؤلاء كل من المستوطنين في القدس المحتلة، ومناصري التيار «الديني القومي الصهيوني» المقيم في إسرائيل مثل المستوطنات، رغم أن هذا الجمهور يصوت بغالبيته الساحقة جدا لقوائم المستوطنين وحزب «المفدال» الديني (هبايت هيهودي- حسب تسميته الجديدة).

وبحسب معطيات نشرتها الصحيفة ذاتها فإن عناصر معروفة من تيار المستوطنين، وبشكل خاص تيار موشيه فايغلين، نجحوا في السيطرة على ٢٠٪ من أعضاء المجلس المركزي للحزب، بمعنى ما بين ٧٥٠ إلى ٨٠٠ عضو، وكما يبدو فإن من بين هؤلاء مستوطنون وأنصارهم في داخل إسرائيل.

وكان فايغلين قد حصل في المستوطنات على أغلبية ٨٠٪ مقابل ٢٠٪ لصالح نتنياهو، وفي المستوطنات الصغيرة، حيث العصابات المتطرفة، حصل على ٩٠٪ وأكثر من أصوات المستوطنين المنتسبين لحزب الليكود، ولهذا سيكون من الملفت للنظر في الانتخابات البرلمانية القادمة، كم من الأصوات سيحصل الليكود في تلك المستوطنات عينيا، فهل مرّة أخرى سيحصل الليكود على عدد أصوات أقل من عدد المنتسبين له، بدلا من عكس ذلك؟.

ففي الانتخابات البرلمانية الأخيرة شكلت أصوات المستوطنين من الضفة الغربية من دون القدس، ٤٪ من مجمل أصوات حزب الليكود، بمعنى أن الليكود حاز على ٢٠٪ من أصوات المستوطنين، التي راحت بغالبيتها الساحقة للقائمتين اللتين تمثلان المستوطنين.

لكن فايغلين ليس وحده يمثل العصابات المتطرفة في الليكود، بل تبين أن قادة عصابات «شبيبة التلال» التي تنفذ جرائم «جباية الثمن» انتسبوا لحزب الليكود، ومن بينهم من بات عضوا في المجلس المركزي، مثل المدعو مئير باتلر القابع باعتقال منزلي بسبب الشبهات التي تنسب له بتورطه بجرائم «جباية الثمن»، وتقول «معاريف» إن باتلر نجح في إدخال ١٠٠ عضو من طرفه إلى المجلس المركزي لحزب الليكود، ومثله أيضا المدعو يوسي داغان.

وقال داغان لوسائل إعلام إسرائيلية: «إن هدفنا اليوم كقوة قوية هو دعم الوزراء وأعضاء الكنيست المخلصين لدستور الليكود، بمعنى الاستيطان في أرض إسرائيل ومنع إقامة دولة فلسطينية».

قلق نتنياهو

إذ تمعنا في تفاصيل سياسة نتنياهو التي يصرّح بها، والأهم تلك التي يطبقها على الأرض، من الصعب التخيل أن المستوطنين وأنصارهم ليسوا راضين عنه، فالاستيطان يستشرس، والمفاوضات معطلة، والخطوط العريضة التي يطرحها تمنع عمليا إقامة دولة فلسطينية مستقلة، ولا يبدو أن نتنياهو في سعيه إلى لجم قوة المستوطنين في حزب الليكود ينوي تغيير سياسته التي يتبعها.

لكن في نفس الوقت، فإن نتنياهو قلق من النتيجة، لأنه سعى كل الوقت إلى إطباق قبضته على الحزب، كي يكون القوة الأولى من دون منازع، وكي يستطيع أن يحدد إلى أقصى حد شكل لائحة الليكود للانتخابات البرلمانية.

وفي الوضع القائم، وخاصة إذا صحت التقديرات بأن المستوطنين يسيطرون على ٢٠٪ من مقاعد المجلس المركزي، فإن هذه قوة ستكون أكبر من حجمها لدى التطبيق، وهذا لعدة أسباب، فالمستوطنون وأنصارهم فعالون سياسيا أكثر من أي قطاع آخر في إسرائيل، وهذا برز أيضا في انتخابات الليكود العامة، فنسبة التصويت في المستوطنات اجتازت بكثير نسبة ٧٠٪، وفي المستوطنات الصغيرة تجاوزت ٨٠٪ وحتى ٩٠٪ في بعض الحالات، بينما نسبة المصوتين العامة في فروع الليكود في داخل إسرائيل لم تتجاوز نسبة ٤٥٪، وهذا زاد من قوة المستوطنين.

وبناء على ذلك، فحينما سيتوجه الليكود إلى انتخابات للائحة الحزب سيكون المشهد مشابها، بمعنى أن تأثير المستوطنين على تشكيل القائمة سيكون أكبر، وبشكل متمرد على إرادة نتنياهو، ولكن الأخطر من ناحية هذا الأخير، هو أن تتجه «جيوب» معارضة له في الليكود، لتتحالف مع المستوطنين كقوة، مثلا خصمه القديم الذي لم ينافسه في هذه الانتخابات سيلفان شالوم. أو مثلا إذا اتجه نتنياهو إلى المجلس المركزي طالبا ضمان مقاعد لوزير الدفاع إيهود باراك ونواب آخرين من كتلة «عتسماؤوت» (استقلال) المنشقة عن حزب «العمل» وضمنت استقرار حكومته، فهذه الخطوة ستشهد معارضة حتى من مؤيدي نتنياهو، مثل الوزراء موشيه يعلون وليمور ليفنات وغدعون ساعر وغيرهم، فمعارضة هؤلاء ستلتقي مع معارضة المستوطنين، وحينها قد يفشل نتنياهو في مساعيه.

إن المشهد الأوضح لوضعية حزب الليكود الحاكم سيتبين لدى التئام المجلس المركزي في الأسابيع القليلة المقبلة لانتخابات السكرتارية القطرية، وعندها من المتوقع أن تظهر موازين القوى بشكل أدق مما هي عليه الآن.

مقابلة خاصة مع الناشط في جمعية «عير عاميم» ومسؤول الإعلام الالكتروني فيها

شاليف بوغسلافسكي لـ «المشهد الإسرائيلي»: الحكومة الإسرائيلية تلجأ إلى الخصخصة لتعميق عمليات التهويد والاستيطان في القدس!

كتب ب. ضاهر:

أبرمت الحكومة الإسرائيلية، في شهر تشرين الأول الماضي، اتفاقا مع جمعية «إلعاد» الاستيطانية يقضي بمنح هذه الأخيرة صلاحيات واسعة لإدارة البؤرة الاستيطانية «مدينة داوود» في حي سلوان في القدس الشرقية بادعاء أنه موقع اثري.

وتم توقيع الاتفاق بين «سلطة حماية الطبيعة والحدائق الوطنية»، وهي هيئة حكومية، وبين جمعية «إلعاد» الاستيطانية التي تعمل على تهويد القدس الشرقية وخصوصا الأحياء الفلسطينية المحيطة بالبلدة القديمة.

ويمنح الاتفاق جمعية «إلعاد» صلاحية إقامة مركز إرشاد في سلوان وتدريب مرشدين فيه. كما يمنح الجمعية الاستيطانية صلاحية إغلاق أجزاء واسعة مما يسمى «الحديقة الوطنية» في أيام السبت، الأمر الذي احتجت عليه جمعية «عير عاميم» الإسرائيلية المناهضة للاحتلال والاستيطان في القدس الشرقية، كونه إجراء غير متبع في الحدائق الوطنية في إسرائيل. وقدمت «عير عاميم» التماسا ضد جمعية «إلعاد» و«سلطة حماية الطبيعة والحدائق الوطنية»، نظرت فيه المحكمة العليا الإسرائيلية في ٢٦ تشرين الأول الماضي.

وقدمت «عير عاميم» الالتماس في موازاة جهود بذلتها أحزاب يمينية في الكنيست لسن قانون يهدف إلى تجاوز المحكمة العليا وخصخصة الحدائق الوطنية. وتزعم الرواية الإسرائيلية أن حديقة «مدينة داوود» كانت المكان الذي يتجول فيه الملك داوود، المذكور في الكتب المقدسة للديانات السماوية الثلاث، ويعتبر أحد المواقع الذي يجذب زوارا إسرائيليين كثيرين في كل عام، ويصل عددهم إلى ٤٥٠ ألفا. ومنذ نهاية سنوات التسعين تم تسليم الموقع لجمعية «إلعاد» لإدارته رغم أن هذه جمعية يمينية متطرفة تعمل على شراء بيوت الفلسطينيين وإسكانها بالمستوطنين اليهود.

وشدد المحامي ميخائيل سفاراد، من جمعية «عير عاميم»، في الالتماس، على أن الاتفاق بين «إلعاد» و«سلطة حماية الطبيعة والحدائق الوطنية» ليس قانونيا وأنه عمليا يخصخص «أحد أهم المواقع الأثرية والسياحية الهامة في إسرائيل». من جانبها قالت النيابة العامة الإسرائيلية في ردها على الالتماس بواسطة وزارة حماية البيئة إنه توجد عيوب في الاتفاق، وإنه ستجري تغييرات عليه بحلول نهاية الشهر الحالي، وطالبت النيابة برد الالتماس.

وحذر الالتماس من أن تسليم صلاحيات إدارية في الموقع لجمعية «إلعاد» غير قانوني ومن شأنه أن يؤدي إلى تناقض مصالح خصوصا مع نشاط آخر تمارسه الجمعية ومع أيديولوجيتها السياسية، في إشارة إلى نشاطها الاستيطاني وتهويد البلدة القديمة والأحياء المحيطة بها. ويشار إلى أنه يمثل جمعية «إلعاد» الاستيطانية في هذا الالتماس المحامي البروفسور دافيد ليبائي، وهو وزير عدل سابق وينتمي لحزب العمل الإسرائيلي.

وكرد فعل على الالتماس، وبعد أن أقرت المحكمة العليا أن جمعية «إلعاد» يجب ألا تُمنح صلاحيات إدارية في «مدينة داوود»، وإنما صلاحيات بتشغيل المكان فقط، بادرت أحزاب اليمين إلى طرح مشروع قانون في الكنيست يهدف إلى خصخصة «الحدائق الوطنية»، وبضمنها «مدينة داوود» في سلوان، من أجل الالتفاف على قرار المحكمة. وصادق الكنيست بالقراءة التمهيدية على مشروع القانون في شهر تشرين الثاني الماضي. ويتوقع أن يتم التصويت على مشروع القانون وسنه في الفترة القريبة المقبلة.

وحذر الباحث الإسرائيلي أمنون بورتوغالي، وهو باحث في معهد فان لير في القدس وشارك في كتابة «ورقة موقف» حول خصخصة «الحدائق الوطنية»، من الخصخصة السياسية في «مدينة داوود». وكتب في مقال نشره في موقع «يديعوت أحرونوت» الالكتروني، أمس الأول الأحد، أنه «يحظر على الدولة منح تصريح لإدارة حديقة وطنية بواسطة هيئة خاصة لديها صبغة سياسية وتعمل لصالح جمهور معين... وذلك خلافا لما كُتب في وثيقة الاستقلال بأن 'دولة إسرائيل ستعمل على تطوير البلاد لصالح جميع سكانها'».

ولفت بورتوغالي إلى أن ما يميز «مدينة داوود» هو موقعها في قلب حي فلسطيني، إضافة إلى الحساسية الدينية - السياسية للموقع «الذي لا يمكن مقارنته مع أية حديقة وطنية أخرى في إسرائيل». وحذر من أن «نشاط جمعية إلعاد في مدينة داوود وسلوان وصعود الإخوان المسلمين في مصر ودول عربية أخرى قد يسبب تفجر الوضع في وجهنا في أي وقت».

وفي رد على سؤال لـ «المشهد الإسرائيلي» حول هدف حكومة إسرائيل من وراء خصخصة البؤرة الاستيطانية «مدينة داوود» ومنح صلاحيات إدارتها لجمعية «إلعاد» الاستيطانية، قال الناشط في جمعية «عير عاميم» ومسؤول الإعلام الالكتروني فيها، شاليف بوغسلافسكي: «إنني لست مخولا بالإجابة عن السؤال: لماذا تقوم حكومة إسرائيل بهذه الخصخصة؟ لأن هذا قرار حكومي، لكن بإمكاني أن أتكهن بأسباب إقدام الحكومة على خطوة كهذه. الحكومة تخصخص أمورا كثيرة، وهذا نهج تتبعه الحكومة، ونحن نعرف لماذا تقوم الحكومة بالخصخصة، فعندما تخصخص يصبح بإمكانك أن تهتم بحدوث أمور لا تريدها أن تحدث [كحكومة] ومن دون أن تتحمل مسؤوليتها. وأعتقد أن نهج حكومة إسرائيل بالعمل مع جمعيات مستوطنين هو أمر مشابه لذلك. أي أن دولة إسرائيل لا تريد دائما القيام بأعمال تتحمل مسؤوليتها ولذلك تجد أنه مريح بالنسبة لها أن ينفذ أحد آخر ذلك. وهكذا بإمكان حكومة إسرائيل دفع سياستها من دون أن تضطر إلى الإعلان عنها والتورط مع العالم كله».

(*) «المشهد الإسرائيلي»: ما هي الصلاحيات التي حصلت عليها جمعية «إلعاد»؟

بوغسلافسكي: «يوجد لإلعاد مركز إرشاد في مدينة داوود. ويتم اعتبار هذا النشاط على أنه نشاط رسمي. ويحضر لزيارة الموقع تلاميذ من المدارس وجنود، وهؤلاء لا يزورون الموقع من أجل الالتقاء مع نشطاء إلعاد، وإنما يحضرون من أجل الاستماع إلى إرشاد رسمي، رغم أنه برأينا فإن الإرشاد هناك هو سياسي وليس متوازنا».

(*) ماذا يقولون في هذه الجولات الإرشادية؟

بوغسلافسكي: «هم يتحدثون عن المكان وتاريخه وأهميته. وهم يتحدثون عن ذلك من وجهة نظرهم. وبالنسبة لهم فإن جولات الإرشاد، على الأقل كما شاهدتها، تتحدث عن المكان في فترة الملك داوود وملوك منطقة يهودا على اختلافهم، أي حتى القرن الخامس قبل الميلاد. بعد ذلك يتحدثون باختصار حول القرن الأول الميلادي تقريبا. وباقي الفترات التاريخية تختفي في هذه الجولات الإرشادية. أي أنهم أخذوا تاريخ القدس وصنعوا منه أمرا سطحيا للغاية. فالقدس هي مدينة يهودية وبيزنطية ورومانية وإسلامية ومملوكية وبريطانية وأمور

القدس: مسلسل التهويد.

كثيرة أخرى. وهم يركزون على أهمية القدس من الناحية اليهودية فقط. وبرأيي أنهم يقومون بذلك بصورة متبجحة للغاية وسطحية جدا».

(*) لا يتحدثون عن الوجود الفلسطيني في المكان؟

بوغسلافسكي: «لا أذكر أنهم تحدثوا في هذه الجولات الإرشادية عن الفلسطينيين. وأعتقد أنه بصورة عامة يتم تجاهل الفلسطينيين في القدس في هذه الإرشادات».

(*) من يمول جمعية «إلعاد»؟

بوغسلافسكي: «أحد تقارير عير عاميم يشير إلى أنه في التقرير المالي للعام ٢٠٠٦ الذي قدمته إلعاد إلى مسجل الجمعيات ورد أن مجمل أملاك هذه الجمعية يزيد عن ١٥٩ مليون شيكل، وأن دخلها في العام ٢٠٠٦ بلغ ٩١ مليون شيكل، وحوالي ٨٤ مليون شيكل من هذا الدخل، أي ٩٢٪، كان من التبرعات. ولا تزال هوية المتبرعين الرئيسيين لإلعاد سرية حتى الآن. وفي الماضي كان جزء من تمويل إلعاد يأتي من أرباح كازينو يملكه [رجلا الأعمال الإسرائيليان] نيسان تيكشوري وموشيه بوبليل في اليونان. كذلك فإنه بحسب تقرير عير عاميم فإن [رجلي الأعمال الإسرائيليين] ليف لفاييف ورومان أبراموفيتش حضرا احتفالات أقامتها إلعاد. وقبل مدة تم النشر عن أن يفغيني شفيدلر، وهو الرجل الثاني في إمبراطورية الأعمال التابعة لأبراموفيتش، تبرع بسبعة ملايين دولار لمشروع 'مدينة داوود'».

(*) هل تمول حكومة إسرائيل هذه الجمعية، فميزانية الحراسة، مثلا، تصل إلى ٧٧ مليون شيكل سنويا؟

بوغسلافسكي: «الحراسة نعم، رغم أن هذا التمويل لا يذهب إلى جمعية إلعاد. وفي الواقع فإن الحكومة تمول هذه الجمعية ولو كان ذلك، فقط، من خلال إرسال تلاميذ المدارس. فزيارة مدينة داوود مقرونة بدفع تذكرة دخول. كذلك فإنه تجري حملات جباية تبرعات في خارج البلاد لصالح إلعاد، فهناك جمعيات مسيحية تؤيد الاستيطان والمستوطنين».

(*) نُشر مؤخرا أن السلطات الإسرائيلية أعلنت عن موقع في ضاحيتي العيساوية وأبو طور على أنه «حديقة وطنية». هل هذه طريقة مشابهة للاستيطان مثلما حدث في سلوان؟

بوغسلافسكي: «هذا مشروع ما زال في بدايته. ولعل هذه ليست الطريقة نفسها لكن الخطوة مشابهة، من خلال استخدام 'حديقة وطنية'. فهناك تواصل [استيطاني] يبدأ من وادي جهنم وجبل المشارف ويمر بسلوان. والسلطات تستخدم 'الحدائق الوطنية' والمناطق الخضراء لتنفيذ هذه السياسة. ولا أعرف إذا كان ما يحدث في العيساوية هو نفس الطريقة التي اتبعت في سلوان لأنه لا توجد في العيساوية آثار مثل مدينة داوود في سلوان».

(*) هل ستتم خصخصة الموقع في العيساوية مثلما فعلوا في سلوان؟

بوغسلافسكي: «لا أعرف ما إذا كانوا سيفعلون ذلك، لأنه في سلوان يوجد موقع أثري والكثير من المعالم التاريخية وقاموا بتطويره لكن في العيساوية لا يوجد شيء كهذا».

(*) هل تقوم حكومة إسرائيل بخصخصة مواقع في البلدية القديمة في القدس مثلما فعلت في سلوان؟

بوغسلافسكي: «يوجد أمر كهذا لكن الوضع هناك يختلف بعض الشيء. والأمر يتعلق بمميزات إلعاد. فهذه الجمعية نجحت في أن تبني لنفسها صورة وكأنها هيئة رسمية. لكن في البلدة القديمة لا يأخذون تلاميذ المدارس والجنود إلى جولات في كل البلدة. فهذه الجولات، مثلا، لا تدخل إلى الحي الإسلامي في البلدة القديمة. ووزارة التربية والتعليم تفضل ألا تدخل جولات التلاميذ إلى البلدة القديمة باستثناء الحي اليهودي. ومن يقود الاستيطان هناك هي منظمة تدعى 'عطيرت كوهانيم' وهي منظمة معروفة أكثر من إلعاد كمنظمة استيطانية. رغم ذلك فإني أعتقد أن هناك عملا رسميا بالتعاون بين عطيرت كوهانيم والحكومة. لكن هذا التعاون هو بحجم أصغر من التعاون بين الحكومة وإلعاد».

(*) هل ترون في «عير عاميم» أن خطوات كهذه، مثل خصخصة موقع «مدينة داوود»، غايتها تكريس الاحتلال في القدس الشرقية؟

بوفسلافسكي: «أنا أصف هذا الأمر بأنه خطوة من أجل منع التوصل إلى اتفاق على حل دولتين. وواضح أن هذه السياسة وهذه الخطوات تأتي من أجل تعزيز التواجد اليهودي في القدس الشرقية وهدم الوجود الفلسطيني في المدينة. وبالإمكان القول إن هذا مشابه لما يجري في الضفة الغربية. ففي الضفة تقطع إسرائيل أوصالها وتقيم بانتوستانات معزولة عن بعضها، وفي القدس هناك محاولة لتقطيع أوصال الشطر الشرقي فيها وعزل الأحياء الفلسطينية عن بعضها، وإقامة أحياء استيطانية قوية. وعموما فإن ما يحدث في فلسطين/ أرض إسرائيل كلها يحدث في القدس، لكن بشكل مكثف أكثر».

المشهد الاسرائيلي مدار

"المشهـد" الاقتصـادي

إعـداد: برهوم جرايسي

موجز اقتصادي

توقع ارتفاع نسبة البطالة إلى ٦ر٤٪ خلال العام الجاري

قالت تقديرات قسم الأبحاث في وزارة الصناعة والتجارة الإسرائيلية إن البطالة في العام الجاري ٢٠١٢، ستـرتفع إلى مستوى ٦ر٤٪، بعد أن بلغـت في الربع الأخير من العام الماضي نسـبة ٥٪، وبمعدل سـنوي بنسبة ٤ر٥٪.

وتقـول التقديرات ذاتها إن عـدد العاطلين عن العمـل، بالمعدل، سـيتراوح ما بين ٢٠٠ ألف إلى ٢١٢ ألف شـخص، فـي حين أن البطالة سـترتفع بشـكل خاص في المناطق البعيدة عن مركـز البلاد، أي في الشمال والجنوب.

وقد اسـتندت التقديرات إلى سـيناريوهين: الأول، أن نسبة النمو الاقتصـادي سـتكون في حدود ٣٪، وهـذا قد يعتبـر تباطؤًا طفيفا مـن ناحية إسـرائيل، وحينها سـتكون البطالة في حـدود ٦ر٤٪، أما السيناريو الثاني فإنه «الأخطر» حسـب الوزارة وهو أن لا ترتفع نسبة النمـو ٢٪، وهذا يعني ركودا اقتصاديا، لكونها قريبة جدا من نسـبة التكاثـر السـكاني، التي تصل بالمعدل إلى ١ر٨٪ سـنويا، وفي هذه الحالـة سـترتفع البطالة إلى نسـبة ٦ر٨٪، ولكن في كلتـا الحالتين ستكون نسبة البطالة العامة أقل مما هي الآن في الدول المتطورة في أوروبا والقارة الأميركية.

ويذكر أن البطالة سـجلت في العام الماضي ٢٠١١ أدنى مستوى لها منذ العام ١٩٧٨، إذ بلغت في الربع الأخير حوالي ٥٪، ولكن بعد تحليل المعطيات، واسـتنادا إلى معطيات أخرى لسلطة التشغيل، يتضح أن معـدل البطالة بين اليهود كان في حـدود ٧ر٣٪، أما بين العرب فقد تراوحت البطالة ما بين ١٤٪ إلى ١٥٪، وبما أن القوة العاملة بين العرب تشكل حوالي ٥ر١٤٪ من مجمل القوة العاملة في البلاد، فهذا يعني أن ٤٠٪ من العاطلين عن العمل في إسرائيل هم من العرب.

وقد برزت المدن العربية الكبرى بنسـب بطالـة عالية، ففي الناصرة بلغت نسبة البطالة ٦ر١٣٪، وأم الفحم ٨ر٢٨٪، وشفاعمرو ٣٧٪، ورهط ٣٤٪، والطيبة ٢٣٪، وطمرة ٣ر٢٣٪، وسخنين أكثر من ٢٤٪.

الحكومة لم تحسم مسألة الموازنة العامة الثنائية

يتضـح من تصريحات مصادر في وزارة الماليـة أن حكومة بنيامين نتنياهو لم تحسـم بعد مسـألة الاتجاه نحو موازنـة ثنائية للعامين ٢٠١٣ و٢٠١٤، أم إعـداد ميزانيـة للعام ٢٠١٣ فقط، وهـذا لكون العام المقبل هو عام انتخابات برلمانية، موعدها الرسـمي هو في الخريف، ولكن هنـاك توقعات تميل إلى أن تكون مبكـرة، وحتى أن هناك من يراهن على أن تكون حتى في العـام الجاري، رغم غياب العوامل التي تدفع نحو انتخابات كهذه.

وتقـول مصادر في وزارة المالية إن الاتجـاه نحو ميزانية لعام واحد أو عامين سـيتم حسمه حتى نهاية آذار المقبل، أي مع انتهاء الدورة الشـتوية البرلمانيـة، التـي تتضح فيهـا صورة الائتـلاف الحاكم، المتماسـك حتى الآن، كذلك فإن هذا الموعد الأخير بالنسـبة للوزارة لتعد مشـروع موازنة عامة، سـيكون على الحكومة إقراره في الصيف المقبل، قبل عرضه على الكنيست، مع بدء الدورة الشتوية في منتصف تشرين الأول المقبل.

وكانـت حكومة نتنياهو قد أقدمت على إعداد موازنة ثنائية منذ أن تولـت مهامها، وأقرت ميزانيتي العاميـن ٢٠٠٩ و٢٠١٠، في منتصف العـام ٢٠٠٩، وبعد ذلـك أقرت ميزانيتي العاميـن ٢٠١١ و٢٠١٢ في آن واحد، وهذا على الرغم من فشل النموذج، لكون أن النتائج الاقتصادية من حيث النمو والتضخم والعجز وجباية الضرائب والبطالة وغيرها من معطيات البطالة ذات الصلة، كانت بعيدة عن التوقعات التي جرى على أساسها إعداد تلك الميزانيات.

والسـؤال الأساسـي المطروح أمام الحكومـة ووزارة المالية هو: هل سـتقبل أية حكومة جديدة الميزانية التي أقرتها الحكومة السابقة، حتـى وإن كان رئيسـها بنيامين نتنياهو ذاته، فقد يتغير شـكل الائتلاف، وتتغير الحقائب الوزارية، وتكون مطالب من الأحزاب لتغيير سلم الأولويات، ما يعني فتح ميزانية ٢٠١٤ من جديد؟.

وتقول مصادر وزارة المالية إن ميزانية ٢٠١٣ سـتأخذ بعين الاعتبار التغيـرات في ميزانية ٢٠١٢، التي جاءت في أعقاب حملة الاحتجاجات الشعبية، وبشكل خاص في قطاعي الإسكان والتعليم.

ويقـول المحلل الاقتصادي موطي باسـوك إن إسـرائيل هي الدولة الوحيدة في العالـم التي تتبع نظام الموازنـة الثنائية، وهي تجربة حسناتها قليلة وسـلبياتها كثيرة، وعلى الرغم من ذلك فإن الحكومة مصرة على مواصلة هذا النهج.

وقال باسـوك إنه لو أن الأمر مرتبط بوزير المالية يوفال شتاينيتس وكبار مسـؤولي الـوزارة، لكان واضحًـا مـن الآن أن الميزانية القادمة سـتكون ثنائية، إلا أن القرار سـيكون مرتبطا أساسـا بقـرار رئيس الحكومة وديوان رئاسة الحكومة والشركاء في الائتلاف الحاكم.

إسرائيل متخلفة في التجارة عبر الانترنت

أظهر بحث عالمي عُرض في مؤتمر أوروبي كبير عقد في الشـهر الماضي في أوروبا أن إسرائيل لا تزال متخلفة في قطاع التجارة عبر الانترنت، رغم أن بحثا آخر أشـار إلى احتمال مضاعفة التجارة عبر الانترنت بحوالي ثلاثة أضعاف عما هي عليه اليوم.

ويقـول البحث إن التجـارة عبر الانترنت، في العـام ٢٠٠٩، كانت ٥ر٠٪ من الناتج العام، في حين أن هذه النسبة في بريطانيا كانت ٥ر٣٪.

ويشـير بحث أجرته شركة غوغل إلى أن التجارة عبر الانترنت في إسـرائيل بإمكانها أن تصل إلى ١٢ مليار شيكل سنويا (١ر٣ مليار دولار) في حال جرى تغيير سلسلة من الأنظمة القائمة اليوم.

وأكبر موقع انترنت تجاري في إسـرائيل هـو موقع «والا» الإخباري الترفيهـي، ويحتكر ٦٠٪ من المبيعات عبـر الانترنت، ويليه موقع «أولسيل» وله ١٨٪ من المبيعات، والثالث هو موقع بي ١٠٠٠ مع ١٢٪.

فـي المقابل أظهر اسـتطلاع عالمي أن إسـرائيل تحتل المرتبة الأولى في العالم من حيث تصفح موقع الفيسـبوك، إذ أن المعدل الشـهري للمتصفح الواحد تجاوز ١١ ساعة شهريا، واحتلت المرتبة الثانية الأرجنتين مع ٧ر١٠ ساعة شهريا، تليها روسيا- ٤ر١٠ ساعة شـهريًا، وتركيا- ٢ر١٠ ساعة شـهريًا، وتشيلي- ٨ر٩ ساعة شهريًا، والفلبين- ٧ر٨ سـاعة شـهريًا، وبلغ المعدل العالمي ٧ر٥ سـاعة شهريا.

بحث رسمي جديد:

احتمالات انتشال الفقراء من فقرهم ضئيلة!

*البحث جرى في مديرية مداخيل الدولة *٨٢٪ ممن هم ضمن الشريحة الاقتصادية الدنيا بقوا فيها خلال الأعوام الأخيرة بينما كان ثبات الشرائح الغنية في مكانها أقوى*

الفقراء في إسرائيل يزدادون فقرًا وفرص انتشالهم من دائرة الفقر في تراجع مطّرد!

أظهر بحث جديد أعدته غاليت بن نائيم، المسـؤولة في مديرية مداخيل الدولة، بالاشـتراك مع أليكسي بلينسكي، أن أبناء الشـرائح الفقيرة يبقون في أوضاعهم الاقتصاديـة ومن الصعب أن يحسـنوا أوضاعهم بقدر كاف ينتشـلهم من دائرة الفقر، وفي المقابل فإن من يعتبرون في قمة الغنى المالي يبقون هم أيضا هناك، وأعدادهم لا تتزايد.

وقـد أجري البحث على مدى الأعوام ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٩، وهي الأعوام التي شـهدت بداية الخروج من الأزمة الاقتصادية التي نشـبت أساسا في العامين ٢٠٠١ و٢٠٠٢، وتم تسـجيل ذروة في النمو الاقتصادي على مدى السـنوات ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٨، ثم نشبت أزمة اقتصادية قصيرة لبضعة أشهر، وتبين في تلك الأعوام وفق البحث أن فرص إنقاذ الفقراء من دائرة الفقر قد تراجعت بقدر كبير، وبشـكل خاص بالنسبة لأولئك الذين كان مدخولهم من ٣٣٠٠ شيكل وما دون (٨٥٠- ٩٥٠ دولارا).

ويقول البحـث الذي رافق عائلات في الشـرائح الاقتصاديـة الاجتماعية الدنيا على مدى الأعوام السـتة تلك إن ٦٥٪ من الذين كانوا في أدنى السـلم الاقتصادي الاجتماعي (الدرجة الأولى) لم يسـتطيعوا الخروج من تلك المرتبة إلى الأعلى، كما أن فرص الخروج من تلك الدرجة تقلصت.

وبحسـب البحث، فإن نسـبة المواطنين في إسـرائيل، الذين بقـوا في الدرجة الاقتصاديـة الاجتماعية الأدنى ولم ينجحوا في الخروج منها، بلغت ١٤٪ من مجمل المواطنيـن، وفي المقابل، فإن من كانوا ضمن الدرجة الاقتصادية الأعلى بقي ٨٦٪ منهم في نفس المسـتوى، بينما من هم ضمن الشـرائح الوسـطى وأقل، فإنهم يشهدون حركة تنقلات أكبر بكثير مما هي في الشرائح العليا.

كذلك فإن البحث عمل على تقسـيم الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية إلى خمسة مستويات، الأضعف هو الخمس الأول، ويرتفع تدريجيا.

واسـتنتج البحث أن من ولد فـي الخُمس الأدنى (الأول)، فـإن فرص التقدم في الحياة وتحسـين الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية قليلة جدا، و٥٠٪ ممن كانوا في هذا الخُمس ما بين الأعوام ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٩ بقوا فيه، ويظهر أيضا أن ٨٢٪ ممن ولدوا في الخُمس الأدنى يبقون في حياتهم ضمن الخُمسـين الأول والثاني، و٧٢٪ ممن ولدوا في الخُمسين الأول والثاني يبقون فيهما.

ويقـول البحـث إن ٤ر٤٪ ممن كانوا في العام ١٩٩٩ ضمـن الخُمس الأدنى انتقلوا حتـى العـام ٢٠٠٩ إلى الخُمس الأعلـى، و٧ر٣٪ كانوا على العكـس، أي هبطوا من الخُمس الأعلى إلى الخُمس الأدنى في نفس الفترة.

ويؤكد البحث أن التأرجح بين المسـتويات الاقتصادية، وبشكل خاص الخروج من دوائر الفقر إلى درجات أعلى، هو من علامات الدولة المتطورة، وهذا أيضا من دوافع الهجرة والانتقال من بلد إلى آخر، بحثا عن بلاد الفرص السانحة، ولكن في إسرائيل هناك حالة من شبه الاستدامة في الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية، وبالمقارنة مع الولايات المتحدة وغيرها من الدول المتطورة فإن وضعية إسرائيل ليست جيدة، إذ أن فقدان حالة التنقل ينعكس على كمية ونوعية الإنتاج.

وتقـول صحيفة «ذي ماركر» التي اسـتعرضت البحث إن أكثر ما يلفت النظر فيه هو أن شريحة من يتم وصفهم بـ الـ ١٪ هي الأكثر ثراء، أو كما قيل إن ثروتهم هي على حساب ٩٩٪ من الجمهور.

ويظهر من البحث أن هذه المجموعة الصغيرة جدا ثابتة بشـكل كبير للغاية في مواقعهـا الاقتصادية الاجتماعيـة، ففي العام ٢٠٠٣ نجح قرابـة ٦٨٪ ممن كانوا ضمن هذه الشـريحة الغنيـة الصغيرة في البقاء ضمنها، وارتفعت هذه النسـبة فـي العامين ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ إلى ٧٢٪، على الرغم من الأزمة الاقتصادية التي عصفت بإسرائيل في هذين العامين كانعكاس للأزمة الاقتصادية العالمية.

معطيات تقرير الفقر الأخير

وكان تقرير مؤسسة الضمان الاجتماعية الرسمية (مؤسسة التأمين الوطني) الصادر في نهاية العام الماضي قد أشـار إلى أن عدد الفقراء في إسـرائيل في العام ٢٠١٠ كان ٤ر٧٧٣ر١ مليـون شـخص، وهو أقل بـ ١٤٠٠ شـخص عن العام ٢٠٠٩، فـي حين بلغ عدد العائلات الفقيرة ٤٣٣٣٠٠ عائلة، وهذا أقل بـ ١٨٠٠ عائلة فقيرة عن العام ٢٠٠٩، وبذلك تكون نسبة الفقر العامة على مستوى السكان ٤ر٢٤٪ مقابل ٢٥٪ في العام ٢٠٠٩، أما على مستوى العائلات فإن نسبة الفقر هي ٨ر١٩٪ مقابل ٥ر٢٠٪ في العام ٢٠٠٩.

ويظهر من التقرير أنه على الرغم من أن الفقر تراجع من حيث النسـبة المئوية، إلا أن نسـبة العائلات الفقيرة التي فيها عامـل واحد على الأقل، بقيت على حالها، إذ يتبين أن حوالي ٨٩٪ من الفقراء هم في عائلات فيها عامل واحد على الأقل.

ونرى في التقرير أن نسـبة الفقر في إسرائيل هي في ازدياد متواصل، وفي الأعوام السـتة الأخيرة تتحرك في حدود ٢٤٪ إلـى ٢٥٪، وبين الأطفال في حدود ٣٥٪، بينما نسبة الفقر العامة في العام ١٩٩٨ كانت ٥ر١٧٪ مقابل ٥ر٢١٪ بين الأطفال، وفي العام ٢٠٠٢ كانت نسبة الفقر العامة ٢١٪ مقابل ٦ر٢٩٪ بين الأطفال، وفي العام ٢٠٠٥ قفزت لأول مرة حاجز الـ ٢٤٪، لتصل دفعة واحدة إلى ٧ر٢٤٪ ولتسـجل ذروة في العام ٢٠٠٥ بنسبة ٢٥٪ وهذه النسبة تم تسجيلها مجددا في العام ٢٠٠٩.

ويقـول التقرير إن عـدد الفقراء اليهود في العام الماضي بلغ ٩٤٣١٠٠ شـخص، وهذا أقل عدديا بـ ١٨٢٠٠ شخص عما كان عليه في العام ٢٠٠٩، بمعنى أن الفقر بين اليهود هبط من ٩ر١٥٪ في العام ٢٠٠٩ إلى حوالي ٢ر١٥٪ في العام ٢٠١٠.

أما بين العرب، وهذا يشمل فلسطينيي القدس المحتلة وسوريي هضبة الجولان المحتل، فقد بلغ عدد الفقراء ٨٣٠٤٠٠ نسـمة، بزيادة ١٦١٠٠ نسمة عن العام ٢٠٠٩، وهذا على الرغم من أن نسـبة الفقر تراجعت مـن ٥ر٥٣٪ إلى ٢ر٥٣٪، وهذا تراجع طفيف أبعد ما يكون عن نسـبة التكاثـر الطبيعي التي تصل بين العرب إلى ٦ر٢٪ سـنويا، وهذا يعني أن العرب الذين نسبتهم من مجمل السكان بحسب المعطيات الرسمية هي ٥ر٢٠٪ (مع القدس والجولان) يشكلون ٤٧٪ من مجمل الفقراء.

والأمر ذاته بطبيعة الحال على مسـتوى العائلات، حيث يقول التقرير إن نسـبة الفقر بين العائـلات اليهودية هبطت من ٢ر١٥٪ في العـام ٢٠٠٩، إلى ٣ر١٤٪ في العام ٢٠١٠، أما بين العائلات العربية فعمليا راوحت النسبة مكانها، من ٥ر٥٣٪ في العام ٢٠٠٩، إلى ٢ر٥٣٪ في العام ٢٠١٠.

بمعنى آخر، فإن الفقر بين العائلات اليهودية تراجع بنسبة ٦٪، بينما بين العرب كان التراجع كنسبة مئوية، وليس عدديا، هو ٥ بالألف.

وبينما تشكل العائلات العربية نسبة ١ر١٤٪ من مجمل عدد العائلات في إسرائيل، فإنها تشكل ٢ر٢٦٪ من مجمل العائلات الفقيرة.

ولا يـزال الأطفال والقاصرون دون سـن الـ ١٨ هم الضحايا الأكبـر لدائرة الفقر، إذ يبين التقرير أن نسـبة الفقر بين الأطفال هي الأعلى من حيث النسـب العامة، وبلغت نسبة الفقر بينهم ٣ر٣٥٪، مقابل ٣ر٣٦٪ في العام ٢٠٠٩، ولكن هذا يعني أن الفقر بين الأطفال العرب راوح مكانه في «أحسن الأحوال»، أي حوالي ٦٤٪، بينما تراجع بين الأطفال اليهود إلى مستوى ٧ر٢٦٪.

بنك إسرائيل قرر تغيير اسم العملة الإسرائيلية

* لا قرار بعد بشأن الموعد * البنك يسعى لتغيير الأوراق النقدية والقطع المعدنية *

قالت صحيفة «معاريف» الإسرائيلية في الأيام الأخيرة إن بنك إسرائيل المركزي ومحافظه سـتانلي فيشر قررا تغيير اسـم العملة الإسرائيلية من «شيكل جديد» إلى كما يبدو «شـيكل إسـرائيلي»، وهذا بعد ٢٧ عاما على استخدامها، وبذلك تتم العودة إلى الاسم الذي جرى اسـتخدامه من العام ١٩٧٨ وحتى نهاية العام ١٩٨٥، وقد تم اتخاذ هذا القرار خلال المداولات لتغيير شكل العملة، إلا أنه لم يصدر قرار نهائي بشأن موعد تغيير اسم العملة. وكان البنك قرّر في وقت سابق تغيير العملة المعدنية، التي يتم تداولها منذ حوالي عشرين عاما، وآخر هذه العملات دخل إلى السوق قبل نحو أربعة أعوام، وهي قطعة شيكلين اثنين.

ويتم التداول بسـت قطع معدنية، أصغرهـا ١٠ أغورات (جمع أغورة، وتسـميتها الأصلية قرش)، وهذا بعد أن تم إلغاء العمل بخمس أغورات قبل أكثر من سبع سنوات، والقطعة الثانية هي نصف شيكل، والثالثة شيكل واحد، ثم شيكلين، وبعد ذلك ٥ شواكل، و١٠ شواكل.

ويقول بنك إسـرائيل إن أهم سببين لتغيير العملات المعدنية المتداولة هو منع التزويـر وتخفيض تكلفة الإنتاج، وحتى الآن فإن العملة التي جرى تزويرها بكميات ملموسة هي ١٠ شواكل. كذلك فإن البنك يسعى إلى إنتاج عملة معدنية أقل تكلفة، فمثلا العملة من ١٠ أغورات تكلف خمسة أضعاف قيمتها المالية في السوق.

ومنذ العام ١٩٤٨ وحتى العام ١٩٧٨ كان اسـم العملة «ليرة إسـرائيلية»، وبسبب التضخم المالي التراكمي والذي سجل ذروته في سنوات السبعين، شطبت إسرائيل صفرا من عملتها وتحولت إلى شـيكل، ولكن التضخم لم يتوقف بل تسارع بوتيرة هائلة جدا، خاصة في السـنوات الأولى من الثمانينيات، ما أجبر إسرائيل في مطلع العام ١٩٨٥ على شطب ثلاثة أصفار من العملة وليصبح اسمها «شيكل جديد».

وتقـول مصـادر في بنك إسـرائيل إن تغيير اسـم العملة سـيكلف الملايين، ليس فقط من خلال تغيير أوراق العملة، وإنما أيضا بسـبب سلسـلة من الإجراءات القانونية ومن بينها تغيير الاتفاقيات الموقعة، على مستوى الحكومة والشركات والأفراد، ويجري التداول بشـأن سن قانون يسمح بسريان كل الوثائق الموقعة قبل تغيير اسم العملة، لتكون قانونية أيضا بعد موعد تغيير اسم العملة.

ونقلت صحيفة «معاريف» عن جهات اقتصادية استغرابها لهذا القرار المكلف، في فترة يجري الحديث فيها عن احتمال مواجهة الاقتصاد الإسرائيلي حالة تباطؤ اقتصادي وحتى ركود في حال استفحلت الأزمة الاقتصادية في أوروبا.

وقالت الجهات ذاتها إن تغيير اسم العملة لن يكون مكلفا للخزينة العامة وبنك إسـرائيل فقط، بل سـيكون مكلفا لمؤسسـات مالية خاصة مثل البنوك والأسواق المالية، والحديث يجري عن صرف عشرات ملايين الشواكل لتطبيق هذا الغرض.

ويقول المحلل روبيك روزنطال إن اسـم شـيكل مأخوذ من التوراة، إذ كان اسـم العملـة الأصغر التي تـم التعامل بها في ذلـك التاريخ، ويضيف أيضا أن اسـم «شـيكل» كان منتشـرا في الفترة الآرامية، ولكن في فترات ما كان يسمى «تيقل»، وقد اسـتخدم مؤسسـو الحركة الصهيونية في نهاية القرن التاسـع عشـر اسم «شيكل» في إطار حملات لجمع التبرعات من اليهود.

محافظ البنـك المركـزي سـيواصل تخـفيض الفائدة البنكية في حال مواجهة تباطؤ اقتصادي

*بنك إسرائيل المركزي خفض الفائدة البنكية لشهر شباط الجاري بنسبة ٢٥ر٠٪ لتهبط إلى مستوى ٥ر٢٪ *فيشر قلق من مؤشرات التباطؤ الاقتصادي*

أعلن محافظ بنك إسـرائيل المركزي ستانلي فيشـر، خلال مشاركته في مؤتمر دافوس الاقتصادي العالمي، أن البنك سـيواصل تخفيض الفائدة البنكية في حال واجه الاقتصاد الإسـرائيلي حالة تباطؤ أو ركود اقتصادي، وهذا بعد أيام قليلة من قرار البنك تخفيض الفائدة البنكية للمرة الثالثة خلال خمسة أشهر بنسبة ٢٥ر٠٪ لترسو عند نسبة ٥ر٢٪.

وامتدح فيشر في خطابه أمام المؤتمر قرار البنك الفيدرالي الأميركي الإبقاء على نسـبة الفائدة الأميركية التي تلامس صفر بالمئة (مـا بين ١ر٠٪ إلى ٢٥ر٠٪) إلى نهايـة العام ٢٠١٤، بدلا من منتصف العام ٢٠١٣، وقال فيشـر إن البنك الفيدرالي الأميركي يتصرف بحكمة.

وعلى الرغم من انتقادات وجهت إلى بنك إسرائيل المركزي، من جانب مؤسسات دوليـة عالمية، مثل البنك الدولـي، وحتى منظمة الدول المتطـورة OECD، إلا أن فيشـر واصل اعتماد سياسـة فائدة بنكية، في صلبها تخفيـض الفائدة بوتيرة سريعة في ظل الأزمات الاقتصادية، وهذا ما فعله فيشر في العامين ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، إذ وصلت الفائدة إلى نسبة ٥ر٠٪.

واعتبر خبراء ومحللون اقتصاديون أن سياسـة فيشر ساهمت في مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية في إسـرائيل، إذ طالت الاقتصاد الإسـرائيلي لبضعة أشهر قليلة نسبيا، ليعود الاقتصاد بسرعة إلى مسار النمو.

وكان بنـك إسـرائيل المركزي قـد قرر في الأيـام الأخيرة من الشـهر الماضي تخفيض الفائدة البنكية في شـهر شـباط الجاري بنسبة ٢٥ر٠٪ لترسو عند نسبة ٥ر٢٪، وقالت مصادر مسـؤولة في بنك إسـرائيل المركزي إن هـذا القرار جاء في أعقاب سلسـلة من المعطيات الاقتصادية، من بينها انخفاض التضخم المالي إلى مستويات مقلقة، ففي الأشهر الستة الأخيرة كانت نسبة التضخم المالي ٠٪، في حيـن أن إجمالي التضخم المالي في العام الماضـي ٢٠١١ كان ٢ر٢٪، ويقول خبراء اقتصاديون إن تراجع نسبة التضخم تعود أيضا إلى تراجع الحركة الشرائية.

ويعتبـر البنك أن تخفيـض الفائدة البنكية يخفض تكلفة الإنتاج والتسـويق، ويشجع أكثر الحركة الشرائية.

وكانـت الفائـدة البنكية قد وصلت في شـهر آب من العام الماضي إلى نسـبة ٢٥ر٣٪، ولكن منذ ذلك الشـهر أقدم البنك المركزي علـى تخفيض الفائدة ثلاث مرات، وكل مرة بنسـبة ٢٥ر٠٪، لتصل إلى مستوى ٥ر٢٪، وسط مؤشرات إلى أن هذا لـن يكون التخفيض الأخير للفائدة البنكية فـي العام الجاري، رغم توقعات البنك المركزي بأن يكون معدل الفائدة في العام الجاري ٢٠١٢ في حدود ٥ر٢٪.

وقالت تقارير صحافية اقتصادية إن فيشر قلق من سلسلة مؤشرات في الاقتصاد الإسـرائيلي، ومن بينها أن تنمو فقاعة عقارية في إسـرائيل، على شكل تلك التي كانت في الولايات المتحدة في العام ٢٠٠٧، ولكن بمواصفات أخرى في إسـرائيل، مثل تباطؤ في بناء البيوت بسـبب تراجع الحركة الشـرائية، ما يرفع مجددا أسعار البيوت بوتيرة عالية.

كذلك يتنبه فيشـر إلى أن تراجع البطالة قد توقف، رغم أن نسبة البطالة وصلت إلى أدنى مسـتوى لها منـذ العام ١٩٧٨، وهي ٥٪، كذلك فإنـه يرى أن الصادرات الإسـرائيلية قد تصل إلـى الحضيض مقارنة مع نموها في الأعـوام الأخيرة، نظرا لتنامـي الأزمة الاقتصادية في أوروبا، والتي تسـتوعب ما بيـن ٣٥٪ إلى ٤٠٪ من الصادرات الإسـرائيلية، وأن يقـود هذا إلى فصل آلاف العمال بـل حتى أكثر من قطاعات الإنتاج المصدّر إلى الخارج.

وقد لاقت خطوة فيشر بتخفيض الفائدة امتداحا ولكن في نفس الوقت انتقادات، إذ رأى المحلل الاقتصادي أمنون أتاد في صحيفة كالكاليسـت الاقتصادية التابعة لصحيفة «يديعوت أحرونوت»، أن قرار فيشر يعتبر عن حالة فزع أصابته.

وقال هذا المحلل في مقال له: «إن الفائدة المنخفضة من شأنها أن تزيد النشاط الاقتصادي، ولكن من ناحية أخرى فإنها قد تؤدي إلى انعكاسـين، وهما تشـجيع التضخم، وثانيا رفع أسعار البيوت، وهما أمران لا يريدهما البنك المركزي».

تغطية خاصة

أبرز تقويمات مؤتمر هرتسليا ٢٠١٢:

المخاطر الكامنة في الهزّة التي تجتاح الشرق الأوسط برهنت على صحة التقديرات الإسرائيلية!

* إسرائيل باتت معزولة أكثر من أي وقت مضى من ناحية إستراتيجية وغياب المبادرة يزيد أوضاعها سوءًا *

ترجمة وإعداد: سعيد عياش

تعريف

ننقل هنا تلخيصا لوثيقة (ورقة عمل) رئيسة عرضت في مستهل أعمال مؤتمر هرتسليا السنوي الثاني عشر حول «ميزان المناعة والأمن القومي الإسرائيلي» وجاءت تحت عنوان «تقويم هرتسليا ٢٠١٢: إسرائيل في عين العواصف».

وهذه الوثيقة، التي وضعها رئيس «معهد السياسات والإستراتيجيا» في المركز المتعدد المجالات في هرتسليا ورئيس سلسلة مؤتمرات هرتسليا، الجنرال (احتياط) داني روتشيلد، بالتعاون مع تومي شتاينر، وهو باحث رفيع المستوى في المعهد المذكور، تقدّم مسحا وتحليلا لأهم أحداث وتطورات العام المنصرم (٢٠١٢)، وتقويما لمغزى وانعكاسات هذه الأحداث، وفي القلب منها ثورات «الربيع العربي» التي عصفت بعدد من الدول العربية، وذلك في سياقها الواسع، الآني والمستقبلي المتوقع، لا سيما تأثيرها وإسقاطاتها على الوضع الإسرائيلي. وتشكل «وثيقة التقويم» هذه، بحسب ما ورد في تقديمها، خلاصة للنقاشات التحضيرية لمؤتمر هرتسليا الثاني عشر، الذي عقد بين ٣١ كانون الثاني و٢ شباط ٢٠١٢، والتي شارك فيها أعضاء الطاقم البحثي في «معهد السياسات والإستراتيجيا» التابع لمركز هرتسليا المتعدد المجالات، بالإضافة إلى العديد من الخبراء والباحثين الإسرائيليين والأجانب في شتى المجالات ذات الصلة بأعمال هذا المؤتمر.

توطئة

شهد العالم خلال العام المنصرم سلسلة من الأحداث الدراماتيكية والسيرورات البالغة التأثير، والتي ستنتج عنها، كما يبدو، نقاط تحول إستراتيجية تغير الواقع على عتبة البيئة الإستراتيجية لإسرائيل. وتشخص أجندة مؤتمر هرتسليا (الثاني عشر) ثلاث سيرورات رئيسة مؤسسة، تقوم فيما بينها علاقات متبادلة مركبة، وهذه السيرورات، التي تصوغ الواقع الاستراتيجي لإسرائيل في الوقت الراهن، هي: الأزمة الاقتصادية العالمية؛ الهزة السياسية والاجتماعية في الشرق الأوسط؛ عملية التعاظم المدني على الصعيد العالمي.

فالأزمة الاقتصادية العالمية، التي من المحتمل أن تتعمق أكثر في الفترة المقبلة، تشكل عامل استحثاث للتغيير في موازين القوى الدولية، وتصوغ في الوقت ذاته سياسة القوى المتنفذة في الشرق الأوسط. وقد شرعت الولايات المتحدة بصرف اهتمامها عن الشرق الأوسط وتوجيهه نحو آسيا، بينما تنهمك أوروبا في جهد مكثف وحثيث لتفادي انهيار اقتصادي وسط غياب تام لدورها في الساحتين الدولية والإقليمية. أما القوى الجديدة في آسيا، فما زالت بعيدة عن إظهار تدخل سياسي وإستراتيجي في الشرق الأوسط.

وفيما يتعلق بالتمرد المدني في الشرق الأوسط، فإن التقديرات الإسرائيلية بشأن المخاطر الكامنة في هذا التمرد قد برهنت على صحتها. ومن جهة أخرى فإن غياب القوى التقليدية من الشرق الأوسط يؤدي إلى تفاقم انعدام الاستقرار الإقليمي، ويتيح تنامي قوة الإسلام السياسي الراديكالي ومساعي إيران للهيمنة الإقليمية. إن الهزة السياسية التي يمر بها الشرق الأوسط تضع إسرائيل أمام تحديات أمنية وسياسية مركبة، في وقت تعاني فيه من العزلة من ناحية إستراتيجية.

الأزمة الاقتصادية العالمية: هل الأسوأ ما زال أمامنا؟

يبدو أن الأزمة الاقتصادية العالمية التي دخلت عامها الخامس، ستشهد مزيدا من التفاقم في العام القادم. فالاقتصاد العالمي يمر اليوم في وضع من الترقب لنشوب أزمة متعددة الأبعاد والمستويات، على غرار انهيار السوق الأميركية في أيلول ٢٠٠٨. في ضوء ذلك يمكن تشخيص عدة سيناريوهات لهذه الأزمة المتوقعة، ومن ضمنها أزمة دين سيادية في أوروبا، على أرضية تجنيد سندات دين قومية بمستويات فائدة مرتفعة (حوالي ٨٪)، والتي تخلق صعوبات بالغة أمام تسديد وتغطية الديون. من هنا فإن عجز دولة أوروبية عن تسديد مديونيتها يمكن أن يدحرج كرة ثلج تلحق ضررا بالغا بالمنظومة البنكية الأوروبية، بوصفها الدائن الرئيس. ومن شأن حدث (أزمة) بهذا الحجم أن يؤدي إلى تدهور شامل في الاقتصاد العالمي باتجاه حالة ركود عميقة. فضلا عن ذلك فإن أزمة من هذا القبيل ستكون على الأرجح غير مسبوقة، ذلك لأنه لا تتوفر أدوات ووسائل ملائمة لمواجهة الأزمة. فالوسائل والإجراءات المألوفة- خفض الفائدة، وزيادة العجز وخفض العبء الضريبي- استنفدت في دورات ومراحل سابقة من الأزمة، كما أنها غير متاحة في ظروف فائدة قريبة من الصفر ومديونيات قومية ضخمة. وفي ضوء عدم توفر وسائل تقليدية، هناك إمكانية بأن يتم اللجوء إلى وسائل وتدابير متطرفة تحد من حرية الحركة والمتاجرة بسلع ورؤوس أموال، الأمر الذي من شأنه ليس فقط أن يشكل تهديداً للاقتصاد العالمي، وإنما أيضا أن يشكل تهديداً للاستقرار الإستراتيجي في المنظومة الدولية.

وفي ظل منظومة عالمية يسودها مستوى عال من التبعية المتبادلة بين اللاعبين، فإن تعمق الأزمة الاقتصادية العالمية لن يقفز على الأرجح عن الصين والهند، وعن الأسواق الناهضة. في بداية الأزمة (٢٠٠٨- ٢٠٠٩) لم تتعرض هذه الأسواق لضرر ملموس، مما ساعد في حصول انتعاش مؤقت في النظام الاقتصادي العالمي. غير أنه يمكن الآن ملاحظة مؤشرات أولية على اتجاه التباطؤ في الاقتصاد الصيني، وعلى تغيير في السياسة يمكن أن يشير إلى استعداد صيني للانتقال من نمو يعتمد على التصدير إلى نمو يعتمد على زيادة الطلب المحلي والاستهلاك الداخلي، ومثل هذه الخطوات لا تحمل بشرى جيدة للاقتصاد العالمي.

الانعكاسات الإستراتيجية للأزمة الاقتصادية العالمية

تنطوي الأزمة الاقتصادية العالمية على انعكاسات بعيدة الأثر تتجاوز المجال الاقتصادي، فهي (الأزمة) تحث اتجاه التغيير في ميزان القوى العالمي وتصوغ الرؤية الإستراتيجية للقوى العظمى. وقد لوحظ هذا الأمر بشكل خاص لدى المتضررين الرئيسيين من الأزمة، أي الولايات المتحدة والدول الأوروبية. هذه التغييرات أثرت على تطور الأحداث والسيرورات الجارية في الشرق الأوسط، وعلى مكانة الأطراف الإقليمية ومن ضمنها إسرائيل أيضا.

صحيح أن الانحسار في القوة النسبية للولايات المتحدة لم يبدأ عقب الأزمة الاقتصادية، غير أن الأزمة والتبعية الأميركية للأرصدة الصينية في تمويل المديونية العامة المتضخمة، أديا إلى استبطان (تذويت) التغيير في ميزان القوى، وهو ما عبر عن نفسه في تفضيل إدارة باراك أوباما وميلها الواضح نحو توظيف جهد ملموس في الحوار مع الخصوم، حتى ولو على حساب حلفاء تقليديين. وقد كان هدف الإدارة الأميركية هو المحافظة على الوضع القائم الإستراتيجي وعلى الاستقرار النسبي في البؤر الإقليمية المختلفة بأقل تكلفة ممكنة من ناحيتها. غير أن مساعي الصين لزيادة تأثيرها في آسيا أوصلت الإدارة الأميركية الحالية إلى الاستنتاج بأن هناك مصالح أميركية حيوية باتت عرضة للتهديد والخطر في هذه الساحة. ومن هنا أخذت الإدارة والمؤسسة الأمنية الأميركية يوجهان اهتمامهما الإستراتيجي والسياسي نحو ساحة آسيا وحوض المحيط الهادي، ومن المقرر أن يتم في إطار التحرك الأميركي الجديد توجيه موارد اقتصادية وعسكرية وسياسية إلى هذه الساحة. وفي ظل هذه الظروف فإن الاهتمام السياسي للولايات المتحدة بمناطق أخرى في العالم، ومن ضمنها أوروبا والشرق الأوسط، سيكون محدودا جداً.

وكما هو واضح فإن أوروبا غارقة حاليا حتى أذنيها في جهد حثيث لمنع عجز دول مركزية عن الدفع وتفادي انهيار المنظومة البنكية في القارة، وسط السعي للمحافظة على مشروع الاندماج الأوروبي. وبانتظار الانتخابات التي ستجري في عدد من الدول الأوروبية الرئيسة (ألمانيا وفرنسا وإيطاليا) خلال العامين القريبين، من المتوقع أن يؤدي الركود الاقتصادي في أوروبا إلى ازدياد ظواهر الاحتجاج الاجتماعي وكراهية الأجانب، والتي يمكن لها أن تعزز قوة أحزاب لا تنتمي للتيار المركزي في السياسة الأوروبية. وفي الوقت الذي ما زال فيه الاتحاد الأوروبي يواجه صعوبة في إيجاد طريقه، فإن التضامن بين دول الاتحاد يشهد مزيدا من الضعف والوهن. وفي ظل هذه الظروف ستكون قدرة الاتحاد الأوروبي على لعب دور مركزي في الساحة الدولية محدودة. وقد وجد العجز السياسي لأوروبا في الأعوام الأخيرة تعبيرا جليا له في الشرق الأوسط، لا سيما في عهد الرئيس أوباما، الذي أصبح فيه دور الاتحاد الأوروبي هامشيا وغير مؤثر في الساحة الشرق أوسطية، بما في ذلك في العملية السياسية بين إسرائيل والفلسطينيين.

وخلافا لأوروبا، فإن الولايات المتحدة ظلت وستبقى القوة المتزعمة في الساحة الدولية في المستقبل المنظور. فأسس وركائز قوة الولايات المتحدة متعددة الأبعاد مقارنة مع أية قوة أخرى. مع ذلك فإن الأزمة الاقتصادية العالمية تتطلب من القوى الكبرى- القديمة والصاعدة على حد سواء - التركيز على أجندتها الداخلية، وهذه الأجندة هي التي تملي سياستها الدولية أكثر من أي وقت مضى.

على أرضية هذه المتغيرات، فإن الأزمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها تصوغ بدرجة كبيرة أيضا الهزة السياسية التي تعصف بالعديد من دول الشرق الأوسط. لقد أدى غياب القوى الكبرى التقليدية عن ساحة الشرق الأوسط، إلى تفاقم انعدام الاستقرار الإقليمي، الذي يتيح تنامي قوة الإسلام السياسي الراديكالي وسعي إيران للهيمنة الإقليمية. وبدورها فإن الأزمة الاقتصادية العالمية تخلق صعوبة أمام رصد الموارد الملائمة لمعالجة مشاكل التخلف الاقتصادي والاجتماعي في الشرق الأوسط، والتصدي لأطماع إيران في الهيمنة الإقليمية. فضلا عن ذلك فإنه لا يمكن الإشارة إلى وجود إستراتيجية غربية واضحة وتدخل فاعل لمواجهة المشكلات الأساس في الشرق الأوسط، وتكتفي الولايات المتحدة وأوروبا بالإعراب عن الأمل بمستقبل أفضل للمنطقة، وتقيمان في الوقت ذاته حواراً مع العناصر الإسلامية الراديكالية.

شرق أوسط مختلف

ما زالت التقديرات الإسرائيلية بشأن المخاطر الكامنة في الهزة التي تجتاح الشرق الأوسط، تبرهن على صحتها وصوابها، فيما أخذت التقديرات الغربية المتفائلة تتبدد شيئا فشيئا. ولعل ما يثير القلق بشكل خاص هو تأثير الإسلام السياسي الراديكالي، والذي يلاحظ بشكل جلي وملموس ليس فقط في دول جرت فيها انتخابات.

ويمكن القول بدرجة من الحذر المطلوب إنه لا تتوفر ظروف تتيح حدوث تحول واستقرار سياسي- اجتماعي- اقتصادي في الدول التي جرت وتجري فيها انتخابات وانتقال أو تغيير للسلطة، ربما باستثناء المغرب. فضلا عن ذلك فإن خريطة الشرق الأوسط يمكن أن تتغير في الأعوام القليلة المقبلة، وفي هذا السياق ينبغي عدم النظر إلى الوحدة الإقليمية لعدد من الدول، بينها سورية والعراق ولبنان واليمن، كمسألة بديهية. هذه التغييرات الممكنة ستكون لها في معظم الأحوال انعكاسات إقليمية لا يستهان بها.

إن حركات الاحتجاج المدني والثورات التي قادها شبان شجعان ينشدون مستقبلا أفضل لدولهم وبلدانهم، تستحق الاحترام والتقدير. ولعل حقيقة أن النزاع العربي- الإسرائيلي لم يجد تقريبا تعبيرا له في أحداث الاحتجاج في الدول العربية- باستثناء حادث اقتحام السفارة الإسرائيلية في القاهرة- هي دليل على التحول الذي طرأ لدى الشبان المثقفين من الطبقات المتوسطة المنفتحين على الواقع العالمي. ولكن شبان الثورة، وبحكم كونهم أقلية تفتقد الخبرة السياسية، أخفقوا حتى الآن في إنجاز وتحقيق التغيير المنشود الذي جازفوا بحياتهم من أجله. لذلك فإن البديل السياسي الوحيد للحكم الاستبدادي في العالم العربي كان وما زال الحركات الإسلامية، التي تظهر في صورة حركات طاهرة اليدين، تهتم بمصلحة ورفاهية المواطنين، وخاصة الطبقات الفقيرة.

ورغم مرور عام، أو أكثر، على اندلاع الثورات والتمرد المدني في عدد من دول الشرق الأوسط، إلا أنه لم يتم حتى الآن إحراز تقدم في مواجهة التحديين الأساسيين الإقليميين وهما انعدام التطور والراديكالية؛ لا بل ويمكن القول إن تراجعا ملموسا قد طرأ في هذين المجالين. هناك ارتباط وثيق بين هذين التحديين، إذ لا يمكن القضاء على الراديكالية من دون تطور اقتصادي واجتماعي وسياسي، في حين تشكل الراديكالية نقيضا للتطور، غير أن الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية، التي تجري حوارا مع الإخوان المسلمين وحركات إسلامية أخرى في أنحاء الشرق الأوسط، تعطي شرعية لهذه الحركات، وتحاول أن تقنع نفسها بالأساس، بأن هذه الحركات قادرة على دفع إصلاحات سلطوية تحقق الديمقراطية والرفاهية.

إن من الصعب فهم كيف يمكن لأحد أن يتوقع من حركات ثيولوجية عملت وانبثقت في كنفها شبكات إرهابية، أن تدفع التطور في العالم العربي. علاوة على ذلك فإن وصول الأحزاب الإسلامية إلى سدة الحكم سيجعلها تبذل كل ما في وسعها من أجل الحفاظ على سلطتها ومكاسبها، وتقمع بالتالي من دون هوادة أي معارضة أو احتجاجات شعبية. من هنا فإن دول الغرب، بحوارها مع حركات إسلامية في الشرق الأوسط وإعطاء الشرعية لعملها ونشاطها، تعيد المنطقة إلى الوراء وتمكن هذه الحركات من تعميق وجودها ونفوذها أيضا في صفوف الجاليات الإسلامية في الغرب.

مصر

تقف مصر حاليا على شفا هاوية سياسية، فصراع القوى بين السلطة العسكرية والإخوان المسلمين وشباب الثورة الليبراليين لم يحسم بعد، في حين يعاني اقتصاد مصر من أزمة عميقة. ومما لا شك فيه أن الحكومة الجديدة، التي ستتشكل بعد الانتخابات الرئاسية في مصر، ستواجه مهمة عسيرة جداً. إلى ذلك من المتوقع استمرار أحداث الاحتجاج والإخلال بالنظام العام، الأمر الذي سيزيد من صعوبة محاولة تحسين الوضع الاقتصادي لمصر، ولو بشكل محدود، وفي هذه الحالة ليس من المستبعد أن تقوم المؤسسة العسكرية المصرية- سواء بالتعاون مع الحكومة المقبلة برئاسة الإخوان المسلمين أو بدون ذلك- بفرض نظام استبدادي.

سورية ولبنان

هناك حالة من الغموض تكتنف مستقبل الجارتين الشماليتين لإسرائيل، سورية ولبنان. ويبذل النظام السوري بزعامة بشار الأسد، الذي يتلقى مساعدة فعالة من إيران و«حزب الله»، وعلى ما يبدو من روسيا أيضا في المجال السياسي والدبلوماسي، قصارى جهده للتشبث بزمام السلطة.

الربيع العربي يربك «فصول» إسرائيل.

معظم التقديرات تشير إلى أن نهاية النظام السوري باتت وشيكة وأن المسألة هي مسألة وقت فقط. مع ذلك فإن غياب رد فعل دولي وعربي جاد حيال ما يمارسه النظام السوري من قمع وحشي، يقوي شوكة النظام ويزيده إمعانا في مواصلة قمع الانتفاضة بكل وسيلة ممكنة. فبدون تدخل عسكري دولي- وهو أمر لا يلوح في الأفق- ستكون هزيمة النظام مهمة صعبة وطويلة أكثر مما كانت عليه في ليبيا.

أما لبنان، الذي يعتبره سوريون كثر مجرد «ضيعة» سورية، فسوف يتأثر بشكل مباشر بعدم الاستقرار وتغير الحكم المحتمل في سورية. وعلى ما يبدو فإن قيام حزب الله بنقل معدات ووسائل قتالية- كان يخزنها في سورية تحسبا لهجوم إسرائيلي- إلى لبنان يشير إلى صحة التقديرات بأن نهاية نظام الأسد باتت قريبة.

وفي هذا السياق ليس من المستبعد أن تحاول منظمة «حزب الله»، إذا ما أطيح بنظام الأسد، التظاهر بأن قوتها لم تتضرر جراء فقدان حليف مركزي، وقد يكون استعراض القوة في هذه الحالة إما على الصعيد الداخلي اللبناني، وإما خارجيا تجاه إسرائيل، وإما كلا الأمرين معا.

إيران

إن عزل إيران إقليميا وتشديد نظام العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها، لم يؤديا بها بعد إلى العدول عن تطلعاتها في امتلاك السلاح النووي والهيمنة الإقليمية. وعلى ما يبدو فقد نشأ، في نظر الإيرانيين على الأقل، نوع من ميزان الرعب المتبادل مع الغرب. وبعبارة أخرى فإن الزعامة الإيرانية لم تقتنع بجدية نوايا وتصريحات زعماء الولايات المتحدة وأوروبا بأن «كل الوسائل مطروحة على الطاولة». من هنا يمكن فهم القرار الإيراني بمواصلة تخصيب اليورانيوم والتهديد بعرقلة حرية المرور في مضائق هرمز. إلى ذلك فإن عزلة إيران الإقليمية قد تدفعها إلى زيادة تأثيرها في العراق، وربما أيضا في الدول الخليجية المجاورة، من خلال التجمعات الشيعية في البحرين والمملكة السعودية.

الأردن

سيتأثر الأردن بشكل مباشر بالتغييرات المحتملة في العراق وسورية، إضافة إلى ذلك فإن المملكة الأردنية تقف على حافة أزمة طاقة جراء عمليات التخريب المتواصلة لأنبوب الغاز المصري في سيناء والذي يعتبر حيويا لاقتصاد الطاقة الأردني.

على هذه الأرضية يمكن فهم تدخل الأردن مجدداً في العملية السياسية بين إسرائيل والفلسطينيين كخطوة تهدف إلى توطيد المكانة الإقليمية للمملكة، سواء في مقابل الولايات المتحدة وأوروبا، أو في مقابل السلطة الفلسطينية.

وفي هذا السياق يتعين على إسرائيل تشجيع التدخل البناء للأردن، ومع أن من السابق لأوانه إعطاء تقديرات بشأن نجاعة وفاعلية مثل هذا التدخل، إلا أنه يكتسب أهمية على أرضية تنامي قوة حركة الإخوان المسلمين في مصر.

فضلا عن ذلك، فإن التدخل الأردني، إذا ما أتاحت الاتصالات للأطراف إدارة النزاع ودفع تفاهمات معينة، قد يمكن من تفادي تصعيد سياسي وأمني لا ترغب فيه إسرائيل والعناصر المعتدلة في الساحة الفلسطينية.

الأمن القومي وعلاقات إسرائيل الخارجية في عين العاصفة

من الواضح أن التغييرات والسيرورات الإقليمية والدولية لا تساعد في تحسين مكانة إسرائيل ودفع مصالحها المهمة. فالهزة السياسية التي يمر بها الشرق الأوسط تضع أمام إسرائيل تحديات أمنية وسياسية مركبة. ومن ناحية إستراتيجية باتت إسرائيل معزولة أكثر من أي وقت مضى، كما أن فئات واسعة من المجتمع السياسي في أوروبا والولايات المتحدة تشكك في شرعية خطواتها وتحركاتها. من هنا يبدو أن غياب المبادرة يزيد من سوء وضع إسرائيل.

في الفترة الحالية هناك سيرورتان تنطويان على تهديد جدي لأمن إسرائيل القومي: التهديد النووي الإيراني، والتحول الإستراتيجي في مكانة الولايات المتحدة وتعاطيها مع الشرق الأوسط وإسرائيل. فتطلعات إيران للهيمنة الإقليمية والتزود بسلاح نووي كانت وما زالت تشكل التهديد الرئيس لأمن إسرائيل القومي. وعلى ما يبدو فإن سياسة إسرائيل المعلنة في الأشهر الأخيرة، إلى جانب الاتصالات والتحركات السياسية، ساهمت بصورة ملموسة في تشديد نظام العقوبات والتصريحات ضد إيران. ورغم الافتراض بأن الحديث لا يدور على تهديد وجودي بكل معنى الكلمة، فإن على إسرائيل أن تبذل أقصى ما يمكنها بغية منع تزود إيران بسلاح نووي، غير أنه لا ينبغي لإسرائيل أن تتحمل وحدها مسؤولية هذه المهمة. ولعل البديل الأفضل من وجهة نظر إسرائيل، هو أن تتمكن الولايات المتحدة من إحباط المشروع النووي الإيراني بواسطة العقوبات و/ أو استخدام القوة. وحتى يكون البديل (الخيار) الأميركي ذا صلة، فإن إسرائيل هي التي يجب أن توظف كل الجهود من أجل تعميق تحالفها مع الولايات المتحدة. ولا بد لمتخذي القرارات في إسرائيل من أن يأخذوا في الحسبان أن هناك أيضا ثمنا للسياسة الإسرائيلية المعلنة تجاه إيران. فالانشغال الدائم ووصف امتلاك إيران لقدرة نووية على أنه تهديد وجودي، هو أمر إشكالي للغاية، ويصب في تعزيز التصور حول قدرة الردع الإيرانية، كما أنه يمكن أن يضر بشدة في المقابل بقدرة الردع والاستقرار الإستراتيجي لإسرائيل ذاتها.

مما لاشك فيه أن منع تزود إيران بسلاح نووي هو مصلحة إسرائيلية حيوية من الدرجة الأولى، بيد أنه لا يجوز بتاتا تصوير مثل هذا الأمر كتهديد وجودي للمشروع الصهيوني برمته، أو أن يبدو الأمر على هذا النحو. من هنا يجب إعادة النظر في الرسائل والخطاب الدولي الذي تعمل إسرائيل على دفعه قدما في موضوع إيران. كذلك من المأمول أن تكون إسرائيل مستعدة لمواجهة وضع تمتلك فيه إيران، سرا وبشكل مفاجئ، قدرة نووية، وهو ما يتطلب بناء قوة إستراتيجية، هجومية ودفاعية، قادرة على ضمان مستقبل دولة إسرائيل.

في ضوء انعدام الاستقرار الإستراتيجي إقليميا والهزة السياسية في دول الشرق الأوسط، من الصعب المبالغة في أهمية شبكة العلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة في الوقت الراهن. فقد كان من المفروض أن تبرز الهزة التي يمر بها الشرق الأوسط ما تمثله إسرائيل من ذخر إستراتيجي بالنسبة للولايات المتحدة والغرب، لكن ذلك لم يحدث. وفي هذا السياق لا يمكن التهرب من الانطباع بأن الولايات المتحدة باتت ترى في إسرائيل وخطواتها الممكنة خطرا إستراتيجيا، أكثر من كونها حليفا إستراتيجيا. إن تحول الشرق الأوسط إلى معقل إسلام سياسي راديكالي، يعتمد على تأييد شعبي قوي، جاء ليضع حدا للتوقعات بشأن تطبيع العلاقات الإسرائيلية- العربية ونسج علاقات إستراتيجية مع دول مؤثرة في المنطقة.

صحيح أنه لا توجد في الظاهر صلة بين العملية السياسية والنزاع الإسرائيلي- العربي، وبين المشاكل المركزية في الشرق الأوسط، إلا أن عدم التقدم في العملية السياسية يضر بالمكانة الدولية لإسرائيل ويشكل خطرا على الاستقرار الأمني الذي أحرز في المنطقة. لقد حان الوقت لدفع خطوات واقعية، ويمكن للأردن أن يشكل شريكا مهما في مثل هذا الجهد.

ولدى التفكير بنظرية الأمن القومي والعلاقات الخارجية لإسرائيل، فقد برهنت الهزة التي يمر بها الشرق الأوسط، على أن التغييرات الممكنة في المنطقة ليست متوقعة دائما، وأن وتيرة التغيير يمكن أن تكون أسرع بكثير من قدرة إسرائيل على الاستعداد لمواجهة الوضع المتغير.

كذلك فإن الهزة السياسية في الشرق الأوسط تؤثر على نظرية الأمن الإسرائيلية، وتطرح تحديات أمنية وعسكرية جديدة، بعضها ملموس جداً.

وعلى سبيل المثال فإن انعدام اليقين بشأن مستقبل سورية يطرح خطرا أمنيا جاداً أمام إسرائيل، وذلك بسبب ترسانة الأسلحة الضخمة التي تمتلكها سورية، ولا سيما شبكة الصواريخ والأسلحة الكيماوية. إضافة إلى ذلك فإن فوضى السلطة في شبه جزيرة سيناء تولد بدورها أيضا مخاطر أمنية، يمكن أن تكتسب مغزى إستراتيجيا لا يستهان به. كما أن إمكانية وقوع حوادث أمنية على الحدود الإسرائيلية المصرية من شأنها أن تزيد من تدهور العلاقات بين مصر وإسرائيل. وعلى الرغم من أن قادة حركة الإخوان المسلمين تعهدوا باحترام الاتفاقيات الرسمية الموقعة مع مصر وإعلان إسرائيل عن استعدادها للتحدث مع ممثلين منتخبين للإخوان المسلمين، إلا أن العلاقات الدبلوماسية والسلمية بين الدولتين ليست محصنة.

فيما يتعلق ببناء قوة الجيش الإسرائيلي، فإن التغييرات الإقليمية تستوجب ظاهريا استعدادا جديداً في مجال القوة التقليدية. فمنذ توقيع اتفاقيات السلام (مع مصر والأردن)، قلص الجيش الإسرائيلي تدريجيا حجم القوى التقليدية. الآن، وفي ضوء تطورات مستقبلية ممكنة، يبدو أن هناك ما يدعو للتفكير بقلب الاتجاه. ولكن في ظل التكاليف المالية الباهظة التي تتطلبها عملية بناء القوة التقليدية، وفي ظل ما يجري من تقليصات في الميزانية، ومطالب احتجاج اجتماعي، وأزمة اقتصادية عالمية، هناك ما يستوجب التفكير ببدائل على هذا الصعيد. إن أحد البدائل الممكنة يتمثل في تطوير قدرات هجومية في الحيز الافتراضي، وإيجاد توليفة في مبنى القوة تدمج بين قدرات في المجال الافتراضي وبين قدرة صاروخية هجومية ودفاعية وقوة تقليدية.

الأمن القومي يبدأ في البيت

في الوقت الذي تؤدي فيه هذه المتغيرات إلى تغيير قواعد اللعبة الأساسية التي تعمل إسرائيل بموجبها في الساحتين الدولية والإقليمية، فإنه لا يجوز تناسي أن الأمن القومي يبدأ من البيت.

وتؤكد التحديات الماثلة أمام إسرائيل في الساحتين المذكورتين على الحاجة الحيوية والملحة لمواجهة المسائل الحاسمة المطروحة على الأجندة الداخلية الإسرائيلية. وفي هذا السياق يرسم تقدير ميزان المناعة القومية لإسرائيل صورة بائسة لشروخ آخذة في الاتساع، لا تتعلق فقط بفجوات اقتصادية واجتماعية، وإنما تتناول أيضا انقسامات وخلافات أساسية حول صورة دولة إسرائيل وسلطة القانون فيها.

وتشكل هذه الشروخ خطرا يهدد أسس الديمقراطية الصهيونية، فضلا عن أنها تضر بالمناعة القومية.

على هذه الأرضية بالذات، تعتبر ظاهرة الاحتجاج الاجتماعي مهمة جداً لحيوية النظام الديمقراطي ولتعزيز وتحصين المناعة القومية، ولذلك ينبغي إيجاد السبل الكفيلة بإبقاء وتوجيه التجند الشعبي الواسع.

وفي واقع الشرق الأوسط الحافل بالأزمات ربما تكون نظريات الانغلاق والتقوقع و«شعب يسكن لوحده» مغرية لإسرائيل، لكنها ليست إستراتيجيا قابلة للحياة.

إن ما تحتاج إسرائيل إليه في هذا الوقت هو رؤية إستراتيجية واضحة، ومبادرة تعتمد على تقويم واقعي للوضع، وتحديد أهداف استنادا لسلم أولويات منطقي، وقدرة على تحقيقها وسط تفحص بدائل متعددة.

دراسة جامعية

عملية الفصل الصارمة بين الجنسين لدى بعض الحريديم تهدف إلى كبح الغرائز الجنسية وليست موجهة ضد النساء فقط!

* «العلاقات الزوجية موجودة فقط لأن الشريعة اليهودية تطالب بذلك ولأنه يجب إنجاب أولاد لكن مكانتها يجب أن تبقى هامشية ومقلصة قدر الإمكان» *

لا تزال هناك مجتمعات دينية يهودية مغلقة في إسرائيل. وتوجد لدى هذه المجتمعات سلوكيات وتقاليد متوارثة منذ عشرات السنين ولا أحد خارج هذه المجتمعات يعرف عنها شيئا، وكأن الحديث يدور على قبائل نائية في غابات الأمازون لم تحتك بالحضارة. لكن عندما تنفجر الأمور على شكل ظواهر اجتماعية تعصف بالمجتمع الإسرائيلي، مثل ظاهرة «إقصاء النساء» عن الحيز العام في مدن وأحياء الحريديم، فإنه يتم الحديث والكشف عن طبيعة هذه المجتمعات المغلقة.

وأحد هذه المجتمعات المغلقة هو مجتمع «الحسيدية»، وبالعبرية «حسيديم»، وهو طائفة يهودية متشددة. ويلقب الفرد في هذه الطائفة بـ «الحسيدي»، ويعني الورع أو التقي.

وتعتبر «حسيدية غور» أبرز الطرق الدينية في هذه الطائفة. ويبلغ عدد أفرادها ما بين ٤٠ ألف إلى ٥٠ ألف شخص يسكنون في مدينتي القدس، وبني براك قرب تل أبيب. وهاجر أتباع «حسيدية غور» إلى فلسطين خلال عشرينيات القرن العشرين. وتطلق على الحاخام الأكبر لهذه الطريقة كنية «أدمور»، وهي كلمة مختصرة لثلاث كلمات وتعني «سيدنا وأستاذنا وإمامنا».

وتأسست «حسيدية غور» في بولندا في منتصف القرن التاسع عشر. واكتسبت هذه الطريقة اسمها من اسم البلدة «غورا كالفيريا»، التي كان يسكنها مؤسس هذه الطريقة الدينية، الحاخام أبراهام مردخاي ألتر.

ويرأس «حسيدية غور»، اليوم، الحاخام يعقوب أرييه ألتر، وهو الأدمور الثامن لهذه الطريقة الدينية. وتعتبر «حسيدية غور» واحدة من أكثر الطرق الدينية اليهودية تشددا بين الحريديم، وأتباعها يتزوجون من داخل هذه الطريقة فقط.

وترأس «حسيدية غور» بين الأعوام ١٩٤٨ - ١٩٧٦ الحاخام يسرائيل ألتر، الملقب بـ «بيت إسرائيل»، والذي أدخل تعاليم وعادات متشددة، خصوصا في المجال العائلي، والعلاقة بين الرجال والنساء، وحتى بين الرجل وزوجته. والمثير في الأمر أن هذه التعاليم والعادات كانت مغلفة بسرية، وتتعلق بمصطلح «القداسة».

وأفادت صحيفة «هآرتس»، من خلال تقريرين نشرا في الأسبوعين الماضيين، بأن بحثا جديدا، هو عبارة عن أطروحة دكتوراة أعدتها الدكتورة نافا فاسرمان، من جامعة بار إيلان، كشف عن سير الحياة والعادات والتعاليم داخل «حسيدية غور»، وخصوصا في كل ما يتعلق بالعادات المميزة في العلاقة الزوجية بين أتباع هذه الطريقة الدينية.

وأوضحت فاسرمان أن «القداسة هي أيديولوجية فن الابتعاد أو الانعزال. وهذه الفكرة تملي الفصل الصارم بين الجنسين في هذه الحسيدية، وخاصة تطبيق الزهد في العلاقة بين الزوجين في هذا المجتمع، والذي لا مثيل له في الجماعات الحريدية الأخرى. والحسيدية هي القيام بأمور تتعدى ما تطلبه فرائض الشريعة اليهودية. وإذا كان هناك حضور دائم للجنس في العالم الغربي، فإن حسيدية غور تحارب هذا الحضور حصرا. فهي لا تريد المس بأجواء وتوتر الغرائز الجنسية، حتى لو كانت الأمور لا تصل إلى حدود الحظر [الشرعي]. وهذا هو تحقيق الحسيدية: الزهد في النساء بما يتعدى فرائض قانون الشريعة اليهودية».

ويناقش بحث فاسرمان نظرية «مجتمع الدارسين» التي وضعها البروفسور مناحيم فريدمان، أحد أهم الباحثين في المجتمع الحريدي. فقبل عشرين عاما وضع فريدمان نظريته ومفادها أن المجتمع الأشكنازي الحريدي مبني على مجتمع الدارسين. وأظهر كيف أنه في البداية تم طرح فكرة اعتماد هذا المجتمع على دراسة التوراة على أنها رد ملائم على الصهيونية. فمنذ سنوات الخمسين تم اعتبار الاعتكاف على دراسة التوراة بديلا للرسالة العلمانية. وبدأ المجتمع الحريدي بإرسال فتية في سن ١٥ عاما إلى اليشيفاه الصغيرة (أي مدرسة دينية يهودية)، وهو أمر لم يكن مقبولا حينذاك، وبعد ذلك استمروا في الدراسة في اليشيفاه الكبيرة (أي المعهد الديني اليهودي). وفي موازاة ذلك تم إبرام حلف بين زعماء الحريديم الليتوانيين لتعليم البنات في المجتمع الحريدي اللاتي يوافقن على تحمل عبء إعالة العائلة. أي أن «مجتمع الدارسين» هو المجتمع الذي فيه الرجال يدرسون والنساء تعمل.

وفيما لا يفصل فريدمان بين المجتمع الحريدي الليتواني والحسيدية، فإن فاسرمان تؤكد على أن حالة حسيدية غور متميزة.

وقالت فاسرمان إنه «رغم أن حسيدية غور تبنت تطبيق دراسة التوراة على مدار سنين عديدة، إلا أن لديهم روحا بديلة، هي القداسة كقيمة منظّمة ومحور تدور الحياة حوله، تماما مثل روح دراسة التوراة في مجتمع الليتوانيين. فهذا المجتمع [حسيدية غور] أخذ على عاتقه بتفانٍ قيمة تقليص [أو قمع] الغرائز الجنسية من أجل تحدي المجتمع العام».

ولفتت «هآرتس» إلى أن بحث فاسرمان واقعي جدا، خاصة على ضوء الأحداث في الفترة الأخيرة والمتعلقة بظاهرة «إقصاء النساء» عن الحيز العام في المدن والأحياء الحريدية في إسرائيل، المتمثلة في الفصل بين النساء والرجال في الحافلات والأرصفة.

وهذا البحث هو محاولة لتحليل وفهم عميق للثقافة التي تستند على فصل صارم بين الجنسين. لكن فاسرمان تعتقد أن مسألة «القداسة» ليست موجهة ضد النساء وإنما ضد الغرائز الجنسية. وقالت إنه «في أحيان كثيرة يتم تفسير الفصل بين الرجال والنساء كأنه موقف ضد النساء. كما أن مطالبة النساء بالحشمة تُفسر غالبا بأنها قمع رجولي. لكن الحالة الغورائية تثبت أن مطالب الحشمة في اللباس تجاه الرجال أكثر تشددا». ولذلك فإن كشف البحث عن لغز «القداسة» داخل مجتمع «حسيدية غور» يعتبر إنجازا، إذ أن عاداته وتقاليده هي تراث شفهي يتم تناقله بين أفراد المجتمع من خلال عمليات إرشاد شخصية. وتصرح فاسرمان بأن بحثها لا يتناول تأثير «القداسة» على أتباع هذه الطريقة الدينية ولا الثمن الشخصي الذي قد يدفعه الأتباع جراء العادات الاجتماعية المفروضة عليهم.

أربع دوائر

يتم التعبير عن «القداسة»، أو التزهد، في مجتمع «حسيدية غور» من خلال أربع دوائر: بين الورع ونفسه، وبين الورع والرجال الآخرين، وبين الورع والنساء، وبين الورع وزوجته. وقالت فاسرمان إن «التجديد في غور هو أن فكرة الزهد في النساء موجودة في التعامل مع النساء اللاتي يتزوجون معهن أيضا. وهذا إضافة إلى التحفظات الشرعية التي تتبعها باقي الأوساط [الحريدية]».

واستمدت «حسيدية غور» فكرة الزهد في النساء من حسيدية أقدم منها، تعرف باسم «حسيدية كوتسيك». وأوضحت فاسرمان أن الحاخام من كوتسيك، الذي عاش في بداية القرن التاسع عشر، اعتبر أن «حب الله وحب المرأة لا يسيران معا». ووفقا للباحثة فإنه «توجد منافسة بين الروحانية والغريزة الجنسية، ولذلك فإنه ينبغي اجتثاث الغريزة الجنسية». وأضافت أنه «في البداية كان هذا [الزهد في النساء] يخص الصفوة. وقد حدث التحول الكبير في العام ١٩٤٨، عندما صعد إلى كرسي الأدمور الحاخام يسرائيل ألتر، 'بيت إسرائيل'، وطرح مجددا كافة شؤون القداسة وجعلها فريضة على الجميع. وخلقت هذه الخطوة توحيدا داخل الحسيدية. وتحولت من تجمع لمجموعات مع روابط مختلفة تجاه الحسيدية، وبينهم لاجئون من المحرقة، إلى مجموعة متجانسة، يتعين على من يريد الانتماء إليها أن يقبل بالفرائض الملزمة».

وقالت فاسرمان إنه من أجل تطبيق فكرة القداسة «عيّن بيت إسرائيل كوماندنتات، أي آمرين باللغة البولندية، كانت مهمتهم إرشاد وتعميم موضوع القداسة. وقد بدأ التغيير بواسطة جهاز التعليم للبنين. ولم يتم تنفيذ الإرشاد حيال ما هو مسموح ومحظور في دروس عامة، لأنه لا يتم التحدث في أمور كهذه في العلن. وهذا هو التناقض البنيوي في الطريقة: من جهة يتم الابتعاد عن التحدث في شؤون الأحوال الشخصية، ومن الجهة الثانية يجب التحدث حولها. لذلك فإن المحادثة تكون شخصية بين الشاب أو الورع والمرشد، وتجري بلغة مليئة بالرموز، لكنها في الوقت ذاته تدخل في تفاصيل مليئة».

وعملية إعداد الشاب في «حسيدية غور» للحياة الزوجية تكون مقلصة جدا، إذ أنها تجري في يوم الزفاف وقبل ساعتين من عقد القران. عندها يكشف المرشد أمام العريس ما ينبغي عليه أن يفعل في ليلة الدخلة. وتحصل الشابات على إرشاد أوسع. وقالت فاسرمان إنه «يوجد عرسان يتقيأون أو يُغمى عليهم عندما يسمعون الإرشادات. لكن [الشبان] في الحسيدية على استعداد لدفع هذا الثمن من أجل كسب القداسة».

ويكتسب الورع مستوى عاليا من الزهد في النساء بواسطة إبعاد العينين والتفكير. وقالت فاسرمان إن «المقصود هو أن تقتلع من الوعي التخيلات التي قد تؤدي إلى إغراء. ولذلك فإنه عندما يسير الورع في الشارع يطأطئ رأسه، وفي الحافلة قد ينزع نظارته. يعلمونهم أساليب صرف النظر، وكيف يأخذون تفكيرهم إلى مكان آخر. وبهذه الطريقة يكتسبون شيئا فشيئا أدوات من أجل إقصاء غرائزهم الجنسية».

وفيما يتعلق بعلاقة الورع مع أصدقائه، فإن الرجال في «حسيدية غور» لا يتعانقون ولا يقبلون بعضهم. ويحظر على الشاب الجلوس على سرير زميله. ويحظر عليه إجراء محادثة إذا لم يكن يرتدي المعطف الخارجي. وعموما يتعين على الورعين التجول في أي وقت وهم يرتدون المعطف الخارجي. ويتلقى الشبان في هذا المجتمع إرشادات صارمة بشأن الاغتسال في المغطس، أو الحمام العام والذي ينبغي أن يجري بحشمة بالغة. وأشارت فاسرمان إلى أنه «يوجد هنا تناقض قيم. من جهة ينبغي الحفاظ على القداسة، ومن الجهة الأخرى يوجد عري لدى الاغتسال في المغطس». لذلك فإن الأولاد دون سن ١٣ عاما لا يغتسلون في المغطس العام. ويتعين على المستحمين في المغطس أن يفعلوا ذلك بسرعة. ويتم إرشاد الشبان الصغار بإزاحة أنظارهم لكي لا يروا جسدا عاريا.

والفصل بين الجنسين في «حسيدية غور» مطلق. وأشارت فاسرمان إلى أن «الشبان لا يذهبون إلى الأعراس، لأن الحفل قد يخلق لديهم دلالة معينة لا يريدون أن تكون موجودة في وعيهم. وكذلك من أجل تقليص فرصة اللقاء مع نساء. وفي قسم من العائلات يتوقف الأبناء في سن معينة عن التحدث مع بنات أعمامهم وأخوالهم، وخلال وجبات الطعام العائلية يجلس الرجال والنساء حول طاولات منفصلة. والورع يتحدث فقط مع أمه وأخواته ولا يتحدث مع زوجات أشقائه. وهم لا يحيون النساء كي لا ينتج عن ذلك اتصال».

«قربى متباعدة»

لا شك في أن العلاقات بين الرجل وزوجته في «حسيدية غور» متميزة جدا. ووصفتها فاسرمان بأنها «قُربى متباعدة». وأضافت أن «الحياة الزوجية تتبلور على ضوء ذلك بالتقليل من أهمية العلاقة الجنسية. وفيما يتحدث المجتمع العصري عن التعاون بين الرجل والمرأة، وعن الوحدة، والصداقة والحب، جاءت حسيدية غور لتقول حافظوا على الابتعاد [بين الزوجين]. لكن الابتعاد ليس اغترابا. بإمكان الزوجين أن يكونا قلقين ومهتمين ودافئين، حتى لو حافظا على الابتعاد فيما بينهما. والورع لا ينادي زوجته بالاسم. وعندما يكون هناك أولاد يصبح الأمر مريحا أكثر. [عندها] سيتم مناداتها 'أمي' في غالب الأحيان. ومن أجل أن يتحدث إليها عليه أن يضرب على الطاولة. أو يُهمْهِم. وفي جميع الأحوال يحظر عليه السير معها في الشارع. وهذا يعني أنه لن يحدث أبدا أن يقوما بمشتريات أو يخرجا في رحلة معا».

فاصل بين ممرين، واحد للرجال وآخر للنساء، في الحي الحريدي «ميئا شعاريم» في القدس العربية!

وتتلقى النساء إرشادات حول كيفية التعامل مع أزواجهن وإضفاء أجواء مريحة في البيت. وأشارت الباحثة إلى أن «امرأة أبلغتني بأنه في هذه الإرشادات يقولون إن كل شيء متعلق بالمرأة وبالشكل الذي تتحدث فيه. وعندما يعود الزوج من المعهد الديني ينبغي استقباله بـ 'السلام عليكم' بشكل جميل ومن خلال دفء وود. وتعمدت المرأة أن تنفذ هذه الإرشادات، وفي اليوم نفسه عندما سمعت صوت زوجها يصعد إلى البيت فتحت الباب له قائلة 'سلام، كيف الحال؟' ولم تكد تنهي الجملة، تم طرق الباب في وجهها وغاب زوجها. وقد ضعقت المرأة، وأرادت أن تبكي ولم تدر ماذا تفعل. ودخلت إلى غرفتها وراحت تفكر في ماذا كان العيب في تصرفها. وعندما دخل الزوج إلى البيت قال لها 'جيد أكثر مما ينبغي هو أمر ليس جيدا'».

وأوضحت فاسرمان أن الابتعاد نابع من المفهوم الأساس لدى «حسيدية غور» بأن العلاقة الجنسية والعلاقة الزوجية هما شرّ حتمي. فالعلاقات الزوجية موجودة فقط لأن الشريعة اليهودية تطالب بذلك، ولأنه يجب إنجاب أولاد. لكن مكانتها هامشية ومقلصة قدر الإمكان. وأضافت أن «مفهوم العائلة لدى الليتوانيين والحسيديين مختلف جدا. فالمجتمع [الحريدي] الليتواني موجود داخل حيز الشريعة، لكن مفهومه الأساس هو 'قدّس نفسك بما هو مسموح لك'، بل يدعو إلى التمسك بالعلاقة الزوجية [الجنسية]، عندما تكون مسموحة [لأسبوعين في الشهر]، من أجل شيء يفيدك في حياتك الروحانية. والتفسير الغورائي لذلك معاكس، وفحواه أن تنأى بنفسك عما هو مسموح لك».

وتابعت الباحثة أن الزوجين في «حسيدية غور» يتصرفان طوال الوقت «وكأن المرأة منبوذة، وتعتبر خلال أسبوعين من كل شهر «نجسة». وهم لا يأخذون أبدا أي شيء من يدي امرأة وإنما يضعونه على الطاولة. وبالتأكيد لا يكون بينهما أي اتصال يعبر عن الدفء. وهناك تعليمات بشأن وتيرة العلاقات الزوجية».

ويصل الإشراف والحرص ذروته في العام الأول للزواج. ويقضي الزوج يومه في المعهد الديني. والدخول إلى الحياة الزوجية يجري بشكل تدريجي «بهدف إسنادها بصورة غير جنسية». وقالت فاسرمان إنه بالنسبة للورعين فإن الحديث يدور عن تفانٍ وهدف سام. وأوضحت أن «حسيدية غور تعتقد أن بالإمكان السيطرة على الغريزة الجنسية. وفي نظرها أن المجتمع الغربي ضخّم العلاقة الجنسية أكثر من حجمها الطبيعي واللازم. ولذلك فإن القداسة هي مصدر للاعتزاز الفردي في غور». لكن الباحثة أشارت إلى أنه «رغم ذلك فإن الأفراد على استعداد للتحدث حول صعوبات. وهناك شعور بأنه يتم إعدادهم [لمواجهة الصعاب]. ويتحدثون عن أنه رويدا رويدا تُبنى العلاقة، وإحدى المرشدات قالت لعرائس 'تخيلن أنكن قد تبكين كثيرا في البداية، لكن في النهاية سيتدبر الأمر'».

وبحسب فاسرمان فإنه لدى الاقتراب من سن الأربعين، الذي يعتبر في الحسيدية على أنه سن يملك فيه الإنسان سيطرة كبيرة على غرائزه، سيتبدد قسم من هذه العادات. ولدى قسم من الأزواج يصبح الزوجين أحرارا في التصرف كما يريدان. وأضافت أنه قبل ذلك أيضا يوجد حيز بإمكان الزوجين أن يختارا بعض تصرفاتهما. واعتبرت فاسرمان أن «المجتمع الغورائي هو نموذج مثير للإعجاب بنجاحه، لكن لا يوجد أي مجتمع ينجح في تحقيق مُثله حتى النهاية، وهناك أيضا أشخاص لا يتدبرون أمرهم مع هذه العادات».

واعتبرت فاسرمان أنه «توجد للرجال غايات روحانية - حسيدية، بينما ورع النساء يكمن في المساعدة بإخراج ورع الرجال إلى حيز التنفيذ. وهذا هو دورهن كنساء. والنساء يتماثلن مع الفكرة ويلقننها لأولادهن منذ الصغر. ويوجد شيء في طريقة الحياة يجعلهن مستقلات جدا. وفي غور توجد إمكانيات عديدة للغاية تسمح لهن بالتعبير عن أنفسهن، لأن الرجال لا يقومون بأي دور في الخانة النسائية. فعلى سبيل المثال، نادر جدا أن يكون هناك معلمون أو مديرون في مؤسسات لبنات غور».

اعترافات إسرائيلية جديدة

الاحتجاجات الشعبية لم تتلاش وإنما تتفاعل تحت سطح الأرض!

* توقعات بتقديم موعد الانتخابات العامة الإسرائيلية إلى نهاية العام الحالي بسبب تفاقم الأوضاع الاقتصادية- الاجتماعية *

رغم تلاشي الاحتجاجات الاجتماعية التي عمّت المدن والبلدات في إسرائيل، خلال الصيف الماضي، إلا أنه تتعالى تقديرات، من داخل الحكومة وخارجها، تتوقع عودة هذه الاحتجاجات وربما تكون بقوة أكبر مما كانت عليه في الصيف.

وتأتي هذه التقديرات في أعقاب تراكم أسباب إضافية، منها ما يتعلق بأزمة أسعار السكن المرتفعة، ومنها ما يتعلق بالأعباء الملقاة على كاهل فئات اجتماعية دون أخرى، ويرى الكثيرون أنها تستدعي تجدد الاحتجاجات في الشهور المقبلة.

وبرزت خلال الأسبوع الماضي تصريحات لشخصيات رسمية إسرائيلية توقعت عودة الاحتجاجات.

وأعلنت السكرتيرة العامة لحزب «إسرائيل بيتنا»، عضو الكنيست فاينا كيرشنباوم، التي تعتبر مقربة جدا من رئيس الحزب ووزير الخارجية أفيغدور ليبرمان، أنه سيتم تقديم موعد الانتخابات العامة الإسرائيلية إلى نهاية العام الحالي بدلا من نهاية العام المقبل، وأن أحد أسباب تقديم الانتخابات هو عودة الاحتجاجات الاجتماعية.

وقالت كيرشنباوم خلال مشاركتها في ندوة «السبت الثقافي» في مدينة رامات هشارون، يوم السبت الماضي، إن «الانتخابات ستجري في تشرين الأول أو تشرين الثاني من العام ٢٠١٢. وسيكون للانتخابات سببان محتملان: السبب الأول هو موازنة العام ٢٠١٣. والسبب الثاني سيكون الاحتجاجات الاجتماعية، التي أقدر أنها ستعود في الصيف المقبل».

وتطرق وزير الدفاع، إيهود باراك، إلى هذا الموضوع خلال تواجده في مؤتمر المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس في سويسرا. فقد نقلت صحيفة «ذي ماركر» الاقتصادية، التابعة لشبكة «هآرتس» عن باراك قوله، خلال حفل العشاء التقليدي في المؤتمر، إنه «إذا لم يكن هناك رد فعل من جانب الحكومة [الإسرائيلية] على الاحتجاجات فإنها ستعود بعنف وقوة».

ولفتت الصحيفة إلى أن حفل العشاء في المؤتمر، الذي يجري في كل عام، يتميز في غالب الأحيان بخطابات يتم إلقاؤها وتصور إسرائيل فيها كدولة مزدهرة وكمثال يحتذى به لمجتمع متضامن وقوي. لكن باراك، الذي خطب لأول مرة في الحفل، فاجأ الحاضرين بخطاب شمل مضامين قالت الصحيفة إنها معروفة للإسرائيليين ولكنها ليست معروفة لليهود الأميركيين والأوروبيين الذين يحضرون حفل العشاء التقليدي، ويعرفون إسرائيل بالأساس من خلال أفكار مسبقة تتعلق بإمبراطورية الهاي-تك الإسرائيلية والاقتصاد القوي والمزدهر رغم الأزمة الاقتصادية العالمية.

وروى باراك نكتة متداولة في إسرائيل مفادها أن ثلث السكان في إسرائيل يسددون الضرائب، وثلث يعمل، وثلث يتجند للخدمة العسكرية في إطار قوات الاحتياط، لكن المشكلة هي أن هذا الثلث هو نفسه من المجتمع الإسرائيلي.

وقال باراك «علينا أن نحمي النسيج البشري في إسرائيل، فهذا هو الحصان الذي علينا أن نمتطي عليه خارج العاصفة التي نتواجد فيها. والعقد الاجتماعي عندنا قد انكسر والجمهور يشعر بأن الحكومة لم تحمه. وعلينا أن نفكر كيف نعطي الجمهور إجابات». وكرر وجهة نظره التي بموجبها فإن المخاطر الأساسية التي تواجهها إسرائيل هي في المجالين الاجتماعي والأمني. وقال «علينا أن ندير المخاطر الأمنية والاجتماعية والمالية».

وحذر باراك قائلا «إننا ملزمون بإعطاء رد فعل على الاحتجاجات الاجتماعية. فهذه الاحتجاجات ستأتي بصورة عنيفة ومكثفة إذا لم نعقب عليها. وينبغي أن نتلمس طريقنا بحذر. ولدينا أشخاص جيدون مثل [محافظ البنك المركزي الإسرائيلي] ستانلي فيشر. وكنزنا الأساسي هو الموهبة، والمادة الرمادية في أدمغتنا».

وختم باراك أقواله «إذا أردنا أن يبقى الشبان في إسرائيل وأن يأتي أولادكم [أي أولاد اليهود الحاضرين في حفل العشاء] إلى إسرائيل فإننا ملزمون بأن نكون مجتمعا متفوقا وأن نكون في الطليعة التكنولوجية وفي طليعة العلوم والثقافة. ونحن ملزمون بأن نقود نحو جودة حياة ومستوى حياة مرتفع. ولدينا القدرة على القيام بذلك».

كذلك حذر من عودة الاحتجاجات الاجتماعية البروفسور مانويل تراختنبرغ، مستشار الاقتصاد القومي لرئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، ورئيس اللجنة من أجل التغيير الاقتصادي والاجتماعي في إسرائيل، التي شكلها نتنياهو في أعقاب الاحتجاجات، الصيف الماضي. فقد هاجم تراختنبرغ، خلال مؤتمر للحاخامين عقد قرب طبرية، المعايير التي أعلنت عنها الحكومة الإسرائيلية، الأسبوع الماضي، بشأن السكن الشعبي. وقال إن «المعيار الذي يمنح استحقاقا للزوجين بسكن شعبي بموجب عدد سنوات الزواج ليس عادلا». وأضاف أن الاحتجاجات الشعبية لم تتلاش وإنما «هي تتفاعل تحت سطح الأرض».

ويذكر أن الاحتجاجات الاجتماعية في إسرائيل، التي رفعت شعار «العدالة الاجتماعية»، جاءت على خلفية أزمة أسعار السكن، وبعد أن أصبحت الأزواج الشابة تواجه صعوبة في شراء بيوت، أو حتى استئجار البيوت.

وأشار تراختنبرغ في تصريحاته إلى أن المعايير الجديدة التي تضعها الحكومة من أجل الحصول على حقوق شراء مساكن بأسعار منخفضة نسبيا، من شأنها أن تشكل سببا يُضاف إلى أسباب أخرى ستؤدي إلى تجدد الاحتجاجات. وقال «إنني لا أفهم ما هي العلاقة بين المعايير التي تم وضعها، وبضمنها معيار عدد سنوات الزواج، وبين العدالة الاجتماعية. وإذا كان الهدف تحسين الوضع في قطاع معين [في إشارة إلى الحريديم] فليضعوا ذلك على الطاولة».

وحذر تراختنبرغ من أنه «إذا كان هناك من يعتقد بأن الاحتجاجات تلاشت فإنه مخطئ. إنها تتفاعل تحت سطح الأرض... ولأول مرة، منذ الصيف الماضي، أرى انحرافا عن توصيات اللجنة» التي ترأسها ووضعت حلولا، تثير جدلا، لحل أزمات اقتصادية واجتماعية في إسرائيل.

وتطرق تراختنبرغ إلى الفقر في إسرائيل وقال «إنني أنظر بخطورة إلى حقيقة أن دولة إسرائيل ميزت حتى اليوم ضد الحريديم الذين يطالبون بالخروج إلى سوق العمل» بدلا من الدراسة في المعاهد الدينية اليهودية والحصول على مخصصات مالية ضئيلة.

وعقب رئيس الاتحاد القطري للطلاب الجامعيين وأحد قادة الاحتجاجات الاجتماعية، ايتسيك شمولي، بالقول إن «تراختنبرغ يؤكد على صراخ الطلاب الجامعيين، بأنه لا توجد أية علاقة بين محاولة وزير [الإسكان أريئيل] أتياس الركوب على ظهر الاحتجاجات وبين العدالة الاجتماعية. ورئيس الحكومة يوافق بصمت على بيع الطبقة الوسطى والقضاء عليها وبذلك هو يعمل ضدنا جميعا. والإسكان هو راية الاحتجاجات، وإذا تمت المصادقة على خطة أتياس فإن الطلاب الجامعيين سيحركون موجة احتجاجات أخرى».

من جانبها قالت دافني ليف، وهي أبرز قادة الاحتجاجات الشعبية، إن «الوزير أتياس لم يفهم على ما يبدو أن جمهورا بأكمله قد صحا في الشهور الأخيرة». ورأت أن برنامج الإسكان الشعبي في الوقت الذي لا تأخذ الحكومة بالحسبان القدرة على تلقي راتب منخفض هو بمثابة «بصقة في وجه جمهور واسع وعامل وعلماني يصون هذه الدولة واقتصادها».

وواصلت ليف مهاجمة أتياس، الذي ينتمي إلى حزب شاس الحريدي، وقالت «نحن نعمل بجد طوال ساعات اليوم وانسد الأفق أمامنا. وفي هذه الأثناء فإن جمهورا بأكمله [تقصد الحريديم] يهين النساء في بيت شيمش ويستمتع بثمار الاحتجاجات. فيا أتياس، إنك تمارس سياسة فرق تسد وتحظى بالسيادة. ولقد سئمناكم أيها الفاسدون».

وجهة نظر خبير إسرائيلي في شؤون الصراع

واقع القدس مرتبك بين التقسيم والمثلث الأمني الإسرائيلي وتغير الميزان الديمغرافي وتبادل الأراضي!

القدس: استهداف متواصل.

كتبت هبة زعبي:

كانت مدينة القدس ومحيطها ولا يزالان إحدى نقاط الخلاف الهامة والمفصلية في المفاوضات الإسرائيلية-الفلسطينية، والتي تجاهلتها إسرائيل عند بداية المفاوضات.

فعلى مدار عشرات الأعوام مارست إسرائيل سياسات استيطانية داخل وفي محيط القدس خلقت مثلثا أمنيا ديمغرافيا استيطانيا، وأخرج الجدار قرابة ١٠٠ ألف من سكانها الفلسطينيين، وذلك بهدف تغيير المبنى الديمغرافي للمدينة وجعلها ذات أغلبية يهودية وفرض الأمر الواقع على المفاوضات وثني مسارها وفق المتغيرات التي أحدثتها.

وقد أجمل الصحافي والكاتب الإسرائيلي شاؤول أريئيلي خلال جولة ميدانية أجريت مؤخرًا في محيط مدينة القدس نقاط الخلاف الأساسية بين الطرفين والتي ارتبطت بالواقع الجغرافي والديمغرافي.

وأريئيلي هو باحث في شؤون الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني وناشط سلام فعال، وهو من المبادرين إلى وثيقة جنيف للسلام، وباحث كبير في «صندوق التعاون الاقتصادي»، وعضو إدارة «مجلس السلام والأمن»، وترأس مديرية الاتفاق الانتقالي في فترة ولاية حكومة إسحق رابين، ومديرية المفاوضات للتسوية النهائية في فترة ولاية حكومة إيهود باراك.

الخلافات حول عملية تبادل الأراضي

يقول أريئيلي: «لقد تمحور الخلاف في الأعوام الأخيرة من المفاوضات، منذ كامب ديفيد العام ٢٠٠٠ وحتى أنابوليس العام ٢٠٠٧، حول مطالبة الفلسطينيين تنفيذ القرار ٢٤٢ والعودة إلى حدود ١٩٦٧. ونبع الموقف الإسرائيلي من وجود أكثر من نصف مليون مستوطن، ٣٢٤ ألفاً في الضفة و١٩٠ ألفا في القدس الشرقية. وقد تأثر الخلاف بين الجانبين بمواقف الرؤساء الأميركيين من كلينتون حتى أوباما، والذين تحدثوا عن ضرورة أن تؤخذ في الحسبان التغيرات الديمغرافية الجذرية. هذا الخلاف خلق قضية تبادل الأراضي وهو أمر ليس بجديد وقد مارسته إسرائيل مع الأردن العام ١٩٩٤. والخلاف بين الطرفين في الأعوام الأخيرة يدور حول نسبة تبادل الأراضي، فإسرائيل تتحدث منذ محادثات طابا وحتى أنابوليس عن نسبة ٦- ٨٪ والفلسطينيون يتحدثون عن ٢ أو ٢ر٥٪ . لكن هذا الفرق يبدو وهمياً، فالأمر الذي بات يحدد موقف الجانب الإسرائيلي هو التنازلات التي يمكن أن يقدمها الفلسطينيون خاصة فيما يتعلق بعدد المستوطنين الذين سيتم إخلاؤهم، وتطالب إسرائيل في نطاق نسبة الـ٦-٨٪ أن تكون لها سيطرة أمنية على نسبة ٨٥٪ بينما يوافق الفلسطينيون على نسبة ٧٥٪».

قلعة الطنطورة

بدأت الجولة عند قلعة الطنطورة وهي كما يقول أريئيلي موقع تاريخي هام، وقد شيد الفرنجة في القرن الـ١١ أربع قلاع للحفاظ على الطريق بينها وبين القدس، وكانت تقع هنا قرية فلسطينية اسمها «بورج» دمرت بعد العام ١٩٤٨.

ويضيف: هناك أمران أساسيان يشكلان الموقف الإسرائيلي دائما: الأول، الخط السياسي وهو الخط الأخضر (حدود العام ١٩٦٧) أو خط وقف إطلاق النار العام ١٩٤٩، والأمر الثاني هو المستوطنات، وفي هذه المنطقة تحديدا هناك خطان أخضران توجد بينهما مساحة تقدر بكيلومتر أو اثنين، خط أخضر إسرائيلي وخط أخضرأردني، حددا وفق اتفاق وقف إطلاق النار في العام ١٩٤٩، مما تسبب بوجود منطقة محصورة تشكل مساحتها أقل من ١٪ من مساحة الضفة وأهميتها هي سيطرتها على ثلاثة شوارع رئيسة هامة تصل للقدس، شارع ٤٤٣ الأصلي الذي كان تحت سيطرة أردنية، والشارع الثاني الذي يخرج من منطقة إصبع اللطرون إلى شعفاط عن طريق النبي صمويل، والشارع الثالث الذي كان تحت سيطرة إسرائيلية (شارع ٤٤). وقد وافق الطرفان العام ١٩٤٨ على عدم تقسيم هذه المنطقة ما خلق هنا «منطقة حرام». وعندما بدأت المفاوضات مع الفلسطينيين، قال الفلسطينيون بأن هذه المنطقة تتبع لهم وفق قرار ٢٤٢، وأن كل المستوطنات التي أقيمت هنا أنشئت بعد العام ١٩٦٧ (شيلات، كفار هود، مكابيم، نفي شالوم)، وفي المقابل قالت إسرائيل بأنها «منطقة حرام» ونحن كنا الأوائل الذين أقمنا سلطة فعالة هنا. وفي محادثات أنابوليس اتفق على تقسيم هذه المنطقة بالتساوي على أن تبقى فعليا تحت سيطرة إسرائيلية ولكن مع تعويض الفلسطينيين عنها بمنطقة أخرى.

إصبع اللطرون

حتى العام ١٩٦٧ كانت توجد في منطقة «إصبع اللطرون» ثلاث قرى فلسطينية دمرت تماما بعد الحرب وأعلن عن المنطقة كمنطقة عسكرية، وفي المفاوضات طالب الفلسطينيون بإقامة هذه القرى مجددا وإعادة لاجئيها، فهي غير متعلقة بقضية لاجئي ١٩٤٨. لكن إسرائيل رفضت هذا الطلب لأسباب مختلفة منها أن شارع القدس - تل أبيب الرئيسي يمر داخل «المنطقة الحرام» وأيضا بسبب وجود سكة القطار بين القدس وتل أبيب والتي بنتها إسرائيل بسرعة لفرض الأمر الواقع، لكن على الرغم من الحلول التي اقترحت في أنابوليس وجنيف أعتقد شخصيا بأن هذه المنطقة ستبقى تحت سيطرة إسرائيلية وستقوم إسرائيل بتعويض الفلسطينيين عنها في مناطق أخرى.

مثلث القدس الأمني

يقول أريئيلي: تبنت إسرائيل بعد حرب ١٩٦٧ بصورة غير رسمية خطة ألون الأمنية والتي تهدف لتوسيع المثلث الأمني الذي يحيط بمدينة القدس (القدس الكبرى) عن طريق إقامة مستوطنات، وزواياه هي موديعين عيليت ومنطقة معاليه أدوميم وغوش عتسيون، والطريقة لتحويل هذا المثلث لمثلث يهودي هي إقامة المستوطنات بين هذه الزوايا وتغيير الميزان الديمغرافي لفرض الأمر الواقع وعزل الفلسطينيين سكان القدس عن محيطهم الفلسطيني .

ويشكل مقام «النبي صمويل»، قرب قرية بيت إكسا (شمال غربي القدس)، نقطة إستراتيجية هامة، من يسيطر عليها يسيطر على المنطقة، حسب قول أريئيلي، الذي أضاف قائلا: في هذا المكان بنيت القلعة الفرنجية الرابعة ومقام عليه مسجد منذ ٧٠٠ سنة، ارتفاع الجبل ٩٠٠ متر عن سطح البحر ويطل على جبال موآب في الأردن وعلى مشارف تل أبيب، هذا الموقع نقطة إستراتيجية وأمنية هامة والتمركز هنا له أهمية أمنية لإسرائيل. وينشأ لدينا هنا ممر ضيق عند مدخل مدينة القدس مساحته ٦ كيلومترات بين بيت إكسا حتى «عميندار».

تهويد القدس على مراحل

بعد حرب ١٩٦٧ قررت إسرائيل «توحيد القدس» والحديث يدور أكثر عن توسيع القدس وإقامة المثلث الكبير الذي تحدثنا عنه سابقا، حيث ضمت إسرائيل القدس الشرقية وفرضت عليها القانون الإسرائيلي وأضافت لها مساحة ٦٤ كيلومترا مربعا من الضفة الغربية لتصبح مساحتها ٧٠ كيلومترا، ومن جهة أخرى قررت تهويد القدس على مرحلتين، الأولى استهدفت جبل المكبر الذي له أهمية إستراتيجية هامة، وشكل جيبا في الأعوام الـ١٩ الأولى بعد العام ١٩٤٨. في الأعوام من ١٩٦٧ حتى ١٩٧١ بنت إسرائيل عدة مستوطنات لربط جبل المكبر بالقدس الغربية، ومنذ العام ١٩٧١ بدأت المرحلة الثانية وهي إقامة سلسلة مستوطنات الطوق بهدف إحاطة القدس العربية بأحياء يهودية وعزلها عن محيطها الفلسطيني في مدينتي بيت لحم ورام الله.

مستوطنة جفعات زئيف مكونة من ٦ أحياء تفصلها أراض فلسطينية زراعية خاصة، وقد بنيت بهذه الطريقة حتى تخلق خطا استيطانيا يهوديا فاصلا، وتقع بمحاذاتها مستوطنات أخرى ونحن نرى من هنا الجدار الذي يبدأ من الشارع الواصل من كفر عقب ويمر بتلة «الشيخ زيتون» ويحيط «بيت حورون» ويرجع شمالا حتى يتصل مع بيت إكسا، كما نرى أربع قرى فلسطينية (بيت حنينا البلد، الجيب، بير نبالا، جديرة) كان يمكن لسكانها أن يتحركوا بحرية لكن إسرائيل أحاطتهم بجدار آخر أطلق عليه اسم «جيب بير نبالا» وأقامت نفقا طوله ١٤٠٠ متر لدخولهم وخروجهم. والهدف من وجود الأنفاق للفلسطينيين ينبع من النظرية الإسرائيلية الرامية لفصل الواقع الحياتي والاحتكاك الفلسطيني - الإسرائيلي. والإسرائيليون يسافرون على سطح الأرض والفلسطينيون تحت الأرض، في الأنفاق.

وتابع: الموقف الفلسطيني في المفاوضات يتفهم مشكلة إسرائيل في صعوبة إخلاء عدد كبير من المستوطنين، ومع ذلك فإن إسرائيل تريد أرضا أكثر بحجة الحاجة لتوسيع المستوطنات. ومع أن معظم الأراضي هنا مملوكة للفلاحين الفلسطينيين وهي تشكل مصدر دخل لهم، إلا أن إسرائيل تريد أخذ أراض زراعية لبناء مستوطنات عليها. ووفق تسريبات ويكليكس اقترح إيهود أولمرت على الفلسطينيين مبادلتهم بأراض في محيط غزة وجنوبي الخليل وهذه أيضا مناطق زراعية مملوكة للكيبوتسات. هنا يمكننا فهم الفرق الإقليمي لنسبة التبادل من ٦ حتى ٨٪ والذي يترجم إلى فرق ديمغرافي من ٧٥٪ حتى ٨٥٪ والصراع يبقى على حجم مساحة الأرض المختلف عليها للتبادل وإسرائيل متعنتة بسبب نيتها توسيع هذه المستوطنات.

مستوطنات الطوق الشرقي

وقفنا على مرتفع بين جبل المكبر ومستشفى المطلع، ومن هنا- قال اريئيلي- نرى القرى الفلسطينية الزعيم، عناتا، حزما، السواحرة، العيزرية، أبو ديس حتى بيت لحم، شرقي هذا الخط أقيم الاستيطان اليهودي على مرحلتين، بدأت المرحلة الأولى حكومة «حزب العمل» بين ١٩٦٧ و١٩٧٧ حيث نفذت خطة ألون الأمنية في الضفة الغربية وفي غور الأردن (المجال الأمني الشرقي) بهدف إقامة فصل ديمغرافي بين سكان الضفة الغربية والضفة الشرقية وتشكيل جبهة شرقية مقابل الأردن وسورية والعراق، حيث أقيمت مجموعة مستوطنات زراعية بنيت لحاجات أمنية. وفي فترة حكم الليكود ١٩٧٧، كان في قطاع غزة ٥٠٠٠ مستوطن وفي القدس الشرقية ٣٢ ألفا، وأعد أريئيل شارون خطة استيطانية جديدة صادقت عليها الحكومة في أيلول ١٩٧٧ وتضمنت إضافة مجال أمني جديد في الضفة الغربية والذي أصبح فيما بعد يعرف بـ «منطقة التماس» على طول الخط الأخضر، وقد شيدت إسرائيل منذ ذلك الوقت عددا كبيرا من المستوطنات الجديدة ووصل عدد المستوطنين حتى العام ١٩٩٣ إلى ١١٠ آلاف مستوطن بدون القدس الشرقية، وبعد التوقيع على اتفاقية أوسلو تضاعف عدد المستوطنين ووصل إلى ٢٠٠ ألف حتى ٢٠٠١ واليوم وصل إلى ٣٢٤ ألفا، فيما قررت الحكومة الحالية الوصول إلى ٤٠٠ ألف مستوطن حتى نهاية ولاية بنيامين نتنياهو لرئاسة الحكومة. وعند الحديث عن المنطقة التي تبدأ من المنطقة الدائرية المحيطة بمعاليه أدوميم وتصل حتى جبل المكبر فإن مساحتها تساوي ٢ر١٪ من منطقة الضفة وفي هذه المنطقة (يقطنها ٤٥ ألف مستوطن) لا يوجد جدار حيث عورضت إقامته لأنه سيقسم الضفة لجزأين، وأيضا تقع هنا منطقة إي ١ حيث خطط لإقامة مستوطنة جديدة «مفسيرت أدوميم» (٤٠٠٠ وحدة سكنية) و١٠ فنادق، والهدف من إقامتها بطبيعة الحال هو خلق تواصل استيطاني يهودي حضري من معاليه أدوميم حتى القدس.

القدس الشرقية

مدينة القدس الشرقية التي قسمت العام ١٩٤٩ شملت الحوض التاريخي وثلاثة أحياء (سلوان، راس العامود، أبو طور)، وهناك ثلاثة أحياء أخرى (باب الساهرة، وادي الجوز والشيخ جراح) ويعيش فيها ١٢٠ ألف شخص أغلبهم من العرب. شرقي القدس هي المساحة (٧٠ ألف دونم) التي تحدثنا عنها سابقا وتصل حتى رام الله، وفيها ٢٠٠ ألف مستوطن إسرائيلي و٣٠٠ ألف فلسطيني. منطقة غربي المدينة مساحتها ٥٦ ألف دونم ويقطنها ٣٢٠ ألف يهودي. الحلول هنا منقسمة لمنطقتين، الأولى لها علاقة بالأحياء، والثانية هي الحوض التاريخي. وقد سارت الأمور وفق اقتراح الرئيس كلينتون في كانون الأول ٢٠٠٠ بأن تصبح الأحياء ذات الأغلبية اليهودية لإسرائيل والأحياء العربية للفلسطينيين. وقد اعترض الفلسطينيون على مستوطنة «هار حوماه» (جبل أبو غنيم) لأنها أقيمت بعد أوسلو، ومن الواضح أن إقامتها كانت تستهدف قطع التواصل الحضري بين القدس وبيت لحم. والخلاف الأكبر في أنابوليس كان على الحوض التاريخي. فالمفاوضون الفلسطينيون قالوا بأنهم يوافقون على المبادئ التي حددها كلينتون بتقسيم المنطقة وفق المبنى الديمغرافي، لكن أولمرت رفض الاقتراح، واقترح تعيين لجنة مكونة من خمسة أعضاء (إسرائيل، الأردن، فلسطين، السعودية والولايات المتحدة) تتولى إدارة الحياة في القدس القديمة وحوضها التاريخي، غير أن المفاوضات في تلك المرحلة توقفت ولم تستأنف.

رسالتان إلى الرئيسين الحالي والمقبل للمحكمة الإسرائيلية العليا

المحافظة على حقوق الإنسان أكسير حياة الديمقراطية

بقلم: غدعون سبيرو (*)

١- لحضرة رئيسة المحكمة العليا- القاضية دوريت بينيش؛

في الشهر الحالي (شباط) ستنهين مهام منصبك كرئيسة للمحكمة العليا وتخرجين على التقاعد. إنها نهاية مرتبطة بمواقف نشاز قاسية. ففي لجنة اختيار القضاة التي تشغلين عضويتها، أيدت تعيين المستوطن نوعام سولبرغ قاضيا في المحكمة العليا. بعبارة أخرى، ستضم هيئة قضاة المحكمة العليا قاضيا لا يسكن في إسرائيل، وإنما في منطقة يسود فيها نظام أبارتهايد. فهو يتمتع بالامتيازات التي يمنحها له هذا النظام، ويشارك في جريمة إقامة المستوطنات ونهب أراضي الشعب الفلسطيني، متمتعا بمظلة دعم جيش الاحتلال، وباختصار، قاض ضالع في جريمة حرب، حسبما وصفت المستوطنات في القوانين والشرعنة الدولية. هذا الرجل سيكون عضوا في هيئة قضاة محكمة العدل العليا، وبذلك سيأخذ العدل بعدأ مخادعا حين يقرر مجرم حرب في ما تعنيه العدالة.

إن من واجب أي نصير لحقوق الإنسان والديمقراطية أن يحتج على هذا التعيين الذي يشكل تعبيرا عن تمييز وعنصرية، وهذا ما أفعله، وفي الوقت ذاته فإنني أرى في التعيين أيضا فائدة من حيث أنه يساعد معارضي الاحتلال والأبارتهايد في البلاد والعالم على نزع قناع «محكمة مستقلة وديمقراطية».

لقد بدأت عملية إخضاع المحكمة (الإسرائيلية) العليا لمتطلبات الاحتلال قبل سنوات، وفي فترة ولايتك تعاظمت هذه العملية، ولكن مع تعيين مستوطن في المنصب الرفيع، أغلقت دائرة. الآن في وسع المستوطنين، أسياد البلاد، أن يلوحوا بإشارة النصر، فقد احتلوا قلعة أخرى. إسرائيل ترى نفسها جزءا من العالم الحر، وهي بهذه الصفة تخلق سوابق غريبة على مبادئ الديمقراطية. فإسرائيل هي الدولة الأولى في العالم الديمقراطي التي عين فيها (سنة ١٩٨٨) رجل وضع توقيعه على تقرير يجيز التعذيب- وهو يعقوب ميلتس- قاضيا في المحكمة العليا. والآن نشأت سابقة جديدة، بتعيين شخص ضالع في جرائم حرب في هذه الوظيفة الرفيعة.

في هذه الظروف كان من الطبيعي جداً أن تتخذ المحكمة العليا، بعد وقت قصير من قرار تعيين سولبرغ قاضيا فيها، أحد القرارات (الأحكام) القضائية الأكثر خطورة منذ إقامة دولة إسرائيل. وأقصد قرار الحكم الذي صدر بتاريخ ١١ كانون الثاني ٢٠١٢، والذي سيسجل كيوم أسود في تاريخ جهاز القضاء الإسرائيلي، والذي ردت بموجبه هيئة قضاة المحكمة العليا بأغلبية ٦ قضاة مقابل خمسة، أربعة التماسات قدمتها ثلاث منظمات حقوقية وعضو الكنيست زهافا غالؤون ضد شرعية قانون المواطنة، الذي يحظر على مواطني إسرائيل العرب الإقامة في إسرائيل مع زوجاتهم/أزواجهن الفلسطينيين من المناطق المحتلة. وذكر في الالتماسات أن القانون يضر فقط بالمواطنين الفلسطينيين في إسرائيل ولذلك فإنه يحمل طابعا عنصريا، ويمس بأحد الحقوق الأساسية للإنسان- الحق في حياة عائلية في دولة هو مواطن فيها. وقد استعان القضاة العنصريون (الستة) بمبررات وذرائع شتى، ابتداء من الأمن مرورا بالديمغرافيا وانتهاء بمحاولة فاشلة لاستعارة أحكام وقرارات قضائية من دول أخرى صدرت في مسائل مختلفة تماما. غير أنه لا يمكن لمئات الصفحات التي جاء فيها قرار الحكم أن تغطي على طابعه العنصري. سوف يضطر نتيجة لهذا القرار آلاف الفلسطينيين من مواطني إسرائيل المتزوجين من فلسطينيات/ أو فلسطينيين من المناطق المحتلة، للانفصال، وسيصبح أطفالهم مشتتين بين الأب الإسرائيلي والأم الفلسطينية (أو العكس) التي ستضطر للعودة إلى المناطق المحتلة. هذا الحكم الظالم يذكر بالفترات الأشد ظلمة في تاريخ ملاحقة اليهود.

ومع أنك كنت في عداد القضاة الخمسة (الأقلية) الذين عارضوا القانون في صيغته الحالية، إلا إنك لن تستطيعي أن تنعمي بالراحة. ففي أعقاب استقالة القاضية إيلاه بروكتشا، التي عينت في بداية المداولات ضمن هيئة القضاة وأيدت إلغاء هذا القانون، عينت مكانها القاضي نيل هندل، الذي أيد إقرار القانون، مما وفر الأغلبية المطلوبة لرد الالتماسات. وقد تحدثت صحيفة «هآرتس» عن أنك خشيت من ضجة يمكن أن يثيرها اليمين الحاكم في إسرائيل إذا ما قررت المحكمة عدم دستورية القانون، لذلك عملت من أجل توفير الأغلبية لاعتماده. وبذلك فقد اعتراك الجبن والخوف، قبيل استقالتك، بدل أن تبدي جرأة وشجاعة.

إن قرار المحكمة يشكل برهانا مقنعا للقائلين بأن تعريف إسرائيل كـ «دولة يهودية ديمقراطية» لا ينطوي على تناقض ضدين، ونحن نشهد مرارا وتكرارا كيف يتغلب المكون اليهودي في هذا التعريف على المكون الديمقراطي.

*****

٢- لحضرة القاضي آشير غرونيس- الرئيس المقبل للمحكمة العليا؛

لقد بادر عضو الكنيست والمستوطن العنصري يعقوب كاتس من حزب «الاتحاد الوطني» إلى تقديم مشروع القانون الذي مهد طريقك لرئاسة المحكمة العليا، اعتقادا منه أنك ستخدم أهداف اليمين بإخلاص. وحتى الآن يبدو أن عضو الكنيست كاتس راهن على الحصان الصحيح. وأود هنا تذكيرك أن «الاتحاد الوطني» هو حزب فلول حركة «كاخ»، حركة كبير العنصريين الحاخام مئير كاهانا، الذي قدم حين كان عضوا في الكنيست في ثمانينيات القرن الماضي، مشاريع قوانين لا يمكن بموجبها سوى ليهودي فقط أن يكون مواطنا إسرائيليا، وتبنى قوانين نيرنبرغ بصيغة إسرائيلية يحظر بمقتضاها على يهودي أو يهودية إقامة علاقة جنسية مع عرب. ذلك هو بروفايل الأشخاص الذين أخذوك تحت جناح رعايتهم. ولا شك في أن مساهمتك في قرار الحكم بشأن قانون المواطنة تستجيب بالكامل لتوقعات وآمال عضو الكنيست كاتس ورفاقه. فقد استهل قرار حكمك بتصريح صفق له اليمين بشكل عام، واليمين العنصري الاستيطاني على وجه الخصوص، مؤداه «حقوق الإنسان ليست وصفة لانتحار قومي». وبشعار كاذب كهذا يمكن لك أن تكون قاضيا مقبولا ومحبوبا في أي نظام استبدادي. ها أنت ترعبنا وتهددنا بقولك إن الفلسطينيين الذين انتقلوا للإقامة في إسرائيل نتيجة الزواج، يشكلون خطرا أمنيا، بسبب إمكانية ضلوع أحدهم في نشاط إرهابي، مع أنه لم يكن سوى لعدد قليل جداً، من بين آلاف الفلسطينيين الذين انتقلوا للإقامة في إسرائيل بسبب الزواج، ضلوع في ما يسمى «نشاط إرهابي» (وهو وصف يشمل أيضا أشخاصا مارسوا نشاطا سياسيا لا يعجب جهاز «الشاباك»). في أية كلية تعلمت يا سيد غرونيس بأن هناك ما يبرر مصادرة جماعية لحقوق أساس من مجموعة أثنية أو قومية بجريرة أخطاء أفراد؟! إن أي فلسطيني من المناطق المحتلة انتقل للإقامة في إسرائيل لم يتسبب بموت مئات الأشخاص سنويا، مثلما يحدث في إسرائيل بسبب مخالفات مرورية.

فهل يخطر في بالك سحب رخص السياقة من كل الجمهور بسبب وجود سائقين ذوي سوابق مرورية؟!

إن حقوق الإنسان ليست أبدأ وصفة لانتحار قومي، بل على العكس، فإن المحافظة عليها هي أكسير حياة المحبين الحياة. وإذا كان ثمة خطر انتحار قومي يواجهنا فإنه يكمن في استمرار الاحتلال والقمع.

(*) صحافي وناشط سلام إسرائيلي. ترجمة خاصة.

من نشاطات «مركز مدار»

صدور العدد ٤٣- ٤٤ من فصلية «قضايا إسرائيلية»:
كابوس الحريديم وفحوى العداء والإقصاء في كتب الجغرافيا الإسرائيلية

(*) صدر حديثًا عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار العدد المزدوج رقم ٤٣- ٤٤ من المجلة الفصلية المتخصصة «قضايا إسرائيلية».

ويضم هذا العدد، على نحو خاص، دراسات ومقالات حول الحريديم في إسرائيل، وحول فحوى كتب الجغرافيا الإسرائيلية التي تتسم بالعداء والإقصاء إزاء الإنسان العربي.

وتستهل العدد دراسة بعنوان «جغرافيا العداوة والإقصاء! تحليل متعدّد الوسائط للكتب المدرسيّة المتداولة في إسرائيل» للباحثة نوريت بيلد- إلحنان تشكل جزءًا من بحث شامل أجرته الباحثة عن صورة العربي في مناهج التعليم الإسرائيلية ويصدر قريبا بالانكليزية، وستصدر ترجمته العربية عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار في العام ٢٠١٢.

وتتناول هذه الدراسة الأساليب المتعدّدة الوسائط التي يُعاد تشكيل الأيديولوجيات بواسطتها في كتب الجغرافيا المتداولة في المدارس الإسرائيلية. وتستعرض الباحثة بالتحليل خمسة كتبٍ من الكتب المتداولة في المدارس اليهودية في إسرائيل، نظرًا إلى توظيف الوسائل البصرية، كالصور والخرائط والرسوم البيانية والأيقونات والألوان، بهدف إعادة تشكيل سياق الخطاب المعرفيّ والسياسي في التعليم ووضعه في غير موضعه.

كما يضم العدد مقابلة خاصة أجراها أنطوان شلحت وبلال ضاهر مع أبراهام بورغ، الرئيس الأسبق للكنيست الإسرائيلي والوكالة اليهودية، وأحد أبرز القادة السابقين في حزب العمل، يؤكد فيها أنه ما زال متمسكًا بالاستنتاجات التي توصل إليها في كتابه «لننتصر على هتلر» الذي صدر في ترجمة عربية عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار، وذلك بعد أن رأى أن وقائع كثيرة جرت عقب صدور كتابه هذا تعتبر بمثابة تزكية لتلك الاستنتاجات، وفي مقدمها فقدان الإمكان الواقعي والعملي لتطبيق «حل الدولتين»، وتفاقم التطرّف اليميني داخل إسرائيل وتبدّد اليسار (الصهيوني) شذر مذر، وآخر التطورات المرتبطة بثورات «الربيع العربي» وانعكاساتها على المستوى الإقليمي، فضلا عن استمرار ظاهرة تجويف الزعماء والساسة الإسرائيليين. في الوقت نفسه حرص على أن يؤكد ضرورة الانتقال من التفكير بحل قومي إلى التفكير بحل مدني، لأن فرص هذا الحل الأخير تبدو برأيه أوفر حظًا على الرغم من كل ما حدث حتى الآن.

وفي العدد دراسات ومقالات أخرى عن «إسرائيل، إيران والناتو» بقلم د. عاطف أبو سيف، وعن «التضامن الإثني المستتر في الرياضة الإسرائيلية» بقلم تامير سوريك، وعن «تشتت الخارطة السياسية الإسرائيلية- العوامل والتأثيرات» بقلم برهوم جرايسي، بالإضافة إلى ملخص «مذكرة» صدرت عن «معهد دراسات الأمن القومي» في جامعة تل أبيب باللغة العبرية تحت عنوان «الحرب في الحيّز الافتراضي- مصطلحات واتجاهات، ومعان ودلالات بالنسبة لإسرائيل».

وفي باب متابعات وقراءات نشرت المجلة المواد التالية: ترجمة لمقالة بعنوان «مكانة معتمري القبعات الدينية في القيادة التكتيكية للجيش الإسرائيلي» نقلا عن المجلة الفصلية «معراخوت» الصادرة عن منشورات الجيش الإسرائيلي؛ عرض وتحليل لآخر التقارير الإسرائيلية حول اليهود المتشددين دينيًا والتحولات التي طرأت عليهم؛ قراءة في كتابين صدرا في إسرائيل مؤخرا يربط بينهما الجانب الاستخباراتي ورؤية أجهزة الاستخبارات في إسرائيل، وهما: «بعينين شاخصتين، رئيس الموساد يحذر: هل إسرائيل مصفية؟» من تأليف تسفي زامير، رئيس الموساد بين الأعوام ١٩٦٨ و١٩٧٤، ويتناول فترة الشهور التي سبقت حرب تشرين ١٩٧٣ وفترة الحرب نفسها، و«كيف سنعرف؟ استخبارات، عمليات، سياسة»، وهو عبارة عن حوار بين رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية في الفترة الواقعة بين نهاية العام ٢٠٠١ ومطلع العام ٢٠٠٦، أهارون زئيفي فركاش، وبين قائد كوماندوس فرقة النخبة الإسرائيلية «سرية هيئة الأركان العامة»، الدكتور دوف تماري.

وفي الباب نفسه قدّم مهند عبد الحميد قراءة في كتاب «على ضفاف بابل» للكاتب العراقي خالد قشطيني، وهو أول رواية تقدم المسكوت عنه، وتعطي البطولة لشخصية يهودية مرموقة اجتماعيا ومهنيا، وقدّم إمطانس شحادة مراجعة لأبرز توصيات «لجنة تراختنبرغ» الحكومية الإسرائيلية ومدى ملاءمتها لمطالب حركة الاحتجاج الاجتماعية التي شهدتها إسرائيل في صيف ٢٠١١، فضلا عن مراجعة أهم ردود الفعل عليها.

كما ضمت المجلة زاوية «المكتبة» وفيها عرض موجز لعدد من الإصدارات الحديثة في إسرائيل.

ومما جاء في كلمة هيئة التحرير: «يتصدر هذا العدد من «قضايا إسرائيلية» فصل آخر من البحث الشامل الذي يتناول صورة العربي في مناهج التعليم الإسرائيلية، والتي ما زالت تتسم بعناصر ترسيخ مواقف العداء والإقصاء بهدف تشويه هذه الصورة وتدعيم التصوّر الذاتي للشخصية اليهودية المؤدلجة بالصهيونية. ويتسق المسعى الكامن وراء هذا التشويه مع تفاقم الهجوم الذي يشنه اليمين الإسرائيلي لتهويد الحيّز، وصهينة الوعي، والذي يتذرع بحجج شتى انضاف عليها في الآونة الأخيرة مآل ثورات «الربيع العربي» ولا سيما إظهار نتائج الانتخابات البرلمانية في بعض الأقطار العربية التي اجتاحتها هذه الثورات تصاعد نفوذ قوى الإسلام السياسي، والذي لا تألو المؤسسة السياسية الإسرائيلية، شأنها شأن المؤسسة الأمنية والمؤسسة الإعلامية، جهدًا في سبيل التهويل من تداعياته على مستقبل الصراع الإقليمي عامة، والصراع الإسرائيلي- الفلسطيني خاصة. وفي واقع الأمر فإن الهجوم اليميني المذكور، كما يؤكد أبراهام بورغ، في سياق المقابلة الخاصة المطولة المنشورة في هذا العدد، ليس ناجمًا عن ولاية حكومة تعتبر الأكثر يمينية وتطرفًا على المستويين الداخلي والخارجي فحسب، وإنما أيضًا يعكس الكثير من التحولات التي طرأت على المجتمع الإسرائيلي على مرّ الأعوام ارتباطًا بسيرورات خاصة به، في مقدمها ازدياد قوة الفئات الدينية، وبأخرى إقليمية ودولية».

«أوراق إسرائيلية» ٥٦: وثائق حملة الاحتجاج الاجتماعية والمطلبية في إسرائيل ٢٠١١

(*) صدر حديثًا عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار العدد رقم ٥٦ من سلسلة «أوراق إسرائيلية» ويحمل عنوان «وثائق حملة الاحتجاج الاجتماعية والمطلبية في إسرائيل ٢٠١١» بترجمة عربية أنجز معظمها سعيد عيّاش.

وكتب محرّر السلسلة أنطوان شلحت في معرض تقديمه لها أن حملة الاحتجاج الاجتماعية والمطلبية التي شهدتها إسرائيل في صيف ٢٠١١ شكلت دافعًا قويًا لتأجيج جدل واسع بشأن تحسين الحالة المعيشية للطبقات الوسطى والفقيرة، عن طريق اعتماد عقد اجتماعي مغاير يتعلق بجوهر السياسة الاقتصادية- الاجتماعية للدولة التي تنتهجها الحكومة، وخصوصًا فيما يختص بتوزيع العبء الاقتصادي على الفئات الاجتماعية المتعددة، وتقليص الفجوات في المداخيل، ومحاربة أوضاع انعدام المساواة، وتحسين ظروف السكن وأوضاع جهازي الصحة والتربية والتعليم. وقد تأتى عن هذا الجدل، كما تبيّن الوثائق التي يضمها هذا العدد من «أوراق إسرائيلية»، صعود أصوات كثيرة ترى أن الكفاح من أجل السكن والعيش الكريم وضد غلاء المعيشة والذي جاءت هذه الحملة لتشكل وقودًا له، لا بُدّ من أن يسير إلى جانب الكفاح من أجل السلام وإنهاء الاحتلال، وذلك لأن عدم المبالاة بمعاناة الفلسطينيين هو الوجه الآخر لعدم المبالاة إزاء معاناة الطبقات الضعيفة ومصاعب الطبقة الوسطى، ولأنه على الرغم من أن المشكلة الأساس كامنة في السياسات الاقتصادية النيو- ليبرالية التي تسعى إلى تقليص الإنفاق العام، وإلى تهميش التزامات الدولة إزاء مواطنيها وحاجاتهم الأساس، إلا إن الراغبين فعلاً في تغيير سلم أولويات الدولة لا يمكنهم التغاضي عن مشكلة الميزانيات المخصصة للمستوطنات في المناطق المحتلة، وتجاهل مسألة تضخم الميزانية الأمنية، فضلاً عن أن سياسة التقتير التي تترافق مع الاحتلال، وسياسة التمييز العنصرية التي تمارس ضد الفلسطينيين من سكان إسرائيل، تؤديان إلى إلحاق ضرر فادح بمفهوم العدالة الاجتماعية.

وأضاف أنه على الرغم من ذلك إلا إن حملة الاحتجاج لم تنجح في أن تركز على هذه المسائل ولذا فإنها ظلت تفتقر إلى البعد السياسي المطلوب من أجل إحداث تغيير أو خلخلة في جوهر السياسة الاقتصادية- الاجتماعية للحكومة.

وضم هذا الإصدار لـ «مركز مدار» الوثائق التالية: وثيقة «مبادئ لسياسة اقتصادية - اجتماعية» أعدتها «لجنة مختصين من أجل العدالة الاجتماعية» (وهي لجنة مستقلة)؛ وثيقة صادرة عن «برنامج الاقتصاد والمجتمع في معهد فان لير في القدس»؛ وثيقة صادرة عن «مركز طاوب لدراسة السياسة الاجتماعية في إسرائيل»؛ تقرير موجز صادر عن «جمعية حقوق المواطن» حول سياسة الحكومة الاجتماعية؛ معطيات إيضاحية حول خلفية مطالب حملة الاحتجاج الاجتماعية صادرة عن «مركز أدفا»؛ تعقيب صادر عن «مركز أدفا» ردًا على توصيات لجنة تراختنبرغ التي عينها رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو في إثر حملة الاحتجاج وكلفها تقديم توصيات بشأن تغيير السياسة الاقتصادية- الاجتماعية للحكومة.

كتب إسرائيلية جديدة

سياسة الحكم المفتوحة

الفساد السياسي

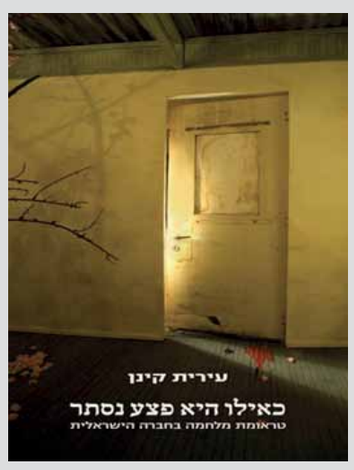

كما لو أنها جرح دفين

ما الذي حدث هنا؟!

كتابات يهودية

«الفساد السياسي في إسرائيل»

تأليف: دورون نافوت
إصدار: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية- القدس، ٢٠١٢

يحلل هذا الكتاب قضايا الفساد الكبرى في زعامة الحكم والسلطة في إسرائيل منذ قيامها وحتى الآن، وذلك من خلال الدمج بين البحث النظري والبحث المقارن، وبين عرض معطيات لم تنشر من قبل.

وينطلق الكتاب من إدعاء مركزي مؤداه أن الفساد تحوّل إلى ظاهرة مركزية في السياسة الإسرائيلية، وأن التغييرات التي أحدثتها النخب السياسية والاقتصادية الإسرائيلية منذ ثمانينيات القرن الماضي غيرت وجه الظاهرة وتجلياتها المختلفة، مشيرا إلى أن إسرائيل تشهد في الأعوام الأخيرة تجاذبا حادا حول جودة السياسة والحكم، ومن ضمن ذلك حول مسألة ما يعنيه الفساد السياسي.

ويستهل الكتاب بتقديم إطار اصطلاحي ونظري مقتضب، ثم يستعرض «التاريخ غير الرسمي» للسياسة والحكم في إسرائيل، ابتداء من عهد حزب «مباي»، مرورا بفترة حكم «الليكود» بزعامة مناحيم بيغن وحكومة المناوبة ثم حكومة (إسحق) رابين الثانية، وانتهاء بفترة حكومة بنيامين نتنياهو الأولى وعهد (حكم) أريئيل شارون وحكومة إيهود أولمرت.

بالإضافة إلى ذلك، فقد أفرد الكاتب فصلا خاصا لـ «السلطة المحلية» خاتما كتابه بفصل تضمن توصيات لتقليص ما وصفه بـ «بعض النماذج الفاسدة، الخطيرة والمركبة» التي نمت في الأعوام الأخيرة في إسرائيل.

ويعمل مؤلف الكتاب، د. دورون نافوت، محاضرا في دائرة الحكم والفكر السياسي في كلية العلوم السياسية في جامعة حيفا، وباحثا في «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية».

«كما لو أنها جرح دفين [عن صدمة الحرب في المجتمع الإسرائيلي]»

تأليف: عيريت كينان
إصدار: «عام عوفيد»، ٢٠١٢ (٢٨٨ صفحة)

يتحدث الكتاب، وهو عبارة عن بحث علمي شامل، عن أن المجتمع والمؤسسة الرسمية في إسرائيل تنكرا على امتداد أعوام طوال للمصابين بصدمة الحرب، متهمين هؤلاء «المصدومين» بالجبن والرعونة والتهرب.

وتقول المؤلفة في بحثها إنه وعلى الرغم من التحسن الملموس الذي طرأ على هذه المسألة في العقدين الأخيرين، إلا أن الشك لم يتبدد بعد بشأن السؤال: هل الصدمة النفسية الناجمة عن الحرب هي حقا جرح للنفس والروح، مثلما أن فقدان الساق أو اليد هو جرح في الجسد؟

ويسبر الكتاب- البحث- في هذا السياق غور أسئلة مكبوتة حول «الجروح غير المرئية» للمصابين بصدمات الحروب في إسرائيل، منذ حرب العام ١٩٤٨ وحتى الآن. وفي هذا الصدد، لا يكتفي الكتاب، الذي جاء في ٢٨٨ صفحة، ببحث الموضوع من ناحية الأنا أو الذات الخاصة، بل يتوسع ليتغلغل في أعماق الذات العامة، الثقافية الميثولوجية، ويتفحص العلاقات المتبادلة بين الشعور بالتهديد للوجود الإسرائيلي، الذي يلف حياة الإسرائيليين، وبين درجة صبرهم وتسامحهم تجاه المصابين بالصدمة.

مؤلفة الكتاب، د. عيريت كينان، هي رئيسة برنامج التعليم والمجتمع والثقافة في مركز الدراسات الأكاديمية في أور يهودا، وباحثة رفيعة المستوى وعضو إدارة «المعهد من أجل المسؤولية المدنية».

«ما الذي حدث هنا؟!»

تأليف: يغئال عيلام
إصدار: «عام عوفيد»، ٢٠١٢ (٢١٢ صفحة)

يحتوي الكتاب على سبعة مقالات يستأنف فيها المؤلف، البروفسور يغئال عيلام، على مواقف أساس ويفند عددا من الأساطير الراسخة في التاريخ اليهودي والصهيوني، ويقول إن العلاقات بين الصهيونية واليهودية، وبين الصهيونية ودولة إسرائيل، «ليست بسيطة وسلسة» كما يميلون لتصويرها، مؤكدا على «وجود تناقض جوهري بين الصهيونية واليهودية التاريخية» وأنه «لا يمكن للصهيونية- في المقابل - أن تحتوي كامل الصيرورة الإسرائيلية، الرسمية» التي يقول المؤلف بأنها «صيرورة مركبة ومفتوحة أكثر بكثير مما تصوره الفكرة الصهيونية».

وينتقد الكاتب بشدة سلوك اليهودية عبر التاريخ، قائلا إنها تبنت منذ بدايتها «فكرة مهووسة، ميزتها عن باقي الشعوب وحكمت عليها بحياة منفوية ومعاناة مستمرة» مضيفا أن «اليهودية، كأمة دين، عاشت طوال ٢٥٠٠ عام في المنفى، ليس رغما عن المنفى، بل بواسطته».

ويهاجم المؤلف الميل السائد لدى المؤرخين الإسرائيليين نحو «تتويج دافيد بن غوريون بتيجان مجد وهمية» في كل المسائل تقريبا، المرتبطة بتأسيس وإقامة دولة إسرائيل، ويقول إن هؤلاء المؤرخين فعلوا ذلك كما يبدو بدافع سعيهم لامتلاك سيطرة وهمية على المادة التاريخية، ليس إلا.

ويستهل المؤلف كتابه، الذي جاء في ٢١٢ صفحة، بمقال يحاول فيه تقديم «عرض متوازن» للصراع العربي- الإسرائيلي، وإنجازات دولة إسرائيل خلال ٦٠ عاما على قيامها.

«سياسة الحكم المفتوحة في إسرائيل في العصر الرقمي»

تأليف: تهيلا شفارتس ألتوشلر
إصدار: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية- القدس، ٢٠١٢

تحاول المؤلفة في هذا الكتاب البحثي رسم اتجاهات لدمج سياسة الحكم المفتوحة في إسرائيل في العصر الديجيتالي (الرقمي)، وتبين أن سياسة الحكم المفتوحة تسعى لتوظيف تقنيات الاتصالات الحديثة في إيجاد طرق ووسائل اتصال بين الحكم (السلطة) والمواطنين، واستغلال المزايا الاجتماعية والاقتصادية الكامنة في المعلومات السلطوية.

وتشير الكاتبة إلى أن «الحكم المفتوح» كمبدأ، والذي ينص على وجوب تمتع المواطنين بحق الإطلاع والوصول إلى معلومات ووثائق وإجراءات سلطوية، هو نتاج تطور العصر الرقمي، مضيفة أن الوصول للمعلومات غير كاف، إذ لا بد من إعطاء تفسير للمعطيات وتحويلها إلى مورد استعمالي.

وترتكز مبادئ السياسة التي تقترحها المؤلفة في هذا الصدد على شفافية المعلومات السلطوية وتسهيل الوصول إليها وإشراك الجمهور في عمليات اتخاذ القرارات، والتعاون بين أذرع وأجهزة الحكم عن طريق توحيد إدارات أجهزة المعلومات.

وتبين الكاتبة في هذا السياق أن هناك العديد من الأسئلة ما زالت تحتاج للنقاش والبحث بغية وضع سياسة «الحكم المفتوح في العصر الرقمي» موضع التنفيذ في إسرائيل، ومن بين هذه الأسئلة المفتوحة للنقاش: ما هي فائدة إتاحة الوصول لمعلومات عامة؟ كيف يمكن جعل السلطات تستوعب القيمة الحقيقية، الثورية، للمعلومات المفتوحة؟ ما هي الفائدة التي سيجنيها مواطنو الدولة والعالم التجاري؟ وكيف يمكن الدمج بين المشاركة الجماهيرية الموجهة وبين الأساليب التقليدية في اتخاذ القرارات؟

«كتابات يهودية»

تأليف: حنة أرندت
ترجمة وتحرير علمي: عيديت زرطال
إصدار: «الكيبوتس الموحد»، ٢٠١٢ (٣٥٨ صفحة)

كتبت حنة أرندت في العام ١٩٤٨: إن لم تنجح إسرائيل في التعايش بسلام ومساواة في الحقوق مع سكانها وجيرانها الفلسطينيين، فسوف يصبح «اليهود المنتصرون» متقوقعين داخل حدود مهددة دائما، ينهمكون في دفاع سلبي عن النفس يلقي بظلاله على كل النشاطات والمصالح الأخرى، وسيكف نماء الثقافة اليهودية عن كونه شأنا للشعب بأكمله، وسيتم إهمال التجارب الاجتماعية والعزوف عنها بكونها ترفا، فيما سيختزل التفكير السياسي ليغدو مجرد إستراتيجيا عسكرية؛ كل ذلك سيكون مصير أمة، ستبقى دائما، مهما كبر عدد المهاجرين الذين يمكن لها استيعابهم، ومهما مضت في توسيع حدودها، أمة صغيرة محاطة بعدد أكبر بما لا يقاس من الجيران المعادين.

هذه الأقوال التي كتبت في خضم الحرب والصراع حول إقامة دولة إسرائيل، يمكن أن تقال في هذه الأيام أيضا. وكما في الكتابات التي صاغت فيها نظريتها السياسية، فإن حنة أرندت لم تكن تسعى أيضا في مؤلفاتها التي تعبر عن وجهة نظرها تجاه الوضع اليهودي في العالم الحديث، لكسب شهرة أو شعبية، وإنما أثارت ضدها بوعي وإدراك مسبق معارضين كثر. فهي في محاولتها تحليل مواضيع بحثها متعمقة وراء غلاف الأساطير والكليشيهات والعواطف السطحية، لم تطرح فقط بديلا فكريا وسياسيا جريئا، بل ألحقت نفسها أيضا بثلة المفكرين العظام الذين استطاعوا السمو بتفكيرهم فوق حدود أمتهم وتفسير انعتاق اليهود كمشروع للاندماج في صفوف البشرية بصفة يهود مختلفين ومتساوين. إن مجموعة المقالات والأحاديث التي يحتويها الكتاب (الذي جاء في ٣٥٨ صفحة) والتي كتبت بين ثلاثينيات وستينيات القرن الماضي، سواء ما يبحث منها في اللاسامية والصهيونية وكافكا وهاينريخ هاينه، أو في النزاع اليهودي- العربي، أو حول دولة إسرائيل، لم تفقد حتى الآن شيئا من قيمتها وأهميتها.

ولدت الكاتبة حنة أرندت (١٩٠٦- ١٩٧٥) في هانوفر في ألمانيا، حصلت على شهادة الدكتوراه في الفلسفة العام ١٩٢٨، وهربت في العام ١٩٣٣ إلى باريس إلى أن استقرت في نيويورك في العام ١٩٤١، ولها العديد من المؤلفات الشهيرة التي رأى بعضها النور باللغة العبرية، مثل «أسس التوتاليتارية»، و«أيخمان في القدس»، و«تقرير عن تفاهة الشر».

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies
مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي منذ تأسيسه عام ٢٠٠٠ في إصداراته المختلفة. وهو يحاول من خلالها أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي.

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959
هاتف: 2966201 – 2 – 00970
فاكس: 2966205 – 2 – 00970

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدار» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

تابعونا على الفيسبوك
facebook
http://tiny.cc/ywgg4
وقناتنا على اليوتيوب
YouTube
http://tiny.cc/nkdop

هذا الملحق
ممول من قبل الاتحاد الأوروبي
«مضمون هذا الملحق هو مسؤولية مركز مدار، و لا يمكن في أي حال من الأحوال أن يعكس آراء الاتحاد الاوروبي»